السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل

(دراسة موضوع التجنيد الإجباري)

ليلى يعقوب عيسى رجبي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434 هـ - 2013 م
السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل
(دراسة موضوع التجنيد الإجباري)

إعداد:
ليلى يعقوب عيسى رجب

بكلاريوس إدارة أعمال - جامعة يورك- الولايات المتحدة الأمريكية

إشراف: أ.د. اوري دافيس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية (دراسات إسرائيلية) من كلية الدراسات العليا جامعة القدس

القدس - فلسطين

434هـ – 2013م
جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات الأكاديمية/الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل
(دراسة موضوع التجنيد الإجباري)

اسم الطالبة: ليلى رجبي
الرقم الجامعي: 33209131

المشرف: د.د. أوري ديفيس

نوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ (13.07.2013) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أوري ديفيس التوقع...
2. المتمتن الخارجي: د. يسري خيرت التوقع...
3. المتمتن الداخلي: د. سفيان أبو زايدة التوقع...

القدس - فلسطين
1434هـ - 2013م
الإهداء

إلى رمز العطاء
إلى الظل الذي ألّجأ إليه كل حين
إلى التي لم تخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح
إلى التي علمتني ارتفاء سلم الحياة بحكمة
إلى من غرست في نفسي حب العلم منذ الصغر
إليك أمي الحبيبة...

إلى من رفعت رأسى عالياً افتخاراً به
إلى من قال لي: لا، فكان سبباً في تخفيري
إلى من علمني كيف أصمم أمام الصعاب
إلى من أحتمي به وقت هبوط الرياح
إليك أبي الحبيب...
إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لدرجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة لم تقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:
ليلى رجب
التاريخ: 17 / 7 / 2013م
شكر وعرفان

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في طريق إتمام أطروحة المرحلة الأولى من الدراسات العليا، أن أذكر أوعى عديدة استفدتها خلالها من أساتذتي الكرام الذين تكروا بخدمتهم الكثير لي، بذلها بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد، دون بخل في إعطاء علمهم الذي حصلوا عليه بعد قضاء أعوام عديدة من التعب والجهد في سبيل الحصول عليه، وقبل أن أمضى قدم، أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، وعلى رأسهم الدكتور سامي مسلم، رئيس معهد الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.

وأخص بالذكر مشرفي في عمل هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور أوري دايفيس، الذي قدم لي أكبر ما يمكن من علمه ووقته، مما يتعلق بأطروحتي ويكل ما صادفنا من أمور تتعلق بالحياة العلمية والعملية، تبعت الكلمات حينما حاولت أن أستركل عبارات الثناء والامتنان لقاء مجهودك الرائع، فهنذاً لي بأن حظيت بتلك الفترة التي كنت مرشداً لي فيها، أستاذدي الكريم، لقد تعلمت منك أهم ما في هذه الحياة، وهو استمرار البحث عن الحقيقة، وعدم التسليم بالمسلمات...

كن عالماً، فإن لا تستطع فكان متعلماً، فإن لا تستطع فأحب العلماء، فإن لا تستطع فلا يغتنهم.

أتقدم بالشكر أيضاً لكل من ساعدني وقدم لي يد العون والمساعدة، وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث، من خلال المقابلات التي أجريتها، وأولهم عضو الكنيست الأستاذ المحامي سعيد نفاح، سكرتير لجنة المبادرة الدرزية سامر سويد، الأستاذ الدكتور أمل جمال رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب والمحاضر فيها، وأخص بالشكر من كان أحد أسباب اختياري هذا
الموضوع لأطرحتي: الأستاذ المحامي يامن زيدان، وهو ابن الطائفة الدرزية ومن قاطني قرية
بيت جن، إذ كان للتحول الذي أجراه في حياته -من عمله كسّاجن للأسرى الأمنيين في إدارة
السجون الإسرائيلية إلى محام يدافع عنهم، وعودته إلى هويته القومية الحقيقية- الأثر الكبير في
اختياري دراسة هذا الموضوع دون غيره.

كما أتقدم بالشكر للدكتور يوسف خيzman، ابن الطائفة الدرزية من قرية يركا، والباحث في معهد
فان لير في القدس، على المساعدة التي قدمها لي، بإعطائي نسخة مكتوبة للمحاضرة التي ألقاها في
معهد فان لير " اللغة العربية في خدمة مشروع التدريز". 
ملخص

بحثت هذه الطريقة موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، وكيف أدت تلك السياسة إلى فرض التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي على ابناء الطائفة الدرزية، وتم التركيز فيها على كيفية استخدام القيادات الإسرائيلية لسياسة "فرق تسد" -التي ورثها عن الاحتلال البريطاني- في سبيل فرض سيطرتها على الطائفة الدرزية، فاستخدمت هذه السياسة في عملية تحويل الصراع من كونه فلسطيني إسرائيلي إلى فلسطيني فلسطيني، وان المبرر الأساسي لاختيار الباحثة لهذا الموضوع هو اعتقادها بأن الطائفة الدرزية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني. وقد تمت دراسة التطورات والتأثيرات لتلك السياسة على الدروز القاطنين في القرى الدرزية في إسرائيل، منذ بداية الهجرات الصهيونية الأولى وحتى اليوم.

إن أهم الأمل أن تهدف إلى هذه الدراسة هي تبين كيف أدت السياسة الإسرائيلية تجاه الدروز إلى فرض الخدمة الإجبارية عليهم بالذات، دوناً عن باقي فئات المجتمع الفلسطيني، وطرح أثار تلك الخدمة على أبناء الطائفة الدرزية، لكي تتم معرفة ما إذا كان الدروز قد استفادوا من تأديتهم تلك الخدمة، أو تأثروا سلبًاً منها. وللوصول لذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة "Case Study"

"Methodology"

وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج من أهمها أن المجتمع الدرزي لم يستفيد من الصفقة التي عقدت بين قسم من قياداته مع الدولة الإسرائيلية - بنفس معايير استفادة المجند "اليهودي"-، فالدروز لم يكونوا إلا أداة استعملتها السياسة الإسرائيلية لتحقيق أهدافاً الاستيطانية، مع عدم اكتشافها لاستفادتهم أو عدم استفادتهم كأفراد من موالاتها، والدليل على ذلك هو حجم الأراضي
التي فقدتها ولا تزال تفقدها البلدان الدرزية للاستيطان الصهيوني (لاليهود، فحسب)، التي لم يبق منها اليوم سوى ما يقارب ثلث مساحتها قبل قيام الدولة عام 1948. ولتندرك الوضع القائم للدروز، وصافحة الخسارة التي تعرضوا لها جراء احتلالهم بالخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. وصفت الدراسة بعدة أمور أهمها وجود محاولة الدروز إقامة حراك شعبي بتنسيق من كافة اللجان الدرزية الوطنية يطالب بـ "عن طريق المقاومة السلمية- بإيقاف التجنيد الاجباري للدروز، أو البدء بالمطالبة باللغة تخصص مناهج تعليمية للدروز، وإعادة دمجها مع المناهج التعليمية لباقي المدارس العربية، لأن تلك المناهج، في نهاية الأمر، هي العامل الأكبر الذي ساهم بتسهيل عملية دمج الدروز في صفوف الجيش الإسرائيلي، كما هو وارد في نتائج هذه الدراسة."
This research examines Israeli policy towards the Druze community as a case study, and explores how this policy was able to impose on Druze youths compulsory military service in the Israeli Army. The research clarifies how the leadership of the State of Israel managed to implement the policy of "divide and rule" (a policy inherited from the previous British Mandate) in respect of the Druze community in its attempts to impose its control over the community and transform the conflict in Palestine from Palestinian versus Israeli conflict into an internal Palestinian-against-Palestinian conflict.

The basic justification of the study is the belief that the Druze community is to be considered an integral part of the Palestinian people. The work examines the development and implications of Israeli policies in respect of the Druze community from the very beginning of the Zionist immigrations to Palestine through the recent time. The study aims at clarifying how Israeli policy regarding compulsory military service is applied specifically on the Druze community and deliberately not on Palestinian population as a whole, and further discusses the effects of compulsory military service in the Israeli army on young Druze, exploring the question of whether they consider service in the Israeli army as contributing positively or negatively to their daily life.

Towards this end, and supported by case study methodology, the study reaches the following conclusions:

Compulsory military service of the Druze youths hardly fetched positive privilege to the Druze community when compared with their peer "Jewish" soldiers. Israel's policy utilizes Druze's recruit in the army to fulfill its settler-colonial goals, regardless of such benefits as may or may not have incurred individually to Druze youths from their loyalty to Israel. The overall loss of lands to Zionist settlements (for "Jews" only) within the Druze's
municipalities is enormous totaling some two-thirds of the total area that was under their jurisdiction prior to the establishment of Israeli state in 1948.

In order to change the status quo of the situation of the Druze community consequent to subjecting the community to compulsory military service in Israel, the study recommends that Druze motivate popular movements - by way of peaceful resistance - in coordination with all Druze national committees aiming to ending compulsory military service of Druze youths, and with the view to demanding that the targeted educational curriculum towards the Druze be replaced with the curriculum that is delivered in all Arab schools in Israel. As detailed in the conclusions of the study, it is the view of the researcher, that these targeted curricula represent a major factor contributing and facilitating the process of recruiting Druze youths and integrating them into the Israeli army.
فهرس الموضوعات

أ - إقرار...
ب - شكر وعرفان...

د - الملخص باللغة العربية...

و - الملخص بالإنجليزية...

الفهرس

الفصل الأول: خلفية الدراسة

1.1 مقدمة :
3.2.1 مشكلة الدراسة...
3.3 مبادئ الدراسة...
4.1 أهداف الدراسة...
5.1 أسس الدراسة...
6.1 أهمية الدراسة...
7.1 الفرضية الرئيسية للدراسة...
8.1 حدود الدراسة...
9.1 محددات الدراسة ومعوقاتها...
10.1 منهجية الدراسة...
9.1.1 الإطار النظري للدراسة...
10.1.1 إجراءات الدراسة...
الفصل الثاني: العلاقات الدرزية الصهيونية .......................................................... 16

1.2 نمحة تاريخية عن الدروز: ................................................................................. 16
1.2.1 الدروز في إسرائيل ....................................................................................... 17
1.2.2 العلاقات بين دولة إسرائيل والدروس (مرحلة ما قبل قيام الدولة). ... 18
1.1.2 مقدمة ............................................................................................................. 18
2.2 غياب التمثيل الدرزي عن تنظيمات المقاومة العربية في فلسطين .......... 19
3.2.2 بديعة التواصل بين القيادات الصهيونية والدروز ........................................ 20
4.2.2 بديعة العلاقات الرسمية بين القيادات الصهيونية والدروز .......... 22
5.2.2 تطور العلاقات .................................................................................................. 23
3.2 موقف الدروز حتى عام 1948 ......................................................................... 26
1.3.2 النتائج الأولية للتعاون الصهيوني مع الدروس ............................................ 27
2.3.2 الموقف الدرزي من الوضع القائم حتى عام 1948 ..................................... 28
4.2 الخلاصة .................................................................................................................. 31

الفصل الثالث: العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة . . . . . . . .... 37

3.1 تطورات العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة ................................. 37
3.1.1 مواليد السياسة الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري ................. 38
1.3 تأثير المناهج التعليمية على الهوية القية للدروز

1.4 محاولات فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإلزامي

1.5 منهج تربوي خاص

1.5.1 تأثير المناهج التعليمية على الهوية القومية للدروز

2.5 ما يدرس في المناهج الدرزية

3.5 استخدام مواضيع المناهج العربية لزيادة النعرة الطائفية

4.5 الخلاصة

الفصل السادس: مصادر الأراضي الدرزية

1.6 سياسة مصادرة الأراضي
1.6 مراحل مصادرة الأراضي في القرى العربية والدرزية والسيطرة عليها منذ عام 1948

2.6 حجم الأراضي التي فقدتها القرى الدرزية

3.6 الخلاصة

نتائج الدراسة

التشريعات

المراجع والمصادر:

الملاحق:
الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

منذ الأعوام الأولى لقيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عملت القيادة الإسرائيلية على تفكيك ووحدة شرائح الشعب الفلسطيني، بهدف تسهيل عملية سيطرتها عليه، وقد تعمدت تلك القيادة أن تعزل الدروز عن مجتمعهم العربي الفلسطيني لنفس الغاية، وعملت على هذا العزل من خلال سبل عديدة أهمها:

حرص القيادة الإسرائيلية على معاملة الطائفة الدرزية معاملة خاصة تختلف عن تلك التي تتعامل بها بقية شرائح المجتمع الفلسطيني، والتي تمثلت بخصوص فرض التجنيد الإجباري عليهم فقط.

أجل إرسال رسالة مستمرة للمجتمع العربي بشكل عام، والدرزي بشكل خاص، بأن الدروز يختلفون عن باقي العرب أو الفلسطينيين، حيث قدمت المؤسسة العسكرية (الجيش) عدة إمكانيات للشباب الدروز للالتحاق بالجيش، ثم فرضت الخدمة الإجبارية لمدة ثلاث سنوات عام 1956، على جميع شباب الطائفة الدرزية.

وفصل التعليم المدرسي للدروز عن باقي المدارس العربية وتخصص مناهج تعليمية مخصصة لهم لبعض المواد التعليمية مثل منهج التاريخ، وحاولت عن طريق تلك المناهج انتزاع الدروز من هويتهم القومية العربية، طمس اهتمامهم للعروبة، والتركيز على اهتمامهم لهويتهم الطائفية أو المذهبية، من خلال التركيز على بعض المحطات التاريخية التي لم يحظ الدروز فيها بالإنصاف في
ظل عيشهم مع أغلبية سنية، وقد تعمدت القيادات الإسرائيلية استخدام تلك المحطات لتشويه علاقة الدروز بالمجتمع العربي وتنمية النزاعات الدينية والسياسية بينهم.

وفي ظل هذه المعاملة الخاصة التي عُولِم بها الدروز، والواجبات التي قاموا بها في إسرائيل مثل أي مواطن يهودي* (أقصد الخدمة العسكرية)، يطرح السؤال: هل فعلاً تعطي دولة إسرائيل هؤلاء الدروز كافة حقوقهم كما تعطيها لجميع مواطنيها "اليهود"؟

في كل مرة توضع كلمة يهودي بين إشارة القوسين "..." تكون الإشارة إلى أن القصد من يهودي هو المواطن اليهودي الإسرائيلي، وليس المقصود اليهودي بذاته فقط.
2.1 مشكلة الدراسة

للوحة الأولى، يبدو للمطلّع على إعلان قيام دولة إسرائيل أن وضع الدروز فيها من المفترض أن يكون متوافقًا مع التزام إعلان قيام دولة إسرائيل بأن تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعيًا وسياسيًا بين جميع رعاهما من غير تمييز في الدين والعنصر والجنس، وتؤمن بحرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتراعي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع العلم أنه لم ينص على احترام مبدأ المساواة على أساس القومية، ولذلك، وبالإمكان في دراسة وضع الطائفة الدرزية نجد أن هذا الانطباع ليس دقيقًا.1

3.1 مبادرات الدراسة

هناك عدة أسباب مهمة تدعو الباحث لدراسة أوضاع الأقلية الدرزية في دولة إسرائيل، ومنها:

1. أن الطائفة الدرزية جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، فهي طائفة دينية اشتهت عن الإسلام، وجذورها عربية، مما يعني أن قضية الدروز لا تقل أهمية عن آية قضية فلسطينية أخرى. وبرأيي إن أهم مسببات الوضع الذي آل إليه الدروز في بيئة هذا هو "اللامبالاة" تجاه قضية التجند الإجباري من قبل المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

2. الرفض المتباين الذي يعامل به أبناء الطائفة الدرزية من كلا الطرفين في المجتمع: التيار المركزي في المجتمع العربي والمجتمع "اليهودي" (ولكن ليس بشكل مشترك للأسباب مختلفة)، ففي نظر قسم من المواطنين العرب يبقى أبناء هذه الطائفة عنصراً غير مورغوب به في مجتمعهم ولا يستحق الانضمام والعيش معهم، وذلك بسبب اندماجهم وخدمتهم في الجيش الإسرائيلي، ويعتبرهم البعض أعداء، ويعاملهم كما يعامل أي جندي إسرائيلي. أما عن المجتمع "اليهودي" فإنه أيضًا...
يمارس العنصرية تجاه أبناء الطائفة الدرزية، لأنهم يبقون في نظره "مجرد عرب" في نهاية الأمر.

3. كمية البحوث أو الكتب - في المكتبات العربية - التي تناقش وضع هذه الطائفة في دولة إسرائيل قليلة نسبيًا، وتكاد لا تتجاوز عدد كتب صدرت ما قبل العقود الأخيرة تقريباً، وعدد مقالات منشورة في مجلات ثقافية أو دوريات كتبت في هذا الموضوع، وهي أيضاً إحدى المشكلات التي واجهته في الدراسة.

4. الفضول الذي اعتراني حول ما يعيشه أبناء هذه الطائفة من أزمة الهوية القومية بعد مشاهدي للفيلم الوثائقي "العودة إلى الذات"، وهو فيلم وثائقي أُنتج في العام 2009 للمخرج بلال يوسف، الذي يعالج من خلاله قضية التجنيد الإجباري للدروز في الجيش الإسرائيلي، حيث يطرح التناقض الذي يعيشه الشاب الدرزي ما بين كونه ينحدر من أصول عربية ويتكلم اللغة العربية من جهة، وإجباره على أداء الخدمة العسكرية في جيش من غير قوميته وديانته وبينه من جهة أخرى، بل ووجب كونه على أية الاستعداد من أجل التضحية بحياته في سبيل هذا الجيش عند الحاجة.
4.1 أهداف الدراسة

1. تبيان الأسباب التي أدت إلى فرض الخدمة الإجبارية على الدروز بالذات، دوناً عن باقي فئات المجتمع الفلسطيني.

2. مناقشة السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الأقلية الدرزية في ظل التزام قسم منهم بأداء الخدمة العسكرية.

3. طرح آثار الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي على أبناء الطائفة الدرزية، لمعرفة ما إذا كان الدروز قد استفادوا من تأديتهم تلك الخدمة.

4. معرفة حقيقة الخدمة الإجبارية في الجيش، هل كانت من اختيار الدروز أم انفرضت عليهم؟ من خلال دراسة الظروف والأسباب التاريخية التي أدت لذلك، ودراسة التباين بين آراء أبناء الطائفة الدرزية ما بين مؤيد ومعارض للتجنيد الإجباري.

5. أ- مناقشة المناقص في المجتمع الدرزي، فهو ذلك المجتمع صاحب القومية العربية - فلقة الدروز الأولى هي العربية- الذي يخدم قسم من أبنائه في الوقت عينه في الجيش الإسرائيلي.

ب- تبيان ما إذا كان الدروز يعيشون أزمة في الهوية القومية، بسبب فرض التجنيد الإجباري عليهم، واكتمال قسم منهم بالتعريف عن نفسه من خلال هويته المذهبية.

6. أن يضيف البحث لقارئه معلومات أساسية مهمة عن الوضع الاجتماعي والسياسي للدروز في إسرائيل، عن طريق إلقاء الضوء على موضوع التجنيد الإجباري وتأثيره عليهم.
5.1 أسئلة الدراسة

1. ما هي الظروف والأسباب التي أدت لتحديد الخدمة العسكرية على الدروز دوناً عن باقي فئات الشعب الفلسطيني؟

2. ما هي تأثيرات الخدمة العسكرية على الدروز من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟

3. هل تُعدُ خدمة قسم من الدروز في الجيش الإسرائيلي إلى اليوم رغبة منهم أم واقعًا قد فرض عليهم؟ أم بين البينين؟

4. ما هي الظروف والأسباب التي تدفع قسمًا من الدروز إلى استمرار تأديته الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي أو رفضها؟

5. الدروز: هل هم إسرائيليون أم عرب؟ أم هل هم عرب في الحقوق، و"يهود" في الواجبات؟

6.1 أهمية الدراسة

برأبى، إن الطائفة الدرزية جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، واهتمام بموضوع التجنيد الإجباري للدروز هو واجب وليس اختيارًا، يقع على عاتق جميع الشرائح الفلسطينية، وموضوع التجنيد العسكري الإجباري للدروز لا يقل أهمية عن أي قضية فلسطينية أخرى. ولقد قدمت هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء بشكل أكبر على هذا الموضوع، ووضع توصيات للعمل من أجل البدء بحله. ولكني يتم ذلك يجب على المجتمع الفلسطيني التكافل والتماسك رغم الاختلافات والتوافق بين شرائحه لقيادة سياسة "فرق تسد" التي تتبعها دولة إسرائيل، فهي تعمل على توسيع الاختلافات

6
الفجوات بين شرائح المجتمع الفلسطيني بهدف تسهيل سيطرتها عليهم، وذلك لأن هدف الحكومة الإسرائيلية هو تحويل الخلاف من كونه إسرائيليًا فلسطينيًا إلى كونه اختلافاً فلسطينيًا فلسطينيًا.

وقد لاحظت من خلال دراستي أن الدروز قد تضرروا من فرض التجنيد الإجباري عليهم من نواح عدة، فقد أدى هذا التجنيد إلى انقسام الدروز أنفسهم إلى قسمين غير متساويين بسبب تباين آرائهم تجاهه، ومن جهة أخرى توقع الدروز على أنفسهم إلى حد ما بسبب النظرة المسبقة لهم، سواء من قبل قسم من المجتمع العربي على أنهم "خائنون" بسبب قيام قسم منهم بتأديته الخدمة العسكرية، أو من قبل المجتمع "اليهودي" الذي يعاملهم بتعصب عنصري حتى أثناء تأديتهم تلك الخدمة، بسبب كونهم "مجرد عرب" في نهاية الأمر، وذلك بتصريح من بعض الدروز الذين أدوا تلك الخدمة.  

7.1 الفرضية الرئيسية للدراسة

إن أداء الخدمة العسكرية المفروض عليها الدروز لم يساعدهم في تحصيل كافة حقوقهم في دولتهم إسرائيل، مما أدى إلى ازدياد ظاهرة رفض التجنيد الإجباري في الأعوام الأخيرة بين أبناء الطائفة الدرزية، بسبب وعيهم بعدم تحصيلهم جميع تلك الحقوق أو الامتيازات التي وُعدوا بها.

8.1 حدود الدراسة

1.8.1 الحدود المكانية للدراسة

البلدات والقرى الدرزية حيث تقطن الطائفة الدرزية في إسرائيل (المختلطة وغير المختلطة) وهي 22 قرية درزية: أبو سنان، بيت جن، جولس، دالية الكرمل، حرفيش، بركا، يانوح، جت، كسرى،
الغمار، ساجور، عين الأسد، عسفيا، البقعة، عين قينية، الرامة، بقاعات، مسعدة، مجدل شمس، كفر
سمع، كفر ياسيف، شفاعرو.

2.8.1 الحدود الزمنية للدراسة

منذ بدايات الهجرات الصهيونية إلى فلسطين أواخر القرن التاسع عشر، قبل قيام دولة إسرائيل
بعقودين وحتى يومنا هذا، وذلك بهدف البحث عن أسباب فرض الخدمة العسكرية منذ بدايتها، من
أجل التوصل إلى جذور هذا الموضوع، فالعلاقات الدرزية الإسرائيلية بدأت في هذه الفترة، أما
قبلها فكانت ضئيلة جدا ولا تتعلق بموضوع التجنيد الإجباري.

9.1 محددات الدراسة ومعوقاتها

كما ذكرت أعلاه، ففي الدراسات السابقة، فقد واجهت عدة صعوبات في إعداد هذه الدراسة كأن
أهمها شح الأبحاث العلمية التي تتناول موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية الدرزية باللغة
العربية، فمعظم هذه الأبحاث تتناول موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات أو الاتيّمات في
المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، ولم أعثر على دراسات تختص بالسياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية
الدرزية في المجتمع الإسرائيلي، ودرس موضوع التجنيد الإجباري بشكل خاص باللغة العربية،
بالإضافة إلى قلة عدد الكتب التي كتبها عن هذا الموضوع في مكتبات الجامعات العربية في الضفة
أيضاً، فهي لا تكاد تتعدى السبعة أو الثمانية كتب كانت موجودة في مكتبة بلدية البيرة في تام،
ويتحدث القدر الأكبر من هذه الكتب بشكل عام عن الدروز في المجتمع الإسرائيلي وليس تحديداً
عن سياسة الدولة الإسرائيلية تجاه الدروز، مما اضطرني إلى الاعتماد بشكل رئيسي على المقابلات، وعلى المقالات الموجودة سواء في المكتبات أو على شبكة الإنترنت.

ومن الصعوبات التي واجهتها أيضا أن بعض الأشخاص الذين أردت مقابلتهم لم يوافقوا على إجراء المقابلة لأسباب مختلفة، إحداهما ضيق الوقت لدى هؤلاء الأشخاص مثل الأستاذ إحسان مراد، رئيس حركة الحرية للحضارة العربية، فلم أتمكن من اللقاء به بسبب عدم توفر الوقت لديه. أو لأسباب أخرى، منها أن أحد الشباب الدروز الذين طلب من مقابلتهم والذي أكمل عمله في السلك الأمني (الشرطة) بعد إتمامه الخدمة العسكرية، شرح لي أنه لا يستطيع عمل مقابلات من هذا النوع بسبب "حساسية" هذا الأمر كما أسماه بالنسبة لعمله، فهو لا يريد أن يواجه تساؤلات أو تحقيقات حول أي كلم يكتب باسمه في هذا البحث، بالرغم من أنني عرضت عليه أن أكتب اسمه بالكامل أو أن استعمل رمزاً مثل أول حرفين من اسمه واسم العائلة، فحاولت تعويض هذا النقص من خلال المقابلات الأخرى التي أجريتها.

10.1 منهجية الدراسة

Case study Method

استخدمت في هذه الدراسة منهج البحث العلمي: دراسة الحالة

11.1 الإطار النظري للدراسة

إن الإطار النظري الخاص بهذه الرسالة يتمحور بشكل أساسي حول القانون الدولي لمنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان الذي يخصص المعاهدة الدولية للشعوب الأصلية والقبيلة لعام 1989، فبينود هذه المعاهدة تعتمد على وجب احترام حقوق الأقليات الأثرية والطائفية في جميع دول العالم، إلا أن الأنظمة الاستعمارية الكولونيية قد وظفت بنود هذه المعاهدة واستغلالها من أجل تجنيب الأقليات
لاستخدامهم في سياسة "قرق تسد" الاستعمارية، وقد قامت بذلك العديد من الأنظمة الاستعمارية على مر العصور، ومثال ذلك ما حصل من استخدام الأنظمة الاستعمارية الأوروبية لهذه السياسة خلال فترة استعمارها في إفريقيا، حيث وظفت تلك الأنظمة الأقليات -خصوصاً أقليات منطقة حوض النجهر- في فرض سيطرتها على السكان الأصليين.

وفي سياق هذه الرسالة نجد أن النظام الإسرائيلي قد استخدم الأقلية الدرزية لنفس تلك الغايات، فقد استخدم الدروز لبسط سياسة فرق تسد على الشعب الفلسطيني، وقد كان قرار فرض التجنيد الإجباري على الدروز لدواعي سياسية، ولدواعي أمنية استعمارية. وقد ادعت القيادات الإسرائيلية بأنها تعالج الأقلية الدرزية بحسب الطريقة المذكورة في البند الثاني من تلك المعاهدة وال المتعلقة بوجود تطوير ومساعدة أفراد الشعوب المعنية على إزالة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون موجودة بين أفراد السكان الأصليين، ولكن هذا الادعاء لا ينطبق على ما ورد في البند الثالث عشر المتعلق بسياسة مصادرة الأراضي.

12.1 إجراءات الدراسة

1- المقابلة: المقابلة المفتوحة

حيث قمت بإجراء عدة مقابلات:

1. مقابلة سامير سويد: سكرتير لجنة المبادرة الدرزية، وهي إحدى اللجان والجمعيات الدرزية المناهضة للخدمة العسكرية؛ لاستطلاع آرائه حول السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، وعن أسباب أداء قسم من الدروز الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

2. مقابلة الأستاذ المحامي يامن زيدان: وهو شاب درزي كان يعمل كسجّان للأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيلية، ومن ثم عبر آرائه ومبادئه ليصبح محامياً يترافق عن هؤلاء الأسرى في السجون الإسرائيلية.
المحاكم الإسرائيلية، وهو ينحدر من عائلة تتكون، فقد أخويه الوحيدان أثناء خدمتهما في الجيش الإسرائيلي.

وستصل هذه السياسة بشكل موسع في الفصل السادس من هذه الأطروحة.


4. مقابلة عضو الكنيست أيوب قرا: عضو كنيست (الخامسة عشر، السادسة عشر والثامنة عشر) في كتلة الليكود، وقد كان نائب رئيس الكنيست في دورتها الخامسة عشر، موثوقًا بقضية التجنيد الإجباري، وداعم للسياسات الإسرائيلية تجاه الدروز بشكل عام.

5. مقابلة الأستاذ أمل جمال: عم رئيسي لقسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، ومحاضراً في القسم ذاته، وهو مدير مركز (إعلام) المركز الإعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. وقد تمكنت إجراء مقابلات مع أشخاص من كلا التيارين; المعارض للسياسة الإسرائيلية تجاه الدروز، والمؤيد لها بهدف جعل الدراسة تتناول مختلف الآراء وجهات النظر، غير أن معظم الأشخاص من معارضي السياسة الإسرائيلية - الذين طلبوا مقابلتهم - قد وافقوا على هذا الطلب.

وقد حصل عكس ذلك مع مؤيدي تلك السياسة كما ذكرت سابقاً.
الملاحظة: الملاحظة غير المشاركة

من خلال ملاحظة سلوك أفراد الأقلية الدرزية وكيفية تفاعلهم في المجتمع الإسرائيلي، عن طريق مشاهدة الأحداث في القرى الدرزية من خلال وسائل الإعلام والأفلام الوثائقية، وفي بعض الأحيان من خلال التعامل المباشر مع عدد من أبناء هذه الأقلية عن طريق مقابلات التي أجريتها.

13.1 الدراسات السابقة

الدراسات السابقة لهذا الموضوع هي عبارة عن عدة كتب أو مقالات ذكرت في المراجع، أما عن وجود دراسات علمية أخرى من أبحاث الدراسات العليا في مكتبات الجامعات العربية في الضفة الغربية، فلا تتوفر، وهذا كان أحد أسباب دراستي لهذا الموضوع، وهو شح الأبحاث العلمية باللغة العربية في مكتبات الجامعات العربية في الضفة الغربية التي تتناول موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية الدرزية، وتتخصص في موضوع التجنيد الإلزامي، فمعظم هذه الأبحاث تتناول موضوع السياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات أو الأثنيات في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وما عثرت عليه كان دراستين ولكن لا تتمحوران حول موضوع التجنيد الإلزامي بشكل خاص.
1. دراسة المركز العربي للتخطيط البديل، التي تبحث موضوع الضانفة السكنية التي تعاين منها القرى الدرزية، تتناول الدراسة موضوع مصادرة أراضي القرى الدرزية بشتى الوسائل من قبل الحكومة الإسرائيلية، ويتم ذلك عن طريق عمل مقارنة لحجم الأراضي قبل عام 1948 مع المساحة التي تبقت منها اليوم، مع توضيح الفرق في نسبة الكثافة السكانية في تلك القرى والنسبة التي سُتولى إليها القرى خلال العقد القادم إذا بقي الحال كما هو عليه.

وتبين الدراسة عدم استفادة الدروز من تأدية الخدمة العسكرية من ناحية مصادرة الأراضي، وحجم حصة الأرض المخصصة للبناء للفرد.

يرد في نهاية الدراسة التوصيات اللازمة لحل مشكلة الضانفة السكنية في البلدات الدرزية وذلك بعدة طرق أهمها: المطالبة بإيقاف هدم البيوت التي بنيت بدون ترخيص والمصادقة على ترخيصها، بسبب اضطراب الأهالي إلى بناء تلك البيوت بعد معاناتهم من النقص في الأراضي المخصصة للبناء.

2. دراسة للدكتور بسري خيزران - لم تنشر حتى اليوم - ولكنها أعطيت على شكل محاضرة في معهد فان لير في القدس، وقد قمت بالاتصال بالدكتور خيزران وشرحت له بأسئلي أحتاج لهذه الدراسة في رسالتي فقدم لي المساعدة مشكوراً، وبعث لي نسخة غير رسمية لهذه المحاضرة.

تحدث د. خيزران في هذه المحاضرة عن محاولة المناهج الدرزية إلغاء العلاقة الجدلية بين اللغة والهوية، ومحاولة استبدال الهوية الطائفية بالمهمة القومية من خلال الإنتاجية المؤهلة للمواضيع التي ترد فيها نصوص عن العلاقة بين الدروز والمجتمع العربي، وتركيزًا على نصوص تشير إلى العلاقة بين الدروز.
واليهود. وتهدف تلك المناهج إلى تقريغ اللغة العربية من مضامينها القومية، الحضارية والتاريخية، مما يؤدي إلى خلق مشكلة في التعريف عن الهوية القومية لدى الدروز، وزيادة التوقع الطائفي.
مصادر الفصل الأول:

1. نص إعلان استقلال/قيام دولة إسرائيل، الموقع الإلكتروني للكنيسة الإسرائيلية.
   http://knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm

2. الفيلم الوثائقي العودة إلى الذات، من إنتاج "إطار" للإنتاج السينمائي، وإخراج بلال يوسف.
   http://www.youtube.com/watch?v=8m2BHMBkD5k

3. المصدر السابق.

4. المصدر السابق.

5. حليبي، رباح. (2007): الهوية الدرزية والدولة اليهودية، مواطنون متساويون في الواجبات،
   ترجمة سعيد عياش، الطبعة الأولى. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله
   ص 86.

6. الموقع الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)
   http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/Indigenous.aspx
الفصل الثاني

العلاقات الدرزية الصهيونية

1.2 لمحة تاريخية عن الدروز:

الدروز، هم طائفة دينية من جنسيات مختلفة، اشترى على الدين الإسلامي، وبالتحديد عن الفرقّة الإسرائيلية أثناء الخلافة الفاطمية عام 1210م، 403 ه، كتبهم المقدس هو كتاب الحكمة الذي يتكون من ستة أجزاء تحوي اجتهادات فلسفيّة وفلاحيّة، وينص على اليمان بعدة معتقدات، منها تقمص الأرواح. يقسم الدروز إلى قسمين، العقول والجُهَّال، العقول مملوكون من الدروز الذين اختاروا المسلك الدینی في الحياة، وهم ملزمون بأداء الواجبات الدينية المفروضة عليهم، أما الجُهَّال فهم الفئة التي لم تختار المسلك الدینی في الحياة، ولا يفرض عليهم أداء الواجبات الدينية. ليس للدروز أي طموحات في إقامة دولة مستقلة سياسيا، وكذلك يعتقدون بوجود مواطنهم للفئة الحاكمة في البلد الذي يعيشون فيه.

للدروز ثلاثة أسماء： الموحدون، الدروز، بنو معروف. الاسم الحقيقي لهم هو "الموحدون"؛ وقد سُمّوا بهذا الاسم نسبة إلى الأسم الثاني لمذهبهم (مذهب التوحيد)، أما الاسم الشائع "الدروز" فقد جاء من اسم "تشعين الدرزي" أحد دعاء المذهب، وأما اسم "بنو معروف" فيعتقد الباحثون أنه لقبة عربية اعتقلت الدرزية في بداياتها، وهو لقب بمعنى أهل المعرفة والخير. كتبت الدروز سر مذهبهم
عن غير الدروز، ويتعذر ذلك لسببين، الأول: فقتهما من التعرض للخطر بسبب معتقداتهم التي لا تلام المعتقدات السائدة في المجتمعات التي عاشوا فيها، والثاني كي لا تصل عقيدتهم للذين لم يتمتهم لقبولها، فتكون تفسيرها ويعودوا حقيقتها.

يقدر عدد الدروز في العالم بحوالي مليون نسمة، يعيش معظم الدروز حالياً في أربعة دول شرق أوسطية هي: سورية، لبنان، الأردن، وإسرائيل، منهم 450 ألفاً في سورية، 350 ألفاً في لبنان، وحوالي 10 آلاف في الأردن، وفي إسرائيل نحو 120 ألفاً.

تعتبر كل من لبنان وسوريا بالطائفة الدرزية، ويمثل الدروز في هذه الدول نظامهم القضائي الخاص بهم ليحتكموا إليه، ويعتمدون بجميع حقوقهم السياسية من انتخاب وترشيح وخدمة في مؤسسات الدولة، وفي لبنان شارك الدروز بعدة ثورات ضد النظام الحاكم بقيادة كمال جنبلاط" مؤسس وقائد الحزب التقليدي الاشتراكي. أما الدروز في مناطق الجولان فلا يزالون يعتبرون أنفسهم سوريين ويرفضون التعاون مع النظام الإسرائيلي. أما في الأردن فلم يتم الاعتراف بالدروز كطائفة دينية ولا كعشيرة أردنية، ولم يعطوا حقوق الأقليات كيفية الأقليات الموجودة فيه.

1.1.2 الدروز في إسرائيل

ألزم الدروز في إسرائيل بباداء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي عقب القرار الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي عام 1956، بعد قيام قسم من القيادة الروحية للطائفة من الدروز بإجراء اتفاقية مع الدولة بخصوص هذا الموضوع، وقد تقبل الدروز ما بين مبدع ومعارض لهذا القرار، ولكل من الفريقين أسبابه ومبرراته؛ بالنسبة للمعارضين فقد تخصصت الأسباب بكونهم يرون أن الطائفة الدرزية تنتمي للقومية العربية، والقيام بالخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي يخالف مبادئهم ومعتقداتهم، أما بالنسبة للمؤيدين فكانت هناك مبررات عدة، منها أنه بحسب الاعتقاد الديني...
السائد لهذه الأقلية الدرزية فإن من واجباتها العيش تحت ظل السلطة الحاكمة في الدول التي تعيش فيها، وإعطائها الولاء كما ذكر أعلاه، وإن الدروز ليس لهم طموحات لإقامة دولة درزية مستقلة، ولذلك يجب أن يكونوا موالين للقيادة الحاكمة، ويعزو الدروز سبب هذا الاعتقاد القائم بينهم إلى كونهم أقلية في هذه المجتمعات التي يعيشون فيها، وحاجتهم إلى الاحترام تحت جناح السلطة لضمان حقوقهم الاجتماعية والسياسية وعدم تشتيتهم وضياعهم، مما يفسر اعتراف قسم من الدروز بدولة إسرائيل، والتزامهم بواجبات التي فرضتها. ويسكن أبناء الطائفة الدرزية في 22 بلدة وقرية مختلطة وغير مختلطة، تقع معظمها شمال إسرائيل.

2.2 العلاقات بين دولة إسرائيل والدروز (مرحلة ما قبل قيام الدولة)

1.2.2 مقدمة

عند الحديث عن وضع الطائفة الدرزية في إسرائيل، تختبر تلقائياً صورة اندماج الدروز وخدمتهم في الجيش الإسرائيلي، ولكن قليلاً ما تنازل عن الأسباب التي أدت إلى ذلك. من خلال دراسة تاريخ الطائفة الدرزية حتى قيام دولة إسرائيل عام 1948، ومن خلال سرد تاريخي بين مراحل تفاعل الدروز مع الوضع السياسي فيها منذ بدايات دخول الهجرات الصهيونية إليها، نستطيع أن نعرف ما إذا كان هذا الاندماج بالجيش الإسرائيلي اختياراً من قبل الدروز أم واقعاً فرض عليهم، ومن الجديد بالذكر أنني قد اعتمدت روافد عن تلك الفترة ذكرت في مراجع مختلفة، ومن تلك المراجع نجد التي تعتبر كاتبيها، عند قسم من الدروز، كتاباً ذوي آراء مسيسة، ولكنني تمددت إدخال جميع الآراء على اختلافها - بهدف اعتماد الموضوعية في ما أكتب – في هذا السرد.
التاريخي الذي سيبيين ما أدى إلى تحديد فرص الخدمة الإجبارية على الدروز دوناً عن باقي فئات المجتمع الفلسطيني.

2.2. غياب التمثيل الدرزي عن تنظيمات المقاومة العربية في فلسطين

في بدايات دخول الهجرات الصهيونية إلى أراضي فلسطين، في العام 1922 والأعوام التي تلت، بدأت حركات وطنية عربية تقوم بالرد من هجرة اليهود، في ذلك الوقت، وبحسب ما هو مذكور في قسم من المراجع التي تتناول الأحداث التاريخية في تلك الفترة، حافظ قسم من الدروز على موقف حيادي من تلك الهجرات رغم انتمائهم العربي كما فعل قسم من الطوائف المسيحية والإسلامية الأخرى، وفي أعقاب نشأة حركات المقاومة العربية، بادر الصهاينة إلى إنشاء تنظيمات عسكرية (ميليشيات) للمدافعة عن مشاريعهم الاستيطانية يسري أكبرها الهاغانا، بالإضافة إلى ذلك عقدت عدة مؤتمرات خاصة بالعرب والصهاينة لتنظيم الأمور السياسية ووضع نقاط أساسية للتعامل مع الوضع القائم، ومن الجدير ذكره إن أنه في عدة مؤتمرات عربية - مثل المؤتمر العربي الذي عقد عام 1920، والذي مثّل مناطق عدة منها جنوب سوريا وفلسطين، وعيّن من خلاله "الهيئة التنفيذية العربية" التي كانت مسولة عن منع أي تعاون مع السلطات البريطانية آنذاك، أو أي جهة رسمية صهيونية - لم يدع أيٌ ممثل درزي أو جهة درزية للاشتراك في أي من هذه المؤتمرات، أو أن يكونوا جزءاً من هذه الهيئة التي سوف تحدد عن طريقها مستقبل المنطقة. وفي ذلك الوقت نفسه أقيمت أيضاً هيئات عربية رسمية أخرى مثل "المجلس الإسلامي الأعلى" وغيره، وكان غياب الدروز ملحوظاً بصورة كبيرة في جميع هذه التنظيمات.

لقد كانت هناك عدة أسباب لعملية "تجاهل" الدروز أو تهميشهم في ذلك الوقت، ومنها:
1. قلّة عددهم، فالعداد السكاني للدروز في ذلك الوقت لم يبتعد الأَلْف 10,000 نسمة تقريباً، فشكلوا قلّة بالنسبة للمسلمين السنة الذين كان تعدادهم 1.14 مليون نسمة، والمسيحيين 145,000 نسمة.

2. الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فكان الدروز وقتها يعيشون في مناطق ريفية نائية، فمن الصعب أن بقوا على تواصل دائم بالمدن المركزية التي كان يجتمع الثوار فيها، أو تعتقدها المؤتمرات.

3. بالإضافة إلى أن الدروز في ذلك الوقت كانت تنقسم طبقة من المثقفين التي تستطيع نشر التوعية فيما بينهم، وإقامة جسور التواصل مع باقي الأوساط العربية في المنطقة.

4. غياب التضامن، والانتصار إلى التنسيق في الحركة الوطنية الفلسطينية قيادياً، وعدم شمولها جميع فئات الفلسطينيين آنذاك.

أدى ما سبق إلى تشكّل فكرة توجي بضعف الدروز، وبالتالي عدم دعوتهم للمشاركة في حركات المقاومة الوطنية، ومن الجدير بالذكر إن افتقد الحركات الوطنية الفلسطينية لعملية التنسيق، والتضامن ما بين الحركات المختلفة قد كان له الأثر الأكبر على موقف الدروز، وقد أدى ذلك إلى عدم شعورهم بالانتماء إلى قادة المقاومة العربية نتيجة لما سبق، فاكتسب قسم من الدروز بموقف الحياد في ذلك الوقت. وربأّب إن هذا الواقع المهبّب الذي فرض على الدروز قد تزامن مع حاجة الصهاينة لتتأمين الاستقرار والأمان في المناطق التي هاجروا إليها، مما اضطرهم إلى البحث عن وسائل أخرى غير القتال والاشتباكات المسلحة لتتأمين هذا الاستقرار، مثل البحث عن حلفاء قادرين على مساعدتهم عند الضرورة.

2.2 بداية التواصل بين القيادة الصهيونية والدروز
بدأت القيادات الصهيونية بالبحث عن أشخاص موالين لسياستهم، يستطيعون الاستعانة بهم وقت الضرورة، فكان الدروز - من وجهة نظر القيادات الصهيونية - في أولى سلم أفضلهم، بسبب السيطرة الشاملة عليهم بأنهم في موقف الحياد من المشاركة في أي من التنظيمات الوطنية التي تقاوم الهجرات الصهيونية، فبدروا البحث عن وسائل اتصال تقربهم من أبناء هذه الطائفة، وقد تحدث الكاتب عطشة في كتابه الدروز واليهود في إسرائيل عن هذه الوسائل التي كان من أهمها:

1. إيجاد قاسم مشترك بين الصهاينة والدروز المتواجدين في فلسطين آنذاك، فقد تلاقي الصهاينة والدروز عند نقطة معينة وهي شعور الدروز بنوع من الإهانة أو عدم الأهمية، بسبب الانتقاص من مكانتهم وتهميشهم من قبل القيادات العربية التي كانت قائمة على تنسيق وعقد المؤتمرات العربية في ذلك الوقت من ناحية، واليهود الذين كانوا يواجهون المقاومة العربية من ناحية ثانية.

2. سياسة حسن الجوار، التي أدت إلى تغيير تدريجي في طريقة تعامل الدروز مع الصهاينة.

3. قدم الصهاينة للدروز مساعدات (أهمها مساعدات مالية) من ناحية التنقل، فسهلك عبور الدروز القادمين من سوريا إلى القرى الدرزية في بيت جن، عسفي، والبقعة.

4. إيجاد طرق لتعزيز العلاقات بين الطرفين من الناحية الاقتصادية، فبحثت المؤسسات الصهيونية عن طرق لإقامة تواصل اقتصادي بينهم، عن طريق زيادة دخلك الفلاحين الدروز وتحسين أوضاعهم، فشعر اليهود بشراء المنتجات الزراعية من الدروز.

وهكذا نما نوع من النقاء بين القيادات الصهيونية وقسم من الدروز تدريجياً، فتشكلت العلاقات بينهم بصفة غير رسمية، وفي ظل هذه التطورات بدأ الصهاينة بالسعى وراء تنمية هذه العلاقات بشكل أكبر، فخططوا لإقامة علاقات رسمية بينهم، فبدروا فعلياً بإقامة هذه العلاقات، وبعضهم مثلاً
الوكالة اليهودية الرسمية إلى بعض القرى الدرزية لإعلام الدروز إنهم على استعداد لتقديم المساعدات لهم إذا كانوا في حاجة لها.

4.2.2 بدأ القدرات الرسمية بين القيادة الصهيونية والدروز

تلتقي القيادة الصهيونية في حلكة حزراً في اتصالها الرسمي مع الدروز، فقد كانت الصهابة أمر مهم بالنسبة لهذا التواصل، وهو أنهم إذا بدؤوا بمطالبة الدروز بمطالبة ب reklامهم بشكل مباشر، بالنسبة لاجتماعاتهم إلى تجاوز في ذلك الوقت وما شابه، فمن المؤكد أن يفشل ذلك التواصل مستقبلا، لذلك بدأ المبعوثون الرسميون في محاربتهم حول مواضيع عامة مشتركة فيما بينهم، مثل علاقات حسن الجوار والتبادلات التجارية. وعند استقرار العلاقات فيما بينهم تطورت إلى بداية طريق للعلاقات السياسية، تمثلت في طلب الصهابة من وجهاء الدروز وزعمائهم الحماية عن طريق تدخلهم كوساطة بينهم وبين الوجوه في القرى العربية الأخرى ب życie الحد من الاشتباك بين أبناء هذه القرى مع المهاجرين اليهود القاطنين بالقرب منها. بالإضافة لذلك لم تكن هذه الاتصالات مع الدروز تتم عن طريق أناس من العامة، بل استخدمت شخصيات سياسية متصلة لمجتمع تواصل قوية بين الفئتين، من هذه الشخصيات الصهيونية البارزة التي لعبت دوراً هاماً في تشغيل هذه السياسة التواصلية مع الدروز أبو حوشى - شنيلر، الياهو ساسون الذي شغل منصب رئيس الدائرة العربية في الوكالة اليهودية في السنوات ما بين 1933-1948، وإسحاق بن تسفي الرئيس الثاني لدولة إسرائيل.

5.2.2 تطور العلاقات

ازدادت قوة العلاقات الصهيونية الدرزية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، تزامناً مع تزايد المواجهات العربية-الصهيونية، فزادة حاجة القيادات الصهيونية أن تلزم إلى حفاظاً في الأراضي الفلسطينية لكي يؤمنوا الحماية لأنفسهم من تلك المواجهات المسلحة. فقاموا بتطوير العلاقات مع الدروز وغيرهم من العرب في فلسطين، وقاموا بلقاء شخصيات عربية ودرزية لغايات مختلفة. وقد تم الاتصال مع الدروز بسبيل ووسائل عديدة، والتي أيضاً تناولها الكاتب عطشة في كتابه، ومن أهمها:

1. لجأ الصهاينة للدروز مرات عدة للتدخل كوساطة لتحقيق الأمور ما بين المستوطنين والفلسطينيين كما ذكر سابقاً، وفي هذه الفترة تطورت تلك العلاقات إلى مستوى تكليف شيوخ أو وجهاء الدروز بمهمة تعيين لقاءات مع زعماء حركات المقاومة العربية في فلسطين. فعلى سبيل المثال في أواخر العشرينات من القرن العشرين، طلب إسحاق بن تشيغي، الذي كان أحد السياسيين المكلفين بتنمية العلاقات الصهيونية الدرزية كما ذكر سابقاً، طلب من وجهاء قريه عفنيا الدرزية أن يعقدوا لقاء مع إسماعيل عبد الحق، الذي كان قائداً لمجموعة تنظيم نضالي عربي من لبنان، بنيّة عمل محادثات معه لكي يقوم بهجمات عسكرية ضد الصهاينة في المستوطنات الأولى.
2. تدخل شخصيات إسرائيلية ذات هيمنة سياسية اقتصادية لتقديم مساعدات قانونية لبعض الدروز، مثل السعي من أجل إطلاق سراح شخصيات دورية من معتقلات الاحتلال الفرنسي والبريطاني، وخلال لقاءات الصهاينة مع وجهاء الدروز المقربين منهم، تقدم هؤلاء الوجهاء طلب
في غاية الأهمية من الصهاينة، ليمثلوا واسطة عند قيادات بريطانيا وفرنسا، الدولتين الحاكمتين في ذلك الوقت لإرجاع أحد أكبر الزعماء والمجاهدين الدروز وهو سلطان ناشأ الأطرش إلى موطنه
سوريا من شرق الأردن، الذي اضطر للعيش فيه كمنفى له عقب نشاطاته الثورية في ذلك الوقت، إلا أن الأطرش قد رفض قبول اليهود كوسطة له عند الحكومات في ذلك الوقت. ومن أسباب عدم قبول الأطرش بهذه الوساطة هو أن القيادات الإسرائيلية أرادوا منه أن يطلب من دوام سوريا عدم المشاركة في المقاومة العربية ضدهم. وقد وضح هذا التجاهل لعروض الصهاينة من خلال
تصريحه الذي وجهه لهم عن طريق وجهاء الدروز عقب تكرر طلبه زيارتهم له:
"الآن نعود ثانية ونس unterstützt شعبنا في فلسطين وليبنا وجبل الدروز من مغبة التدخل في شؤون بلادكم، فمنحن نقف جانباً حيا أن هذا الصراع تبرمه ونصلي لله أن تسود العقلانية من أجل التواصل إلى الحلول المناسبة لكلا الطرفين، هذه هي آرائنا ولم تتغير."

3. بداية زيارات ممثلي المنظمات الصهيونية لقرى الدروز، حيث بدأت القيادات الصهيونية باتخاذ أشكال رسمية أكثر للتواصل مع الدروز، من أجل تقوية علاقاتهم عن طريق جعلها علاقات علمية. فقرر ممثلو المنظمات الصهيونية قرى درزية مثل الرامة وغيرها، وناقشوا مع وجهاء العائلات الدرزية احتياجاتهم الاقتصادية، وإمكانية مساعدة المؤسسات الصهيونية لهم. فمثلاً، أطلق إسحاق

24
بن تسفي سراح أحد الأشخاص من بلدة المغار من المعتقلات البريطانية في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي الصهيوني.  

4. أصدر بن تسفي وثيقة رسمية تحدد علاقات الصهاينة بالدروز، ومكان الدروز في السياسة الصهيونية، أتت كتابها على محاور أساسية منها:

أ - الاستمرار بزيارة أعيان الدروز، بغية توطيد العلاقات الاجتماعية.
ب - إعطاء الأولوية للدروز في أي تنظيم اقتصادي مثل صناديق قروض…”.
ج - طلب من أبي حموش إبقاءه على علم بكل تطورات العلاقة مع الدروز، ومحاولة إبقائه إيجابية وفعالة طوال الوقت.

5. بالإضافة لهذه الوثيقة حث بن تسفي القيادات الصهيونية في الكيبوتسات (جمعيات زراعية استيطانية صهيونية في ذلك الوقت) على تقديم المساعدات الإنسانية والمادية للقرى الدروز باستمرار، وتزامن ذلك مع إهمال الطرف العربي للقرى النزوية وتركهم دون مساعدة أو إرشاد أو مراجع قيادية.

6. ومن جهة ثانية، بدأ بن تسفي بطلب العون والمساعدة من الدروز لكى يساعدوا في توقف الأضرار اللاحقة بالسكان والممتلكات في المناطق التي كان يسكنها الصهاينة، التي ألح لها بهم المواطنين العرب جراء الوضع القائم آنذاك. بالإضافة لذلك طلب منهم أيضاً أن يحاولوا منع دروع سوريا ولبنان من الاتجاه بـ "جيش الإنقاذ العربي": مقاومة هجرة الصهاينة لفلسطين.
7. أرسل يوسف نحاسى مدير مؤسسة الصهيونية للقيادة الدرزية، كتاباً يساند ويعزز فيه العلاقة الودية بين الصهاينة والدروز، عن طريق التركيز على نواح عدة، مثل الانتعاش الاقتصادي الذي انتفع منه القرى الدرزية، حيث تخلص الفلاحون من استغلال "الأنداس" (القطاعين) الذين كانوا يستغلونهم ويدفعون لهم أثماناً بخصم مقابل المواد الغذائية التي يشتريونها، بفضل الطلب الكبير على السلع الغذائية من المستوطنات الصهيونية، حيث لم تكن "الكيبوتسات" في ذلك الوقت تنتج كافًا في أوقات تحتاج كافة احتياجاتها من المواد الغذائية، فعندما زاد الطلب على المواد الغذائية من الفلاحين الدروز أجبر هذا الشيء الإقطاعيين على رفع الأسعار التي يدفعونها مقابل هذه المنتوجات نوعًا ما بسبب زيادة الطلب عليها من قبل الكيبوتسات الصهيونية.

إلا أن نفاذ يرى أن تلك الاتفاقات بين القيادة الهامة وبعض القيادة الدرزية وسكت قسم من الدروز لم تمتع قسماً آخر من الدروز من القيام بواجبهم والدفاع عن أراضيهم من سيطرة المهاجرين اليهود عليها، وبري أن الدروز كانوا من أوائل من حمل السلاح بغض وقائب الهجرات الصهيونية، فحسب مصادر صهيونية فإن الهجمات المسلحة الأولى التي شنت على المستعمرات اليهودية قد كان للدروز يد فيها، إذ ذكرت تلك المصادر تمرد بعض الدروز بعد محافظتهم على الحياة: "بعد أن قبئت سوريا وصاية فرنسا، بدلت تركيا، تمد السروه، ورغم أن اليهود دفعوا عن كفار جلادي وثل حاي وقرروا أن يحافظوا على الحياة، هاجم الدروز والبدو ثل حاي وفي هذه المعركة سقط ترومبلدور ورفاقي".

3.2 موقف الدروز حتى عام 1948.
1. من خلال تطوير القيادة الصهيونية للعلاقات مع الدروز، ومحاولة جعلها علاقات رسمية، في الأعوام التي سبقت إعلان قيام دولة إسرائيل، استطاعت تحقيق إنجازات رئيسيّة عدة، من أهمها:

1.1. معظم هذه العلاقات الصهيونية الدرزيّة لم تخفي عن القيادة الثوريّة العربيّة في ذلك الوقت، فاستفاد الصهاينة بشكل غير مباشر من هذا الشيء، فالمعارضين لهذه العلاقات، من الدروز وغيرهم، قاموا بتوصيل أخبار وتقارير عنها لهذه القيادة، مما كان سبباً في زيادة الابتعاد عن الدروز أو إهمالهم.

2. نجاح القيادة الصهيونية جزئياً في التأثير على الدروز بعد الانضمام للمقاومة العربيّة التي شكلت خطراً عليهم. وقد تناولت بعض المراجع عدة إثباتات على ذلك، ومن أحدثه الكتاب الذي وُجه للمندوب السامي من قرى الشرطة الدرزية الذي يرد فيه إن الدروز محافظون على موقعهم المحايد من التنظيمات السياسيّة العربيّة، مرقق نسخة في الملحق من هذا الكتاب، إلا أن التفسير لهذا الكتاب غير منتقق عليه من قبل الكتاب الدروز، فمنهم من يرى في هذا الكتاب دليلاً واضحاً على أن الدروز قد اتخذوا موقف الحياد من الصراع العربي الصهيوني، ومنهم من يرى أن الدروز قد كانوا محايدين تجاه الانضمام لأي حزب سياسي عربي، وليس تجاه الصراع العربي الصهيوني. ففي كتاب العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينيّة حتى 1948 لنفاع، ورد تفسير هذه القضية بأن الدروز قد اتخذوا موقفاً حياديّاً جيال الأحزاب والتيارات والهيئات السياسيّة: الحماسيين، التشريعيين، الاستقلاليين، والوطنيين/الفلاحين، وليس حياديّاً جيال الصراع الفلسطيني الصهيوني أو حيال المقاومة ضد الصهيونية بشكل عام. أي أنه كان حياديّاً تجاه الانضمام لأحد التيارات السياسيّة دوناً عن غيره. وهو يخالف ما ورد في كتاب عطشنة الدروز في الدولة العبرية – عرض 27
3. إن العلاقة ما بين الدروز والحركة الصهيونية لم تلق إعجاب قسم آخر من القيادات الدرزية، أمثال الشيخ أسعد معدي وسلمان خير، إذ قرر هؤلاء إرسال رسالة للسماوي ينافون فيها نية إقامة أي علاقة درزية.

"بالأصالة عن أنفسنا وبالتأييد عن عموم طائفتنا الدرزية في فلسطين نعرض لفخامتنا أننا أخذنا علم موثوق به بأن البعض من الجمعيات اليهودية الغير مخلصين للحكومة البريطانية أيها الله والذين لهم مقاصد بنفوسهم وسياساتهم الموقعة الذين دائماً يثرون دعاءات غير صحيحة بل مطبوقة على التضليل وهو أنهم يقولون إنهم متفقون مع الدروز وإنهم والدروز على سياسة واحدة بالعمل إلى ما لا نهاية لذكرو فهكذا إن أفواههم هذه ونشراتهم المنشورة ليس حقيقة والدروز لم يتفقوا مع اليهود...
والآن إظهاراً للحقيقة ونفيًا لكل ما يقال عن الدروز من الدعايات السياسية الغير صحيحة أتيناً

أعراضنا هذا لفخامتنا تكتب عن كل ما يقال..."  

29

2.3.2 الموقف الدرزي من الوضع القائم حتى عام 1948

لم يتحدد موقف الدروز بشكل نهائي قبل قيام الدولة، ففي الوقت الذي حافظ فيه قسم منهم على موقف الحدياد، كما ذكر سابقاً، بادر القسم الآخر بالانضمام للصفوف المناهضة للهجرات اليهودية والسياسة الصهيونية-بريطانيا في فلسطين، وحين تفاقمت أحداث المقاومة العربية ضد الهجرة الصهيونية، التي حاربت كل أشكال التطبيق مع هذه الهجرة، مثل المواقف الحياتية للدروز تراجع الصهاينة التي اعتبرها البعض خيانة وقوفاً في صف الصهاينة، قام بعض الدروز بالانضمام...
لمقاومة العربية ضد الهجرات الصهيونية، وقد برزت شخصيات عربية درزية في عدة مواقف مقاومة الاستيطان اليهودي، ومن هذه الشخصيات:

1. علي ناصر الدين، رئيس عصبة العمل القومي، وكاتب جريدة الكرمل 1933-1939، الجريدة التي برزت بدورها الوطني في الصراع الفلسطيني آنذاك، شارك عام 1931 في المؤتمر الإسلامي في القدس، وكان عضوًا في حزب الاستقلال. 

2. شكيب أرسلان: كان من الشركاء البارزين في المؤتمر الفلسطيني- السوري، داعيًا إلى منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ووحدة سوريا وفلسطين، وكان أيضًا مؤسس الحركة الاستقلالية العربية وحزب الاستقلال السوري ما بين 1919-1926.

3. المحامي عجاج نويبوض: شغل منصب سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى في السنوات 1922-1932، وعين عام 1926 سكرتيراً لوفد فلسطين للمؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة. وكان مندوبًا الوحدة العربية، ومن مؤسسي حزب الاستقلال العربي عام 1932 بسبب كونه من مؤسسي حزب الاستقلال السوري لسورية الكبرى في دمشق.

4. المختار حسن أبوبكر من قرية عسفياً: كان ناشطاً في الحركة القومية العربية.

وبالإضافة لذلك، فقد تبين موقف المناهضين للمهاجرين اليهود من الدروز من خلال التحاقهم بتنظيم مسلح سمي بثورة الكف الأخضر، ويعتبر الكف الأخضر أول تنظيم مسلح في تاريخ المقاومة الفلسطينية (حيث تأسس في 1929)، ولكن المؤرخين تغاضوا عن توثيق هذه الحركة وبعض الحركات والثورات الشعبية بسبب عدم التنسيق بين هذه الحركات والقيادات السياسية.

ويتبين من خلال هذه الثورة (كما سميت في كتاب العرب الدروز لسعود نفاح) أن الدروز قد كانوا من أواخر من التحول بالكفاح المسلحة، حيث نظمت بقيادة الدوشه أحمد طافش وتألفت من 27 شخصًا شاركوا بعمل شنات هجومية وعمل كمائن للجيش البريطاني والمستعمرين الصهيونيين.
ولكن إمكانية توسعها تعتمد بسبب الافتقار للتنسيق بينها وبين القيادة السياسية الفلسطينية.35

وقد كان قسم كبير من هؤلاء المناضلين من العرب الدروز، فحسب مصادر صهيونية ذكر أن:

في 23 أبريل [عام 1934] ألقى القبض على ثلاثة دروز مسلمين كانوا مطلوبين للسلطات منذ زمن على أعمال قتل ونهب، كان معروفاً أن هؤلاء كانوا قد قطعوا دروزاً كذلك في عسفيها نفسها. كانوا يتبعون لمنظمة القتلة "الكف الأخضر" التي عملت في ضواحي صفد لكنهم ليس هم القتلة في يجوز.36

ولكن هؤلاء واجهوا الرفض من قادة آخرين للطائفة الدرزية ولم يتمكنوا من الوصول لاتفاق جماعي في تلك الفترة، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود قيادة موحدة أو زعيم واحد لجميع أبناء هذه الطائفة، فالآباء الذين كانت تفصل القرى الدرزية في ذلك الوقت ساهمت بشكل كبير في عدم توحد الدروز، واتخاذ كل قرية أو منطقة قائد أو زعيم لها. وساهمت في ذلك أيضاً الخلافات التي كانت بين بعض العائلات الدرزية المتناثرة على قيادة الطائفة الدرزية. ففي الوقت الذي أفشل قسم من القيادات الدرزية محاولة إنشاء مجلس وطني أعلى درزي، بقيادة الاستقلال عن المجلس الإعلامي الأعلى،37 استمر أخرون في التزام موقف الحياد أو في بعض الأحيان التواصل مع القيادة الصهيونية لأهداف متعددة. إن عدم وجود قائد روحي أو زعيم يستطيع أخذ قرارات مصرية ويلزم جميع الدروز بها ساهم في نفكك وتجزؤ الطائفة الدرزية، مما سهل على القيادة الصهيونية وقتها مهمة التأثير على قسم من أبنائها بعدة طرق.38
4.2 الخلاصة

لم يحدد موقف الدروز من السياسة الصهيونية والهجرات اليهودية بشكل واضح قبل قيام دولة إسرائيل، فنرى قسماً من الدروز كان مناهضاً لهذه السياسة، والتحق بالكفاح المسلحة للحد من الهجرات الصهيونية إلى الأراضي الفلسطينية، بينما نرى في المقابل قسماً آخر من الدروز وبالتحديد من القيادة الدرزية قد تواصل مع مسؤولين وقياديين صهيونيين لأسباب عديدة، منها الطموح في كسب مناصب قيادية وسياسية، وغابات أخرى اقتصادية، ونرى قسماً ثالثاً من الدروز قد اختار عدم اتخاذ موقف معين والالتزام الحياد، وقد علّل بعض الكتاب الدروز ذلك لعدة أسباب أهمها: افتقار القيادة حركات المقاومة الوطنية العربية آنذاك إلى التضامن والتنسيق فيما بينها - حسب رأيهم -، وعدم إرادة الدروز التدخل في الصراع بسبب تخوفهم من أن يكونوا الضحية في صراع القوة الكبرى لكونهم أقلية لا أكثر. وقد أثرت استفادة بعض القيادة الدرزية من التواصل الصهيوني الدرزي في ذلك الوقت على الدروز، فمناهضة السياسة الصهيونية البريطانية لم تبع مبنى قبل كافة الدروز بسبب اقتراد بعضهم بتنفيذ القيادة التي اخترعت الاستفادة من التواصل الدرزي الصهيوني.
مصادر الفصل الثاني:

1. الكاتب الدرزي زيدان عطشة، الفيلم الوثائقي الدروز مسلمون أم كفار خارج
   (http://www.youtube.com/watch?v=FluajkAWR4E


3. موقع الميثاق الدرزي،
   http://druzemethaq.org/oldsite/files.asp?catigory=%C2%D1%C7%C1&source=link&link=%D5%CD%E6%C9%20%E6%E4%E5%D6%C9%20%DE%E6%E3%ED%C9%20%CF%D1%D2%ED%C9%20%DD%ED%20%C5%D3% D1%C7%C6%ED%E1

4. حليبي، رباح. (2007): الهوية الدرزية والدولة اليهودية، مواطنون متساوون في الواجبات،
   ترجمة سعيد عياش، الطبعة الأولى. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
   ص86. ص 18–22

5. الكاتب الدرزي زيدان عطشة، الفيلم الوثائقي الدروز مسلمون أم كفار خارج
   (http://www.youtube.com/watch?v=FluajkAWR4E


7. مقابلة يامن زيدان، 30.06.2012

8. أ. فلاح، سلمان. (1980): فصول في تاريخ الدروز، الطبعة الأولى، الجزء الثاني. دار الصلاح
   للطباعة والنشر، القدس. ص192.

11. فلاح، سلمان. (1980): فصول في تاريخ الدروز، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الصالح للطباعة والنشر، القدس. ص 192


13. المصدر السابق: ص 73-75

14. المصدر السابق: ص 119

15. عطشة، حيفا. ص 2001: ص 43-47

http://www.zofim.org.il/pics/center/%D7%90%D7%91%D7%90%20%D7%97%97%D7%95%D7%A9%D7%99%20%D7%95%D7%A8%D7%91%20%D7%9AA%D7%A8%D7%91%D7%95%D7%AA%D7%99%D7%95%D7%AA.pdf

16. الموقع الرسمي للكنيسة الإسرائيلى

http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=415


18. مكتبة كل شيء، حيفا. ص 117
الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة، ص 47
مكتبة كل شيء، حيفا، ص 157
الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة، ص 71
22. المصدر السابق: ص 47
23. المصدر السابق: ص 48
24. المصدر السابق: ص 50
25. المصدر السابق: نفس الصفحة
26. المصدر السابق: ص 60
27. (+ملحق ص 60 في الملحق)
مكتبة كل شيء، حيفا، ص 63
29. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية- عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديرية
الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة، ص 52
مكتبة كل شيء، حيفا، ص 97
31. (+ملحق ص 54+55 في الملحق)
32. المصدر السابق: ص 147
33. (مرفق ص 148 في الملاحق)

المصدر السابق: ص 74

المصدر السابق: نفس الصفحة

المصدر السابق: نفس الصفحة

المصدر السابق: ص 121

المصدر السابق: ص 83

المصدر السابق: نفس الصفحة

المصدر السابق: ص 85

المصدر السابق: ص 121

42. عطشة، 2011: ص 59
الفصل الثالث

العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة

1.3 تطورات العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة

لقد اختلف الدروز في موقفهم ما بين مؤيد ومعارض للتحالف مع القيادات الإسرائيلية في الفترة الزمنية التي تلت عام 1948، لأسباب عديدة، تباينت ما بين أسباب مادية وأخرى أيديولوجية، وقد عبر كل قسم منهم عن هذا الرفض أو القبول بطريقة معينة، وقد تعددت المواقف التي برهنت على تباين موقف الدروز تجاه هذه المسألة في ذلك الوقت، حيث استمرت القيادات الإسرائيلية وقسم من الدروز في محاولة بلورة علاقة ودية بينهم تستمر لفترة زمنية طويلة الأمد، وقد ازدادت محاولات السلطات الإسرائيلية لجعل العلاقة تأخذ الصفة الرسمية بشكل أكبر في هذه الفترة بسبب ازدياد حاجتها إلى حلفاء، تزامناً مع إعلان قيام دولة إسرائيل، وأي معرفة ما إذا كان فرض التجنيد الإجباري على الدروز اختياراً منهم أم واقعاً فرض عليهم، لذلك يجب تناول مواقف الدروز من السياسة الإسرائيلية في الأعوام التي سبقت فرض التجنيد الإجباري بالدراسة.
1.1.3 موالي السياسة الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري

لقد عملت القيادة الإسرائيلية بمساعدة قسم من الدروز - أو قسم من قيادتهم الروحية على وجه التحديد - على توطيد العلاقة الإسرائيلية الدرزية، وقد برز من هؤلاء ثلاثة أشخاص معينين، الأول هو يوسف العيسى الذي قام ببناء عمليات الاتصال بين القائم بأعمال مكتب المفاوضات لشؤون الشرق الأوسط في الوكالة اليهودية، اليهود داسون، وبين الشخصين الآخرين اللذين سعياً لتوطيد العلاقة مع السلطات الإسرائيلية، الشيخين صالح خنيس من عفنياس وليبيب أبو ركن من شفاعمو،.

وقد اتضح أن هذه العلاقة بشكل واضح من خلال عدة مواقف أهمها التقرر الذي وجهه لافي إلى المسؤولين عن حل التواصل الذي دار بينه وبين صالح خنيس، الذي نص على أن اليهود يعتبرون الدروز من أصدقاءهم المقربين رغم تصادم المواقف ضد اليهود عقب إعلان قيام الدولة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: أن قسماً من الدروز لم يشتركون في أي من هذه المواقف والتزمو بموقف الحياد - بحسب ما جاء في التقرار - وأنهم معنونون بمساعدة اليهود، بسبب حاجتهم للدعم المالي منهم لكي يستطيعوا المحافظة على أراضيهم. بالإضافة لذلك تطورت الرسائل بين المذكورين أعلاه لكي تعتمد المطلبات المفروضة على الجهتين بحسب الاتفاقات بينهما، فمثلًا، طالب لافي بتوزيع المهام على دروز قرية شفاعمو مقابل دعمهم ماليًا.

أ - يدفع مبلغ بين (500-1000) جنيه فلسطيني كمساعدة شهرية ليستهني له استمرار نشاطاته المراقبة وتقديم المعلومات.

ب - يدفع مبلغ (500-1000) جنيه فلسطيني من أجل شراء الذخيرة للبنادق وذلك لمدة واحدة.

وعليه فإن على دروز شفاعمو أن يأخذوا موقفاً واضحاً حباً ومحاباً مع اليهود.
ويظهر اقتباس آخر من نفس الرسالة تخطيط اليهود لبداية إدخال الدروز في صفوف المقاتلين

اليهود بطريقة غير مباشرة:

"يجب التنويه إلى أننا اعتمدنا الحذر الشديد حينما انتقينا الكلمات التي تتضمنها الاتفاقية... مع ذلك فمن الواضح أن صاحب خنفيس وليبيب أبو ركن سيستعملان الأموال المطلوبة من أجل تشكيل نواة الوحدة العسكرية الدرزية للاجتلاع بقوات الهاغانا".

وقد تطور أيضا بعض الدروز لأسباب مختلفة لاداء الخدمة العسكرية قبل جعلها إلزامية عام 1956، وهو ما ذكره لي عضو الكنيست أبو برا في مقابلتي معه، بتاريخ 05.29.2012، فعندما سألته عمداً إذا كان سيتطوع للخدمة العسكرية إذا كانت اختيارية، فأجابني بالقبول وأضاف أنه حتى جده قد تطوع لهذه الخدمة في وحدة الاقليات ولم تكن في وقتها إجبارية.

2.1.3 معارضو السياسة الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري

ومن ناحية أخرى عبر معارضو السياسة الإسرائيلية عن الدروز عن موقفهم هذا من خلال عدة مواقف، عن طريق المقاومة السلمية في بعض الأحيان، وال.LatLngح بالمقاومة العربية المسلحة في الأحياء الأخرى، وقد كشف هؤلاء نشاطاتهم التي عبرت عن موقفهم هذا تزامنا مع قيام عدد من الدروز بمواصلة السياسة الإسرائيلية كما ذكر أعلاه، وقد تعدلت المواقف التي عبرت عن رفض الدروز للسياسة الإسرائيلية أو حتى التزامهم بالحياد تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد كان من أهم تلك المواقف:

1. معركة (هوشة والكسيار) 1948

حيث رابطت قوات من الدروز وخاصة دروز شفاعمر في عراك مسلح خاضته ضد الهاجنة، الجيش الإسرائيلي على طريق كفار أتا – رمات يوحنان، وانتصرت في هذه المعركة التي أسفرت
عن 85-100 شهيداً، و37 جريحاً جميعهم من الدروز. وإن هذه المعركة علا سيطر السري في الصحف والإذاعات المحلية، فأذاعت إذاعة القدس آنذاك نشرة أفادت: "إن قوات جبل العرب - المقصد جبل الدروز حيث كان الدروز يقطنون في الجبال كما ذكر سابقا - قامت بـأعظم عملية تطويق عرفت حتى اليوم على مستعمرتي كفار آتا وورمات بيوحنان وحاصرتها حصاراً تاماً، وامتد القتال على أرض مكشوفة تزيد مساحتها على عشرة كيلومترات من خليج حيفا حتى أراضي شفاعمر... وهاتان المستعمرتان هما وكر العدوان اليهودي، ترابط فيها قوات عصابات الهاجنة، ومنها يتم توزيع اليهود بين حيفا ومستعمرات المرج وغيرها، وقد وصلت نجددة كثيرة من اليهود من حيفا والمستعمرات المجاورة يتجاوز عددها الألفي إرهابي، واشتبكت جميعها مع القوات العربية الدرزية. 3

2. معركة مشمار هايبردين (عاهاد 1948) في السادس من حزيران 1948 وهي مناوشات عسكرية على أراضي منطقة تقع على الحدود السورية في ذلك الوقت، وقد كان للدروز مشاركة كبيرة فيها حيث تمكنت فرقة عسكرية ضمت عدة مطاعنين من الدروز، وكانت بقيادة الضابط الدرزي "فايز حديفة" من الدروز في محاولة لفرض السيطرة العربية عليها. 4

3. معركة اللطرون: 15 مايو حتى 23 مايو 1948 إحدى المعارك التي دارت بين العرب والجيش الصهيوني الذي خسر فيها بين الألف والآلاف جندي، وقد اشتركت فرقة عسكرية بقيادة الضابط الدرزي "فايز حديفة" جميعهم من الدروز الذين سيطروا على معسكر اللطرون الذي بقي تحت السيطرة العربية حتى 1967. 5
4. معركة بانوب: 28-30-10-1948

تضارب الروايات حول أحداث هذه المواجهات، أو المعركة كما سماها نفاع في كتابه، وهي مواجهات عسكرية وقعت في منطقة بانوب بين من الجيش الإسرائيلي، وقد ضمت إحدى فرق الجيش سريّة من الدروز. وكما ذكر في كتاب نفاع أيضاً إن بعض الذين أُردو، أو كتبوا عن هذه المعركة أشادوا بشكل كبير بدور الدروز فيها "...ويقول كان ووجودهم [الدروز] ذا أهمية كبرى... ويشيد بالذات بالضابط شوكت شقير... وكان له الفضل في وقف الهجوم عن احتلال جنوب لبنان والحفاظ على خط تواصل قواته مع الجيش السوري". 6

وقد تبنت آراء الدروز ما بين مؤيد ومعارض للسياسة الصهيونية والخدمة العسكرية حتى عام 1956، العام الذي حسم الموقف، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع أبناء الطائفة الدرزية.

2.3 فرض قانون التجنيد الإجباري عام 1956

في العام 1956 أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن جوريون قراراً بصفته وزيراً للدفاع يلزم أبناء الطائفة الدرزية بالخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي. اختلف الدروز في موقفهم من هذا القانون، فقسم من القيادة الروحية كانت تطالب بهذا القانون من قبل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بستة، وقد كانت ذريعتها أن التجنيد مدخل للحصول على مكاسب مادية وظيفية لأبناء طائفتها، وأيضاً الحصول على الحماية من قبل السلطات الإسرائيلية من أيّة مخاطر قد
يتعرض لها الدروز. بينما رفض البعض الآخر هذا القانون الجديد لأسباب أغلبها أيدولوجية، فقد رؤوا في هذا الأمر استثناء للدروز وعزلة لهم عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد تعددت أسباب تخصيص فرص الخدمة العسكرية للدروز وحدهم، فكان من أهمها:

1. أسباب اقتصادية:

أ. بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 بدأت عمليات مصادرة الأراضي تنطرش بشكل واسع جدًا، لأسباب عديدة ستسذكر لاحقًا في مبحث سياسة مصادرة الأراضي، وقد أدى ذلك إلى فقدان الدروز لقسم كبير من الأراضي الزراعية التي يملكونها، والتي مثّلت مصدر رزقهم الأساسي في تلك الفترة، فاضطر البعض للاعتماد على مصادر أخرى لتأمين استمرارية الحصول على متطلبات الحياة، وكان من بين تلك المصادر الالتحاق بالتجنيد الإجباري بغية الاستمرار في العمل بالسلوك الأمني لاحقًا.

ب. سهولة القبول للوظائف العسكرية وعدم اقترانها بشروط صعبة، وقلّة فرص العمل في المجالات الأخرى التي اقتصرت أغلبيتها على الزراعة وعُلّو الأجر في الوظائف العسكرية في ذلك الوقت.

2. أسباب دينية:

إن كون الدروز أقلية في المجتمعات التي يعيشون فيها، فإنه يوجب عليهم من ناحية دينية العيش تحت سلطة الفئة الحاكمة بغرض توفير الأمان والحماية لأنفسهم كما ذكر سابقاً في الفصل الثاني، ويعتبر هذا السبب من أهم الذرائع التي بررت بها القيادات الروحية مطلبها بجعل الخدمة العسكرية إجبارية للدروز.

3. أسباب اجتماعية:
بعد الدروز جغرافياً وثقافياً عن التيار المركزي للمجتمع العربي وانغلاتهم بشكل أو آخر على أنفسهم، بسبب كونهم أقلية تعيش في مجتمع ذي أغلبية سنية، الأمر الذي وعده القيادة الإسرائيلية واستعملته في استمالة قسم من الدروز لصفها. وبعض الكتاب أمثال سعيد نفع يعزى ذلك للخلافات المذهبية بين الفلسطينيين في ذلك الوقت، التي لعبت دورًا كبيرًا في خلق هذا الوضع، فالظاهرة الدرزية في طائفة مذهبية صغيرة تعيش في وسط ذي أغلبية إسلامية سنية لم يكن يرضي عن طقوسها وعاداتها الدينية، الأمر الذي تولد عنه احتكاكات شعر الدروز ببسببها بحاجتهم إلى مين يدعمهم في مواجهة الأغلبية الإسلامية السنية. ويواصل نفع قائلًا إن أقطاب الحركة الصهيونية النفتوا إلى حقيقة الخلافات المذهبية بين الدروز وباقي العرب الفلسطينيين، فاتصالوا بهم من أجل تعميق هذه الخلافات وتشعيبها وأقاموا معهم علاقات وثيقة.

1.2.3 موقف الدروز من فرض الخدمة العسكرية

في ظل اتفاق بعض قيادات الدروز مع السلطات الإسرائيلية حول فرض أداء الخدمة العسكرية على الشباب الدروز، عبر في المقابل قسم كبير من الدروز عن رفضهم للانضمام لأداء هذه الخدمة العسكرية بعدة طرق، ومن خلال مواقف عدة من أهمها:

1. في العام الأول لفرض التجنيد الإجباري كان امتثال المدعوين لأداء الخدمة العسكرية محدودًا جداً، فمن بين 197 شاباً ملزمين بالتجنيد من قرى الجليل لبي الدعوة طوعاً 51 شاباً فقط، ومن بين 117 شاباً من الكرمل استجاب 32 شاباً فقط، أي حوالي الربع. وهذا ما يثبت أن الطلب كان من بعض قادة الدروز وليس من الدروز.
2. ما سبق أدى إلى قيام السلطات الإسرائيلية باستعمال سياسة الترهد لمنع رفض الخدمة الإجبارية بين صفوف الشباب الدروز، أو التسرب منها، فقام المسؤولون في الدائرة الحكومية المسئولة عن التجنيد بتحويل قائمة بأسماء رافضي الخدمة العسكرية للشرطة التي قامت بحملة اعتقالات وفتح ملفات جنائية لرافضي الخدمة العسكرية. فوسعت الشرطة الإسرائيلية حملات الاعتقالات على من لم يمتثلوا لأداء الخدمة العسكرية، فأرسلت قوات من الشرطة لقرى عديدة منها عسفيام، وتم الوصول إلى ثلاثة مطلوبين واعتقالهم وسط احتجاج ذويهم، ولم يطلق سراحهم إلا بعد امتناعهم لأوامر التجنيد.11

3. عبر الدروز وقياداتهم في الدول الأخرى عن معارضتهم لمن وافقوا على أداء الخدمة العسكرية، وكان من أهم من عارض ذلك سلطان باشا الأطرش، الذي كان زعيم الدروز في سوريا في ذلك الوقت، والذي طالب الدروز بعدم الاستجابة للمطالب الإسرائيلية، حيث وجه نداء بذلك للدروز في مقابلة له في راديو دمشق يوم 28/8/1956 التي وضعت فيها أن:

"الصهاينة لتوثوا سمعكم الطيبة، عودوا لأنفسكم، انتظروا إلى مستقبلكم واعملوا أن إسرائيل تلعب بكم وتورطكم، فقووا إلى جانب إخوكم العرب في كفاح الإنقاذ لأن يوم النصر ليس بعيداً، النصر للعرب والموت للسلطة الصهيونية وعملائها."12

4. تعقيباً على الأحداث السابقة قام عدد من مشايخ الدروز من قريه شفاعمرو بتوجيه رسالة لرئيس الحكومة بطلبون فيها بإلغاء فرض التجنيد الإجباري والاكتفاء بفرض الواجبات المدنية عليهم كبيقية العرب في إسرائيل، وما جاء في الرسالة:
التجنيد الإلزامي في جيش الدفاع الإسرائيلي.

نحن عرب في إسرائيل وتقع علينا كافة الواجبات التي يفرضها القانون المدني، كـدفع الضرائب التي فرضت علينا، إنما من المهم أن نؤكد أولاً أننا (عرب) والعبري لا يحارب أخاه العربي بأي ظرف وبأي مكان.

• إسرائيل ليست بحاجة بشكل ماس لخدمتنا نحن الدروز في الجيش، نحن يمكننا خدمة الدولة بطريق "مدني" أخرى.

• يجب معاملة الدروز في إسرائيل كمعاملة بقية العرب فيها، والجسم الذي طالب بتجنيد الدروز للخدمة الإلزامية في الجيش لا يمثل الدروز حقاً.

• طبقاً للظروف الزمنية الصعبة والحساسة التي نمر بها، فإنا نرفض بشكل قاطع ونهائي طلب
3.3. الخلاصة

إن الهدف الحقيقي من وراء فرض قانون التجنيد الإجباري لم يصب إلا في مصلحة الحكومة الإسرائيلية، كما يبدو لي، فقد بدأت دولة إسرائيل بمشروع فصل الأقلية الدرزية عن المجتمع الفلسطيني منذ السنوات الأولى لقيامها، وقد كانت الغاية الرئيسية لعملية الفصل هذه هي تسهيل فرض سيطرتها على المجتمع الفلسطيني من خلال تفريقهم إلى أطياب، كما ذكرت سابقاً. فعمدت إلى معاملتهم معاملة مختلفة عن باقي الفلسطينيين وعملت على جذبهم لصفها من خلال الاتفاق الذي تم بين بعض زعماء الدروز والزعماء الإسرائيليين في تلك الفترة. ومنما لا شك فيه أن قرار فرض الخدمة العسكرية قد أدى وسط رفض غالبية أبناء الطائفة الدرزية، وهو ما تحدث عنه عدة كاتب ومؤرخين دروز، ومنهم أيضا الكاتب زيدان عطشة نفسه، حيث ورد في كتابه أن معظم الدروز في البداية قد رفضوا التجنيد الإجباري.

"معظم المواطنين الدروز، خاصة في قرى الجليل رفضوا فكرة التجنيد في بادئ الأمر وذلك التزاماً منهم بموقف الحياد الذي اتفق عليه الجميع [انظر الفصل السابق الذي يناقش مدى صحة هذا الموقف]، واستعداد الآخرين للمقاومة ضمن القوات العربية."

وهذا نجد أن الكاتب الذي طالما ساند موقف قبول الدروز للجنود الإجباري يعترف بآمرين: الأول رفض معظم الدروز فرض التجنيد الإجباري، والثاني استعداد بقية أبناء الطائفة الدرزية للانضمام لصفوف حركات المقاومة العربية."
ولكن ما حصل هو أن معارضة الدروز للخدمة العسكرية تلك، قد خففت وتبررتها خلال الأعوام التي تلت 1956-1957، فالمعارضون لم يصمموا طويلاً أمام ترهيب السلطات الإسرائيلية وأوامر الاعتقال التي أصدرت بحقهم، ومن الجدير بالذكر أنه في العامين 1962، 1963 حصل تصويت لموضوع إلغاء التجنيد الإجباري، وصوت عضو الكنيست الدرزي جبر معدي ضد الإلغاء.

16 ومن الجدير بالذكر أنه تزامناً مع ما سبق، وفي ظل السياسة الإسرائيلية التي اتبعتها القيادات الإسرائيلية القائمة على تمييز الدروز مقارنة ببقية أوساط المجتمع العربي (وفي نفس الوقت عدم مساواتهم باليهود)، بدأت بوادر الانشقاق تظهر بين الدروز وباقي أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب اتباع قسم من الفلسطينيين موقفاً سلبياً تجاه الدروز بعد ملاحظة عدم رفض قسم منهم للانضمام لأوامر الخدمة العسكرية، وانحياز قسم كبير من قادة وزعماء الطائفة الدرزية إلى الجانب الإسرائيلي في النزاع الفلسطيني، وهم القادة نفسيهم الذين وافقوا ووقعوا على فرض التجنيد الإجباري للدروز، فبدأ البعض منهم - أبناء التيار المركزي الفلسطيني - بتوجيه أصابع الاتهام تجاه الدروز، مما أدى إلى نبذة الشعور لدى الدروز بعدم الرغبة في الاختلاط بالمجتمع العربي.
مصادر الفصل الثالث


4. المصدر السابق، ص233.

5. المصدر السابق، ص233.


8. الكاتب الدرزي زيدان عطشة، الفيلم الوثائقي الدروز مسلمون أم كفار خوارج (http://www.youtube.com/watch?v=FluajkAWR4E)

مكتبة كل شيء، حيفا، ص 199-202


http://www.aljabha.org/?i=22795

11. المصدر السابق

12. المصدر السابق

13. المصدر السابق

14. الفيلم الوثائقي العودة إلى الذات،

http://www.youtube.com/watch?v=8m2BHMBkd5k

15. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية—عرض ونقد، الطبعة الثانية، مديرية الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص 122

16. المصدر السابق، نفس الصفحة.
الفصل الرابع
فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإجباري

1.4 محطات فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإجباري

لم تتوقف السياسة الإسرائيلية عند فرض التجنيد الإجباري على الدروز لكي تعمل على فصلهم عن المجتمع الفلسطيني، بل استمرت في التخطيط لعملية فصلهم اجتماعياً وسياسيًا من نواح مختلفة، وقد عملت القيادة الإسرائيلية على ذلك بهدف ضمان استمرارية تبعية الدروز للدولة وارتباطهم بها مع التركيز على هويتهم المذهبة وإبعادهم عن القومية العربية. عملت القيادة الإسرائيلية على ما سبق من خلال اتخاذ عدة قرارات وسنّ عدة قوانين تتحرك حول التركيز على الطائفة الدرزية كطائفة دينية مستقلة ومنفصلة عن الأغلبية السنية، وقد بدأت هذه السلسلة بفرض التجنيد الإجباري عام 1956، وتبعتها عدة محطات تاريخية، من أهمها:

1. الإعلان عن الطائفة الدرزية كطائفة مستقلة دينياً.
لقد ظلت الشروان الدينية والشرعية الخاصة بالطائفة الدرزية، كالزواج والطلاق وقضايا الميراث، خاضعة للأغلبية السنية في نفس المؤسسة. ولكن في عام 1957 تم الإعلان عن الدروز كطائفة دينية مستقلة عن الأغلبية الإسلامية السنية، وأقيم مجلس ديني درزي برئاسة الشيخ أمين الطريف، المطالب الأول بفصل الدروز كطائفة مستقلة، وتم لاحقاً (في 1962) مصادقة الكنيست على قانون المحاكم الدرزية، وإقامة المحاكم المذهبية الدرزية تبعاً لهذا القانون.

ومما لا شك فيه أنه من حق أي طائفة دينية الحصول على كامل الحق في ممارسة طقوسها الدينية بحرية تامة وبشكل مستقل، ولكن بحسب رأيي فإن ما حصل في إسرائيل من اعتراف بالدروز كطائفة مستقلة مذهبياً عن باقي المسلمين، كان بمثابة الخطوة الأولى لخلق ما يسمى بالقومية الدرزية وفصلها عن القومية العربية، وتسجيل ذلك في بطاقات الهوية في سنوات لاحقة.1

2. 1958: تسهيل الحكم العسكري على القرى الدرزية

استمر الحكم العسكري منذ إقامة الدولة عام 1948 وحتى العام 1966، ولم يسمح حسب الأوامر العسكرية للمواطنين العرب بالخروج من مدنهم وقراهم إلا بتصاريح من الحاكم العسكري، باستثناء القرى الدرزية، إذ بعد تعاون بعض القيادات الدرزية مع القيادة الإسرائيلية، وفرض الخدمة العسكرية على الدروز، تم تسهيل الحكم العسكري على القرى الدرزية وحدها دوناً عن المسيحية والإسلامية، من خلال منح تصاريح للخروج والدخول إلى القرى الدرزية بشكل مسهل، وعدم طلب تلك التصاريح من الذين يودون أو الذين أنتموا أداء الخدمة العسكرية.2
3.1962: فصل الدروس القومية

حيث بدأ في هذا العام تسجيل كلمة "دروزي" كقومية في خانة القومية في الهوية الشخصية، خلافاً لما سبق من تسجيل القومية كقومية عربية، وتتغيب هذه الخطوة من أهم الخطوات التي عملت على عزل الدروز عن قوميتهم العربية، وبرأيي فقد وضحت الخطة الإسرائيلية الراهنة إلى منع وحدة العرب الفلسطينيين، وتحطم أي شكل من أشكال التضامن السياسي والاجتماعي والثقافي بينهم بشكل كبير بعد فرض التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي على الدروز، وتغيير تسجيل قوميتهم من عربي إلى دروزي.

ورأى أن هذه الخطوة قد كانت أحد أسباب عدم وضوح الهوية القومية بالنسبة للدروز لاحقاً، فقد أدى هذا الوضع إلى وجود تباين في تعريف الدروز عن هويتهم القومية، فقسم من الدروز يعرفون عن هويتهم القومية بأنها وهمية ديزية، بالرغم من كون الدروزية هوية لطائفة دينية أو مذهب ديني وليس قومية، وقسم آخر يعرف عن هويته القومية بأنها إسرائيلية، أما القسم الثالث فما يزال يعرف عن هويته القومية بأنها عربية-فلسطينية، ففي مجموعة مقابلات أجراها الكاتب رباح حلي في كتابه الهوية الدرزية والدولة اليهودية عرفت الأغلبية الساحقة ممن أجريت معهم المقابلات عن أنفسهم كعرب (48 من أصل 100)، على الرغم من كونهم يعانون من مشكلة مع هذا التعريف، بسبب نظرتهم لهويتهم بشكل غير إيجابي.³
2.4 استمرار مقاومة الدروز للسياسة الإسرائيلية

من جهة أخرى استمر قسم من الدروز برفض السياسة الإسرائيلية التي تهدف لفصلهم عن المجتمع العربي الفلسطيني، وقد كان لهذا الرفض سبب وطرق عديدة، تابلت ما بين إقامة جمعيات مناهضة للسياسة الإسرائيلية في بعض الأحيان، ومقاومة غير سلمية للسياسة الإسرائيلية في الأحيان الأخرى. ومن أهم المحطات التاريخية التي عبرت عن رفض الدروز للسياسة الإسرائيلية:

1. أحداث أرض الزابود

في عام 1987 حاولت إسرائيل مصادرة أراضٍ لقرية بيت جن في منطقة تسمى أرض الزابود، أهل البلدة تصدوا لقوات الجيش والشرطة التي داهمت تلك المنطقة، وبعد مواجهات عنيفة استطاعوا الحفاظ على الأرض من المصادرة، هذا ما أدى به المخرج بلال يوسف في فيلمه الوثائقي "العودة إلى الذات"، حيث قام بمقابلة مع أحد الأهالي في بيت جن "حمد صلاحية"، الذي وصف هذه الأحداث قائلاً: "إن المواجهة ابتدأت بأرض الجرم، ومخيمنا [قاطني بيت جن] كان قريباً منها، فقام البوليس [قوات الشرطة الإسرائيلية] ببدء مهاجمة مخيمنا، فقمنا باللحاق بهم إلى أعلاى أرض الجرم، وقد كانوا قوة كبيرة من حرس الحدود والشرطة بحملون أسلحة كثيرة، وقد كان من بينهم جنود من أشبالنا [من أهالي القرى الدرزية وبيت جن] اللذين قام بحماية شبان منهم يتركون القوات الإسرائيلية حين احتدم القتال وانضموا إلينا للفتح عن أراضيهم، وقد قام الأهالي بقلب ثلاثين سيارة عسكرية في الوادي، وقاموا بجمع الأسلحة جميعها.."
17% بحسب استطلاع الرأي الذي أجريه المركز لتعديّدة الحضارية والدراسات التربية في جامعة حيفا (2009).

2. أحداث قرية البقيعة

في 22 تشرين الثاني، 2007 شهدت قرية البقيعة الدرزية الواقعة شمال البلاد مواجهات عنيفة، دارت بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية التي أطلقت خلال تلك المواجهات الرصاص الحي على المدنيين الدروز. أسفرت المواجهات عن إصابة 40 شخصًا بجراح متفاوتة، من أفراد الشرطة والسكان، وصفت جراح اثنين من بينهم، مواطن وشرطي، بالخطيرة. وجاءت هذه الأحداث بهدف حملة تهويدية صهيونية شنتها المنظمة الصهيونية العالمية WZO بدعم الحكومة الإسرائيلية، فقد ادعت أن قرية البقيعة هي مكان مقدس لليهود بحسب التوراة. لقد قام الدروز بالتصدي لهذه الحملة، مما أدى إلى إلغاء مشروع مصادرة الأراضي الذي ادعى بأنها أماكن يهودية مقدسة. أحداث قرية البقيعة - التي أطلق عليها أحداث أكتوبر 2007، في إشارة إلى أحداث أكتوبر عام 2000 - أثارت بشكل كبير تساؤلات هامة بما يتعلق بتعامل الشرطة مع المواطنين الدروز، وقد أشار 70% من عينة الاستطلاع الذي أجريه المركز لتعديّدة الحضارية والدراسات التربية في جامعة حيفا (2009) إلى أحداث البقيعة؛ هي من الأسباب الرئيسية المؤثرة بشكل سلبي على علاقة الدروز مع المؤسسة الإسرائيلية.
3. أحداث أراضي الجلالة والمنصورة: في قريتي عسفا ودالية الكرمل التي أُحبطت أيضاً بسبب تصدي التيار المركزي الدرزي لها، وكان من المحتمل أن يصدر قسم كبير من أراضيها بحسب مخطط مشروع شارع عابر إسرائيل.

4. إقامة لجنة المبادرة الدرزية

أقيمت لجنة المبادرة الدرزية في 1972.03.10، برئاسة الشيخ فرهود فرهود من قرية الرامسة. عملت هذه اللجنة منذ إقامتها قبل 40 عاماً على التصدي لسياسات الإسرائيلية الهادفة لعزل الدروز عن المجتمع العربي، وكان الهدف الرئسيان (وهما زالاً) لهذه اللجنة هما التصدي لسياسة مصادرة الأراضي في القرى الدرزية، ومحاربة قانون الخدمة الإلزامية، ففي الفعالية الأولى من إقامتها كان هناك 10.000 توقيعًا إضافة إلى العريضة ضد الخدمة الإجبارية، وكان عدد الدروز إجمالًا ما يقارب الـ 30.000. يشمل النساء اللاتي لم يوقعن على العريضة آنذاك، أي أكثر من نصف الدروز، وتعمل هذه اللجنة على مساعدة كل راضف للخدمة العسكرية، وهو ما ذكره لي سامر سويد السكرتير الحالي للجنة في مقابلتي معه، والذي أضاف أن مشروعًا مهماً تقوم اللجنة بالعمل عليه الآن، وهو إقامة صندوق منح لراغبي الخدمة الإجبارية، من المؤكد أن رفض الخدمة الإجبارية يتبع من أسباب ضميرية ومبنية، ولكن يجب تقديم مساعدة للراغبين لأن الدولة تخلَى عنهم وتعمل ضدهم. بالإضافة إلى مشروع إعداد مراقبي لراغبي الخدمة، فيجب وجود أشخاص ينظمون ويوجهون الشباب لكيفية الرفض للخروج بأقل خسائر ممكنة، وأضاف سامر:
نحن نعمل حالياً على مشروع عمل دورة إرشادية لتدريب مرافقى رافضى الخدمة العسكرية عن طريق محامين وأشخاص ذوي خبرة في هذه القضية. لأن الرافض في النهاية هو شاب في عمر 17-18 عام لا يعرف كيف يتصرف أمام الحكومة الإسرائيلية والمحاكم... بالإضافة، نحن نعمل على حيّز آخر مهم، هو التواصل مع باقي العرب في أراضي 1948، وتحويل قضية الدروز لقضية عربية فلسطينية وليس قضية درزية فقط.

5. تأسيس ميثاق الأحرار العرب الدروز

أسسه الكاتب والمحامي وعضو الكنيست السيد سعيد نفاع عام 2000م، كحركة وطنية قومية لتجهيز الانتماء العربي الفلسطيني لدى العرب الدروز ومحاربة التجنيد الإجباري. وتتلقى أهدافه بالسعي للعمل على إلغاء فرض الخدمة الإجبارية للدروز، وتغيير الثقافة التي تسترهم الأجيال الجديدة من الدروز عن طريق تغيير نوعية المناهج التعليمية التي تدرس في المدارس الدرزية.

6. تأسيس حركة الحرية للحضارة العربية

أسست عام 2005، وهي حركة فكرية سياسية قومية تؤمن بالفكر القومي والعلمانية كأفضل حل للحفاظ على الهوية القومية العربية، في ظل ظروف التجزئة والطائفية التي تتعرض لها الطائفة الدرزية، وتؤمن بأن النضال ضد السياسة الإسرائيلية يجب أن يكون نضالاً شعبياً إلى جانب النضال البرلماني. تعمل الحركة على إلغاء قانون التجنيد الإجباري المفروض على الطائفة العربية الدرزية، وتدعم رافضي الخدمة في الجيش الإسرائيلي. ومن تشاطرات الحركة رفض مظاهر دعم
التحدي مثال متائية ما يسمى بروج الجاندي الدرك. تسعى الحركة للحصول على وثيقة من قيادات
الطائفة الدرزية تعارض الخدمة العسكرية لدروز إسرائيل في صفوف جيش الاحتلال. 9

3.4 الخلاصة

في ظل استمرار القيادات الإسرائيلية بين القوانين وفرض القرارات التي من شأنها تعميق فصل
الدروز عن قوميتهم العربية وشعبهم الفلسطيني، بمساعدة ودعم قسم من القيادات الدرزية التي لها
مصالح مختلفة لإتمام هذا الأمر، نجد أن قسمًا من الدروز قد استمر بالتصدي لتلك القوانين
والقرارات من خلال طرق تعددت ما بين مقاومة مصادر الأراضي، وإقامة الجمعيات المناهضة
لسياسات الإسرائيلية، كما ونجد أن هذه المقاومة تعبير عن رفض قسم كبير من الدروز للسياسة
التي انتهجتها القيادة الإسرائيلية تجاههم. ولا شك أن هذا الرفض من قبل الدروز يعبر عن عدم
تخليهم عن قوميتهم العربية التي تسعى السياسة الإسرائيلية لطمسها، وÝاً عن عدم نجاح هذه
السياسة في إقناع الدروز بنجاعتها في تحصيل حقوقهم في دولة إسرائيل.

لكننا في المقابل نجد قسمًا آخر من الدروز يقبلون بفرض التجنيد الإجباري وبنهج السياسات
الإسرائيلية تجاه الدروز بشكل عام، ويعتبر ذلك القسم من أشد الأقسام التي تتعامل بظلم ووحشية

57
مع الفلسطينيين في شتى المناطق أثناء تأديتهم الخدمة العسكرية، أو عملهم لاحقاً في المؤسسات الأمنية.
مصادر الفصل الرابع

1. قصة الخدمة العسكرية للدروز، (كتاب الأول 2010): مجلة فلسطين، ص 9

المصدر السابق، نفس الصفحة.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0c7fa45a-461a-453e-9569-ea2d8006b69b

453e-9569-ea2d8006b69b


http://www.youtube.com/watch?v=ABoaxfnjGs&feature=relmfu

4. الفيلم الوثائقي العودة إلى الذات، مقابلة سامر سويد، 29.05.2013.

5. موقع المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، مؤسسة في خدمة الأقليات الفلسطينية بإسرائيل،


6. مقابلة سامر سويد، 29.05.2012.

المصدر السابق.

7. مقابلة سعيد نفاع، أواخر آذار 2012.

8. مقابلة سامر سويد، 29.05.2012.
الفصل الخامس

المناهج التعليمية للدروز وآثارها على موضوع التجنيد الإجباري

1.5 منهج تربوي خاص

لقد أدركت القيادة الإسرائيلية أن المسلك الذي يتعلمه الإنسان منذ صغره، سوف يؤثر فيه طيلة حياته، وهذا ما يتبنى من العبارة المذكورة في الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمناهج التعليمية الدرزية "قال أفلاطون: إن الاتجاه الذي يبدأ مع التعلم سوف يكون من شأنه أن يحدد حياة المرء في المستقبل". ولذلك عملت القيادة الإسرائيلية منذ بدايات قيام الدولة وحتى يومنا هذا على تشغيل أجيال من الطلبة الإسرائيليين (اليهود وغيرهم) بطريقة تميّز لتصقل شخصياتهم، ليكونوا "عسكريين مطيعين" لقيادةهم ومحلقين لديهم، وهذا ما توصلت إليه الكاتبة الإسرائيلية توريات بيليد آل-حنان، وهي أكاديمية إسرائيلية محاضرة في الجامعة العبرية في القدس في كتابها الفلسطينيون في كتب المناهج الإسرائيلية، حيث توصلت آل-حنان في هذا الكتاب إلى أن القيادة الأكاديمية للمناهج الإسرائيلية منذ الطفولة تعمل على صناعة "جندي جديد"، وتنتمي لديه أيديولوجية قوية تؤيد جميع أفكار وتوجهات القيادة الإسرائيلية، وتدفع دوراً في تحضير الأطفال لأداء الخدمة العسكرية لاحقاً، تستعمل المواطنين الإسرائيلي كوسيلة لإضفاء شرعية على العمليات العسكرية، وتعزز الهوية اليهودية الإسرائيلية، فيما تتميز الفلسطينيين، وتصفهم بالإرهابيين، حيث توصل هذه
الكتب صورة مشوهة وليست حقيقية إلى الطلاب الإسرائيليين حول أقرانهم من الطلاب الفلسطينيين.

1.1.5 تأثير المناهج التعليمية على الهوية القومية للدروز

عملت الدولة العبرية على إلغاء انتهاك الدروز للقومية العربية والفلسطينية، وقد تواطأ قسم من قيادات الدروز التقليدية معها في ذلك، وأصبحت تلك القيادات الدرزية تشدد على أن الدروز هم دروز وفقط (في إشارة لتعريف هويتهم القومية)، أو دروز وإسرائيليون كما ذكر لي عضو الكنيست أيوب قرا في مقابلتي معه، ولم تقتصر جهود القيادات الإسرائيلية من أجل إبعاد الدروز عن قوميتهم العربية على التأثير على القيادات الروحية التقليدية فحسب، بل قامت بإعداد خطة منهجية لطممات ارتباط الدروز للقومية العربية بأساس تربوي محدد الأهداف، فأزمت الطلاب الدروز بتقلي مناهج تربوية خاصة، غير تلك التي تلتقيها بقية الطلاب في المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني من خلال قرار فصل الجهاز التعليمي الدرزي عن الجهاز التعليمي العربي عام 1975. وقد كانت القيادات الإسرائيلية على علم بأنه في حالة وجود صراع بين فئتين أو شعبيين فإنه يسهل سيطرة طرف ثالث عليهم، فأصبح أحد المواضيع الأساسية في المناهج التعليمية الدرزية هو تربية الطلاب الدروز على تقوية النزعة الطائفية، مما يؤدي إلى بعدهم عن أبناء شعبهم وحضاراتهم العربية وتصوير الواقع كما أرادته تلك القيادات. ومع أن العربية لغة الدروز، إلا أنهم درسوا هم سمي بالادب الدرزي، حيث كانوا يقدمون الأدب والشاعر شكيب أرسلان على أنه أدب درزي فقط، بالرغم من أنه أمير البيان العربي في العصر الحديث كما يقول الكاتب سعيد ناغى، والهدف من ذلك تعميق الشعور باستقلالية الهوية الدرزية. ولقد وصل الاستفهام بوعي الدروز إلى درجة أن أعدوا لهم مناهج خاصة بالعلوم والطبيعة، فوجدها كتب من مثل: "كيمياء الدروز" و "فيزياء الدروز"...

الخ
ويرى الأستاذ يامن زيدان أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تقوم عملاً بتجهيز الدروز ليكونوا جزءًا من الجيش عن طريق هذه الماهجح، فقد صرح لي خلال مقابلتي معه أن:

"عملية التجنيد هي تحصيل حاصل للمناهج التعليمية الدرزية، وهذه المناهج التعليمية والمدارس الدرزية هي الوسيلة الأكثر خطراً من بين جميع وسائل أسلحة الدروز الأخرى، فهي الطريقة الأخطر والأشجع التي عن طريقها ينتج مجتمع لا مبال، غير متحدث، يقبل ويستسلم للواقع، بالرغم من أنه لا يوجد شاب درزي يشعر بالاضطهاد أو التمييز، ولكن لقد تكونت شريحة من الشباب الدروز "الغير المبالية"، وتتصف بثقافة "الهيئة" (كلمة عامة تعني تشجع الشخص لشيء أو حدد ما لفترة زمنية قصيرة ومن بعد هذه الفترة يتم نسيانه وإهماله)، وهذا ما يحدث مع قسم من الشباب الدروز بالنسبة لمناهضة التجنيد."

فيبر زيدان بأن خدمة قسم من الدروز في الجيش الإسرائيلي هي نتيجة مؤكدة لما يتلقونه خلال فترة التعليم المدرسية من خلال تلك المناهج، فتأثير المناهج التعليمية الدرزية لا ينحصر فقط بإبعاد الطلاب عن هويتهم القومية العربية وإنما بزيادة التحفيز على ضرورة أداء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. وإن أراء زيدان تتفق مع آراء الدكتور أمل جمال الذي يرى أنه وبالإضافة لما سبق، فإن تلك المناهج تعمل أيضاً على بلورة وعي درزي منفرد عن المجتمع العربي، وتؤثر سلباً على المستوى العلمي للطلاب الدروز حيث أنها لا تهدف إلى الارتداء بمستواهم المعرفي، وإنما تتحصى أهدافها في خدمة الغايات السياسية التي ارتأتها المؤسسة الصهيونية.

"إن المناهج التعليمية تلعب دوراً كبيراً في عملية بلورة الوعي الدرزي، لقد كانت هناك محاولات منذ قيام الدولة بالتأثير على الوعي الدرزي، وهذه المحاولات قد نجحت بطريقة كبيرة عن طريق..."
مناهج التعليم الدرزي، فإن فصل التعليم في عام 1975 قد أتى من أجل تطوير مناهج درزية خاصة ومضامين تهدف ليس إلى رفع المستوى المعرفي، وإنما تبلور وعي فردي وهوية منعزلة عن المجتمع العربي. لتأكيد ذلك يمكن عمل مقارنة بين المواضيع التي تدرس في المناهج التدريسية في المجتمع العربي والمجتمع الدرزي. فستجد أن تلك التي تدرس في المناهج الدرسية تهدف إلى توطيد وتوحيد العلاقة الدرزية اليهودية، ومثال على ذلك بعض المواضيع التي تدرس في كتاب التاريخ الدرزي. تركز على مواضيع توطد العلاقة الدرزية اليهودية، في موضوعات الاتصال الذي تم بين النبي موسى والنبي شعبى وذلك بغرض توسيع وسيلة ومعرفة الاتصال الدرزية اليهودية قد بدأت ليس منذ قيام دولة إسرائيل وإنما هي علاقة تاريخية.

وسيرد في المباحث القادمة شرح فحصي لكيفية تأثير هذه المناهج على الهوية القومية للدروز.

2.5 ما يدرس في المناهج الدرزية:

من أجل إثبات أن سياسة المناهج الدرزية تعمل على إبعاد الطلاب من المجتمع العربي في إسرائيل، وتعمل على قواعد النزعة الطائفية لديهم، فمن المنهج دراسة نموذج من كتب تلك المناهج وبحث المواضيع التي يتناولها لمعرفة ما إذا كانت تساهم بالفعل في إبعاد الطالب الدرزي عن قوميته العربية وزيادة نزعة الطائفية. ولتحقيق ذلك قمت بدراسة كتاب تاريخ الدروز- للمدارس الثانوية الدرزية والمختلطة للصفوف العليا، حيث يتراوح هذا الكتاب بينما بعد الحرب العالمية الثانية في الفصول الستة الأولى، ومن ثم يطرح باباً سابعاً بعنوان: الدروز في إسرائيل. وقد قمت بدراسة الباب السابع من هذا الكتاب.
لمعرفة ما يُدرِّس حقًّا للدروز عن تاريخهم وعلاقاتهم بالدولة الصهيونية، يقسم هذا الباب إلى أربعة فصول هي:

1. لمحة تاريخية.
2. وضع دروز فلسطين أيام حكم الانتداب البريطاني.
3. تاريخ استيطان الدروز في إسرائيل.
4. القرى التي هجرها الدروز.

تبدأ مقدمة هذا الفصل بالحديث عن تاريخ الدروز في الحقبة العثمانية حسب الرواية الصهيونية برأيي، وقد أدركت أنها رواية صهيونية في اللحظة التي قرأت فيها مصطلح (دروز أرض إسرائيل) المذكور أدناه، بالرغم من استعمال مصطلح (دروز فلسطين) لاحقًا في نفس الفقرة لأن ذكر هذا المصطلح كان لا بد منه بسبب الحديث عن فترة زمنية كانت قبل قيام دولة إسرائيل، والتي تروى كما يلي:

"عانى دروز أرض إسرائيل فيها (الحقبة العثمانية) من جميع نواحي الحياة، لذلك لم يتطوروا مـن الناحية الاقتصادية، فعاشوا على الزراعة والرعاية وكانت حياتهم بدائية. ومن الناحية الدينية لم يعرف الحكم العثماني بدوام فلسطين كطائفة خاصة، لذلك لم يقم لهم محاكم دينية شرعية خاصة بهم، إنما اعتبرهم فرعاً من الأمة الإسلامية، لذلك كان يقوم القاضي المسلم بمعالجة أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وإرث وغير ذلك."
نرى في القسم الأول من الاقتباس أن التركيز ينصب على معاناة الدروز وحدهم أثناء الحكم العثماني، وقد تمثلت هذه المعاناة (حسب الرواية المذكورة أعلاه) في الطريقة التي أمن بها الدروز مصدر رزقهم، التي تمثلت في الزراعة ورعاية المواشي، تبدو هذه الجملة للوهلة الأولى طبيعية، لا سيما أنه من المعروف عن فترة الحكم العثماني في البلاد العربية آتِضفها بعدم التطور والتقدم العلمي.

*جميع الاقتباسات في هذا السبحة منقوذة عن الباب السابع لكتاب تاريخ الدروز المذكور أعلاه.

ولكن الطالب الدرزي في المرحلة الثانوية، والذي لا يتجاوز عمر السابعة عشر أو الثامنة عشر، عندما يقرأ جملة كهذه من الممكن أن يفهم أمرين، أولهما أن الحكم العثماني الذي يمثل الحكم الإسلامي لم يؤثر إيجاباً في العالم العربي في الفترة التي حكم فيها، ولم تذكر حقبات زمنية أخرى من الحكم الإسلامي والتي كان فيها ازدهار وتطور علمي وصناعي، وثانيهما أن الدروز وحدهم دوناً عن باقي الطوائف قد عانوا من جميع النواحي خلال الحكم العثماني، وفي هذا رسالة واضحة على أن الدروز عانوا في فترة الحكم الإسلامي ولم ينسفوا أو يأخذوا حقوقهم في تلك الفترة، ومن ناحية أخرى نرى أن التركيز كان فقط على عدم أخذ الدروز كافة حقوقهم، ولم يتم التوضيح بـأن حالة عدم الأمن الاقتصادي هذه كانت منتشرة في البلاد عامة نسبياً، وليس فقط لدى الدروز.

أما القسم الثاني من الاقتباس فيهدف لأمرين مربوتي، أولهما التركيز على عدم أخذ الدروز حقوقهم في ممارسة جميع طقوسهم الدينية بشكل كامل خلال الحكم العثماني، من خلال دمجهم بالأغلبية السنية وعدم تخصيص محاكمة دينية خاصة بهم، وهذا صحيح من ناحية تاريخية، ومن ناحية ثانية

65
تستخدم هذه الحقيقة التاريخية بغاية تبرير فصل الدروز، من خلال فصل محاكمهم الدينية في إسرائيل وتوجيه مفهوم فصل الدروز من فصل بهدف تقوية النزعة الطائفية إلى فصل بهدف إعطائهم حقوقهم الدينية.

2. وضع دروز فلسطين أيام حكم الانتداب البريطاني:

تبدأ نبرة وصف التاريخ تتحسن في بداية الفتره الأولى في هذا الفصل، وذلك برأيي بسبب تناوله موضوع تاريخ الدروز خلال فترة الحكم البريطاني لا الحكم العربي أو الإسلامي، فيصف الوضع الاقتصادي بالتالي: "طارأ تحسن ملحوظ في وضع الفلاح، وقد كونت زراعة التبغ إحدى مصادر الرزق الهامة للمزارعين".

ثم يتم وصف إدارة الدروز في فترة الحكم البريطاني، حيث تعزز فكرة أخذ الدروز حقوقهم أثناء خضوعهم لحكم غير عربي أو إسلامي، فيشار إلى أن الدروز كانوا أول من خصص لهم مجالس محلية بموجب قانون المجالس المحلية الذي صدر عام 1921، حيث كتب في الصفحة الأولى منه هذا الباب:

"وكان قرية الرامة في الجليل من أول القرى التي طبق بها قانون المجالس المحلية، ففي سنة 1922 نشر المندوب السامي البريطاني مرسوماً يقضي بإقامة مجلس محلي في الرامة، وفي نفس السنة أقيمت مجلس محلي في قرية كفر ياسيف أيضاً.

ويواصل السرد التاريخي بالحديث عن تطور الدروز ثقافياً في تلك الفترة:
أما من الناحية الثقافية فقد بدأ الإنجليز بتطوير جهاز التعليم في الوسطين العربي واليهودي، وكان التعليم بين دروز فلسطين بطيئاً بالرغم من أن إدارة المعارف حاولت القضاء على الأمية وتطبيق قانون التعليم الإسلامي.

يتضح مما سبق، وبحسب الرواية الواردة في هذا الكتاب، أن الطائفة المعروفة لم تحظِ بحقوقها في أي ناحية من النواحي إبان الحكم الإسلامي (العثماني) للمنطقة، وقد بدأ هذا الوضع في التحسن أثناء فترة الانتداب البريطاني.

3. تاريخ استيطان الدروز في إسرائيل:

أولاً: عند قراءة هذا العنوان غير الواضح يقع القارئ في حالة من الالتباس، فما هو المقصود من القول إن الدروز قد استوطنوا في إسرائيل؟ فهل إسرائيل كانت موجودة قبل وجود الدروز التاريخي في أراضي فلسطين وبعد ذلك جاء الدروز واستوطنوا فيها؟ وما أن المصطلح المستخدم قبل قيام دولة إسرائيل هو فلسطين فقد كان من المحيط استخدام كلمة ثانية بدلاً منها، تاريخ سكن الدروز في فلسطين، خاصة وأن تاريخ الدروز في فلسطين يعود إلى القرن الحادي عشر. أي قبل وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.
يتفرع هذا الفصل لثلاثة أقسام، الأول يتكلم عن فترة بدايات انتشار الدروز والدعوة الدرزية في منطقة الجليل في بدايات القرن الحادي عشر. ويجسد الفصل الثاني تاريخ الدروز أثناء حكم الإمارة العثمانية، وشمول أراضيها للجليل والكرمل في الفترة ما بين 1572 حتى 1635، إنشاء 14 قرية درزية في تلك المناطق أثناء الحكم العثماني. أما الفترة الثالثة فتحدث عن الدروز في القرن العشرين.

 وما بين الفترة الثانية والثالثة أو ما بعدها هناك تاريخ متزاي، وواقع ممتل، وسمرة حياتية كاملة للدروز تم تجاهلها، وإخفاؤها، وأكبر مثال على ذلك هو إخفاء دور قسم كبير من الدروز في النضال ضد الاحتلال البريطاني، فقد شارك العديد من الدروز في ثورة الكف الأخضر التي قام بها مجموعات الهجرات اليهودية بتغطية من الحكم البريطاني، وبالإضافة لذلك تم تجاهل شخصيات درزية تاريخية كان لها دور رائد في مواجهة الاحتلال الأوروبي للمشرق، وعارضت الاستيانت الصهيونية للبلاد، ومنها سلطان باشا الأطرش، القائد التاريخي للدروز، والذي يعتبر بمثابة بطلاً وقدوة للدروز، فقد دخل الأطرش معارك تاريخية ضد الاحتلال الفرنسي في سوريا، ولعب دوراً كبيراً في الثورة العربية الكبرى، فقد تم تجاهل مراحل بالغة الأهمية في تاريخ الدروز، وتم تهميش شخصياتهم التاريخية بما يتوافق مع نظرية السلطة الإسرائيلية وقياداتها، والتي تسعى لبناء جيل درزي يعرف من تاريخه العريق ما يعنيه فقط.

بعد المراحل الثلاث السابقة لحياة الدروز، يتناول الكتاب وضع الدروز بعد قيام دولة إسرائيل، وينقل هذا القسم بطريقة أو بأخرى أن الدروز هم من طلبة الانفصال عن بقية المجتمع العربي، فتذكر الفقرة الأولى فيه:

68
من الناحية الدينية طرأ تطور في حياة الدروز في إسرائيل، و كنتيجة لمطاليبهم الحكومات الإسرائيلية فقد تم الاعتراف بهم كطائفة دينية مستقلة بتاريخ 1957.04.15، حيث تشكلت المحكمة البدائية ومحكمة الاستئناف وتم الاعتراف بالرئاسة الروحية، بعد أن كانوا محرومين من ذلك زمن الانتداب البريطاني والعهد العثماني... كما صدرت ميزانيات خاصة لتطوير المقامات والأماكن المقدسة في جميع أنحاء القرى.

ولكن هذا الاقتباس الأخير الذي يؤكد على إعطاء الدروز حقوقهم الدينية في دولة إسرائيل لم يأت على ذكر محاولة نهب مقامات درزية تاريخية وضمنها لما يسمى بالتراث اليهودي، وهو ما تمثل في عدة أحداث منها أحداث قرية البقيعة عام 2007، التي تمثلت في حملة صهيونية بheticية من الحكومة الإسرائيلية سعت إلى سلب أراض من قرية البقيعة بحجة كونها "مكاناً مقدسًا لليهود"، وهو ما أثار عنيفة بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية، وأطلقت الشرطة على المواطنين البقيعة مواجهات عنيفة بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية، ونتج عن تلك المواجهات إصابة أربعين شخصاً من أفراد الشرطة والسكان بجراح.

القرى التي هجرها الدروز:

ينقل هذا الفصل الرواية الصهيونية للأحداث التي أدت للسيطرة على القرى الدرزية وتحويلها إلى مستعمرات صهيونية، وسنلاحظ فيما يلي كيفية كتابة هذه الأحداث وروايتها بطريقة تتجاهل كل تصادم صهيوني- درزي، أو كل استيلاء صهيوني على أراضي القرى الدرزية.
تلخص الفقرة الأولى من الفصل أسباب هجرة الدروز لقراهم كما هو وارد في هذا الكتاب، حيث يرد في السطر الأول ما يلي: "لا شك في أن الكثير من القرى الدرزية قد تركها أهلها اضطراراً، وقد لخصت أسباب ترك الدروز لقراهم وانتقالهم إلى جبل الدروز في سوريا في سبيين: 1.

الإدعاء بأن الدروز قد تعرضوا للاضطهاد من قبل السلطات التي حكمت المنطقة من العهد العثماني وحتى بداية القرن العشرين، أي ما قبل بداية الحكم الإسرائيلي، ويفسر هذا الاضطهاد على أنه تمثل في أمرين، الأول: الضرائب العالية التي فرضت على الدروز، والثاني والأهم: هو التجنيد الإجباري الذي فرض على الدروز، وفي الإشارة للتجنيد الإجباري هنا، وخص الدروز به مع أنه فرض على جميع الذكور البالغة أعمارهم 20-26، الساكنين في أراضي الحكم العثماني وليس فقط الدروز، وفي هذا إشارة إلى أن فرض التجنيد الإجباري على الدروز هو أمر عادي، قد حدث لهم قبل وجود دولة إسرائيل، واعتادوا عليه. 2.

أما السبب الثاني الذي ورد في هذا الكتاب فيتمثل في النزاع بين الدروز وبين من جاورهم من سكان القرى العربية، 2. النزاع الذي كان قائماً بين الدروز في قراهم وبين جيرانهم من سكان القرى المجاورة. وكان الدروز في هذا النزاع أقلية ضعيفة، فنزحوا عن قراهم عندما فشلوا في هذا النزاع.

فبحسب ما ذكر أعلاه أن الدروز كانوا أقلية مضطهدة، عانت من الظلم من قبل قاطني القرى المجاورة، ولم تجد من يدافع عنها، ولم يستطيع الدروز أنفسهم أيضاً فعل ذلك، وبالتالي نزحوا عن قراهم بسبب هذا الاضطهاد الذي تعرضوا له من باقي سكان القرى والمقصود بهم العرب سواء كانوا من المسلمين ذوي الأغلبية السنية، والذين تمت الإشارة سابقاً إلى ظلمهم للدروز خلال فترة الحكم العثماني، أو أية فئات دينية أخرى. ويرى أن الرسالة التي تكم بين سطور هذه الفقرة وما
سبقها هي أن الدروز لم يجدوا لهم نصيرًا قبل وجود إسرائيل وقبل إنصافهم والمدافعة عنهم من قبل القيادات الإسرائيلية.

وبعد ذكر الأسباب وراء هجرة الدروز تذكر أسماء القرى التي هجرها الدروز في عدة مناطق، ولكل منها رواية صهيونية مختلفة، وأذكر بعضها:

أ- قرى الجليل المهجرة:

1. عمقاً: وقد سكن القرية في العقد السابع من القرن الماضي حوالي 300 درزي، ثم استوطن القرية سكان مسلمون بقوا فيها حتى 1948، فتحولت منذ ذلك التاريخ إلى مستوطنة يهودية.
2. الجديدة: كانت قرية مختلطة سكانها من الدروز والنصارى، ثم ترك الدروز القرية وانقلوا إلى يركا القريبة، والجديدة اليوم قرية مختلطة بسكانها النصارى والمسلمون.
3. المكر: وتقع قرب الجديدة، وقد حل بها ما حل بالجديدة.
4. الكويتات: سكنها دروز، ثم مسلمون، وأصبحت منذ عام 1948 مستوطنة يهودية.[ولم تذكر اسم القرية].

ب- في منطقة الجبل:

2. عين الزيتون: بقيت درزية حتى أواسط القرن التاسع عشر ثم أصبحت قرية إسلامية حتى 1948.
4. أقرت: تركها سكانها الدروز حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وبقيت قرية مسيحية حتى 1948.
نلاحظ مما سبق أمرهم:

أولاً: إن الرواية الوردية في هذا الكتاب تركز بشكل كبير على توصيل معلومات للطلاب الدروز. تفيد بأن الإسرائيليين لم يحلوا محل الدروز في أي منطقة من البلاد، ولم يسلبوا منهم أراضيهم، وإلا كان هناك سكان دروز، ثم مسلمون كما أسموه، وهؤلاء الذين حلووا محل الدروز وبعد ذلك جاء الاستيطان الصهيوني، وحل مكان السكان المسلمين وليس الدروز، والرسالة هي إخفاء أي تصادم صهيوني-دروزي قد حصل قبل نكبة 1948، وتحمي الأغلبية السنية في المجتمع الفلسطيني المسؤولية فيما يتعلق بأي مكروه حصل للدروز، فعلى سبيل المثال ما ذكر عن القرية المهجورة الأولى، عمقا: "وقد سكن القرية في العقد السابع من القرن الماضي حوالي 300 درزي، ثم استوطن القرية سكان مسلمون بقوا فيها حتى 1948، فتحولت منذ ذلك التاريخ إلى مستوطنة يهودية"، ففي القسم الأول نجد التباساً في تعبير "تفجولات منذ ذلك التاريخ إلى مستوطنة يهودية"، مع عدم ذكر أي معلومة عن عملية التحول هذه، والتي من المعروف أنها تمت عن طريق التهجير القسري.

وفي القسم الثاني لهذه الجملة نجد مثالًا قوياً على تركيز الرواية الصهيونية على عدم تصادم الدروز معهم، وإنما إجهام المسلمين في النصف ليكونوا هم المضطهد الأول والأخير للدروز وهم من حل محل المستعمرات الصهيونية، لا الدروز، وهذا أيضاً ما ينتج فيهما هو مكتوب عن قربة الكويكات المهجرة أعلاه. وفي أحيان أخرى يتم إجهام المسيحيين بدلاً من المسلمين في وسط التصادم المحتمل بين المهاجرين الصهاينة والدروز، وهو ما يتضح في قرى منطقة الجبل كما أسموها، وتحديداً في
قرية اقرت المهجرة، فقد صبعت الرواية بنفس الطريقة حيث ذكر أن: قرية أقرت تركها سكانها الدروز حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وبقيت قرية مسيحية حتى عام 1948، ولم تتم الإشارة إلى تهجير أهالي القرية من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.13

ثانياً: أما الأمر الثاني فهو تجاهل كامل للنكبة التي حصلت عام 1948، فالقارئ لهذا الكتاب، لا بد وأن يلتفت للتغاضي عن ذكر أي معلومة ولو كانت صغيرة عن أحداث عام 1948، وقلب الحقيقة التي حصلت؛ من تهجير قسري إلى هجرة تمت بمراد الشعب ورضاه، ولا بد من السؤال الآتي: أين ذكر النكبة والتهجير الذي تم في ذلك الوقت؟ وما السبب وراء تجاهل ذلك؟ أوليس من حق الطلاب الدروز أن يعلموا تاريخهم وأنه من غير الصحيح إخفاء جميع الحقائق عنهم وذكر قسم منها؟

ورأي الباحثة فإن هذه الرواية للتاريخ هي تمهد لتبرير أخذ الصهاينة أراضي القرى الدرزية، مع أن ما حصل في الحقيقة أن الدروز كانوا في قراه وبقوا فيها إلى أن استولت عليها القيادات الإسرائيلية بطرق متعددة وهو ما ذكر في فصل سياسة مصادرة الأراضي.

3.5 استخدام مواضيع مناهج اللغة العربية لزيادة النعرة الطائفية

إن ما سبق ذكره في البحث الثاني يتفق مع ما توصل إليه الباحث الدكتور يسري خيرزان في محاضرته التي ألقيت في معهد فان لير بالقدس، في أواخر العام (2012)، التي ناقشت موضوع
زيادة الفجوة الاجتماعية بين الدروز وباقي أبناء المجتمع العربي، من خلال مواضيع منهج كتب اللغة العربية للطلاب الدروز. في مساعدة د. خير ون ران أن منهج اللغة العربية من المفروض أن يقوى التواصل بين الطلاب وبين اللغة العربية كمنهج وثقافة ومجتمع، إلا أن ما حصل في المدارس الدرزية كان عكس ذلك تماما، فحسب ما توصل إليه د. خير ون ران فإن المواضيع التي تدرس في هذه الكتب قد اختبرت بناء على ما يتوافق مع الاحتياجات الأمنية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إبعاد الدروز عن مجتمعهم العربي وتعزيز هويتهم الطائفية، وقد توصل الباحث لهذه النتيجة من خلال دراسة كتاب المنتخب من النصوص الأدبية للمراحل الإعدادية والثانوية في المدارس الدرزية، الذي يرى من خلاله أن الانتقائية المؤلمة هي الطريقة الأساسية التي اختبرت فيها نصوص منهج اللغة العربية للطلاب الدروز.

1. نصوص منهج اللغة العربية تركز على النصوص التي تتناول مواضيع متعلقة بالهوية الطائفية، وهذا يتفق مع كتاب تاريخ الدروز الذي تحدثت عنه سابقاً بالمواضيع والنصوص التي فيه تركز على الوقائع التاريخية التي انفصل فيها الدروز عن المذهب السني وكونوا المذهب الدرزي، ولا تركز بنفس الدرجة على مواضيع تتناول ارتباط الدروز بالمسلمين والعرب من قبل، وتتجاهل أي نص أدبي يتناول موضوع الهوية القومية العربية أو التاريخ الثقافي للدروز المرتبطة بالعربية.

بالإضافة إلى انتِسافها

*إن الوارد في هذا الفصل مبني على ما توصل له الدكتور يسري خير ون في دراسته "اللغة العربية في خدمة مشروع التدريز"، التي لم تنشر بعد، وقد وفر لي الدكتور خير ون نسخة غير منشورة.*

بالانتقائية المؤلمة للنصوص النقدية والتي تجنبت اختيار نصوص أدبية تحوي مدنولات سياسية أو أيديولوجية أو تاريخية تؤكد صلة الدروز بمحيطهم العربي والإسلامي.
2. إن نصوص كتب اللغة العربية تتجاهل الأدباء ذوي الكتبات التي تحوي توجهات قومية عربية، أمثال كمال جنبلاط، وشبيب أرسلان. وإذا تناولت نصاً أدبياً لؤلؤة الكتاب فالاختيار سيقع على نص خال من أي دلالات قومية أو عربية، وهناك أمثلة متعددة لذلك منها:

الأ. ما اختير من أشعار سميح القاسم، الكاتب والشاعر الدرزي ابن الطائفية الدرزية الذي ارتبطت أشعاره بالثورة والمقاومة الفلسطينية، قد تم تجاهل موسوعته الشعرية الكبيرة واختيار له قصيدة بعنوان "أتي"، والتي لا تعبر عن التيار القومي العام لقصائده.

ب. تجاهل كتبات غاية في الأهمية للكاتب الدروزي شبيب أرسلان، التي امتازت بالقصصية الأدبية وقوة البيان، ومن أهمها كتابه النقدي "لم اذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم". أو مقالته "الدروز أو بنو معروف بأجمعهم عرب" التي حاول من خلالها إثبات انتماء الدروز للقومية العربية من خلال اللغة.

3. أما الأمر الثالث الذي تتجاهل منهاج الكتب العربية للدروز هو عصر النهضة العربية، والذي يعتبر بداية الفكر العربي المعاصر، والداعي إلى استناد الثقافة عند العرب، كما وتجاهل شخصيات القرن التاسع عشر التي عبر عن الثقافة العربية، أمثال فرح انطون وعبد الرحمن الكواكبي.

4. من خلال طريقة اختيار النصوص الأدبية في مناهج كتب اللغة العربية، نجد أنها تحولت من أداة لتعريف الطالب على ثقافته ومجتمعه العربي إلى وسيلة تزيد من التوقع الطفافي، ويوضح ذلك من خلال نوعية القصص الأدبية التي اختبرت في هذه الكتب، ومثالها قصة بعنوان "الشيخ سليم" التي
تتناول حياة شاب درزي تزوج من فتاة غير درزية، وأدى ذلك إلى انفصاله عن عائلته ومجتمعه الدرزي.

5. الانتقائية المؤدية، التي تتعكس بشكل واضح من خلال الرسالة المبطنة التي تظهر في نوعية اختيار نصوص ما يسمى بالأعراف القومية، حيث يتناول كتاب (المنتخب) لصفوف التاسع وتحت باب النصوص الدينية نص "تصحية يثرو لموسى"، والرائد من ذكر هذا النص هو التركيز على ثلاثة أمور:

أولها: وجود علاقة تاريخية بين الدروز واليهود تتضح من خلال تقديم النبي يثرو نصيحة للنبي موسى، وترويجه ابنه (نسيبورا).

ثانيها: أن النبي شعبٍ —عليه السلام— قد ذكر باسمه المذكور بالتوارة (بثور) وليس باسمه العربي (شعيب) مع أن الكتاب مكتوب باللغة العربية، والطلاب الذين يدرسونه لغتهم الأم هي العربية، فتم تكن هناك حاجة للفظ باللغة العبرية.

ثالثها: أن الاختيار وقع على هذا النص بالذات بعْى التركيز على التشابه بين اليهود والدروز كأقلتين مضطهدتين.

لا شك في أن اللغة العربية استعملت في ميادين عديدة بغرض تقوية الإبداع القومية، سواء كان ذلك من خلال الأشعار أو الكتابات أو المقالات، ويرى خيزران أن هدف هذه النصوص التي استعملت في مناهج اللغة العربية يكمن في تجريد اللغة العربية من مضامينها القومية، وإبعاد الطلاب الدروز عن تأثير لغتهم بالتحولات الثقافية التي عقبت زوال الانتداب الأوروبي من السياق العربي.
4.5 الخلاصة

إن الأسلوب المستخدم في تنشئة الطلاب الدروز يركز على إعادة صياغة الهوية الدرزية من خلال تعلم المناهج المؤدلة في المدارس الدرزية، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى تعبئة ذماغ الطالب الدرزي بضرورة تأدية الخدمة الإجبارية في الجيش، وقد تركزت أهداف المناهج الدرزية في الأموات الأثنتين:

1. زيادة النعرة الطائفية عند الدروز والتوقف الطائفي من خلال إلغاء العلاقة بين الدروز والمجتمع العربي، عن طريق التركيز على المشاكل التي عانى منها الدروز خلال فترات زمنية مختلفة كأقلية طائفية في مجتمع ذي أغلبية سنية، والتركيز على وضع الدروز الاقتصادي المتمرد خلال فترات الحكم الإسلامي، مع تجاهل ذكر معاناة الطوائف الأخرى في نفس الفترة.

2. تقوية العلاقة بين اليهود والدروز من خلال جعلها علاقة تاريخية أبدية، بدأت منذ زمن الأبياء كما ذكر سابقاً، وعادت مع قيام دولة إسرائيل، التي ضمت للدروز كافة حقوقهم وأنصفتهم بعد أن كانوا أقلية مضطهدة.

3. محاولة إلغاء العلاقة بين الهوية القومية العربية واللغة العربية مما يؤدي إلى إلغاء القومية العربية - أي محاولة إلغاء العلاقة الجدلية ما بين اللغة والهوية -، وهناك عدة أمثلة على ذلك، منها المثال المذكور في دراسة دكتور خيرزان حيث يتحدث عن تجربته الشخصية في مجال إبعاد الدروز عن المجتمع العربي، من خلال إبعادهم عن الارتباط بالثقافة العربية فيذكر قول أحد المدرسين في المدارس الدرزية بأن النطق باللغة العربية لا يعني أنك تنتمي للعرب، ومثال على
ذلك أن اليهود الشرقيين يتكلمون اللغة العربية وهم ليسوا عرباً، وأن اللغة الإنجليزية تنطبق بها عدة شعوب مثل الأستراليين والبريطانيين والأمريكيين والكنديين، وهذا لا يعني أنهم مجتمع واحد أو أمة واحدة، جميعهم، ويرأيإن إعطاء مثال كهذا يعني وجود نية بإبعاد الطلاب الدروز وإبعادهم عن القومية العربية.

4. من خلال زرع ما سبق في أدمغة الطلاب الدروز، ومن خلال النادي الجغرافي للقسم الأكبر منهم عن باقي أبناء المجتمع العربي، تكون النتيجة المتوقعة إزديد التوقعات الطائفية لديهم، وقوية فكرة أخذ حقوقهم وضمان حياة كريمة عن طريق أخذها كاملة في دولة إسرائيل من خلال القضاء بالتجنيد الإجباري، مع عدم الشعور بتأثير الضمير بسبب تكون هوية طائفية لديهم تبعدهم عن كل ما هو عربي من قومية أو مجتمع.
مصادر الفصل الخامس

1. موقع مناهج التاريخ للمدارس الدرزية،
   druzenet.tzafonet.org.il/drhistory/home/aldrwz-llmrhlte-aladadyh
   http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=86784

2. موقع عرب 48، 4.4.18

3. مقابلة أمل جمل، 18.03.13

   مطبعة الولادي، حيفا. ص 30

5. النعيمي، صالح. (تشرين أول، 2004): "عرب في الحقوق يهود في الواجبات". وجهات نظر،
   ص 69. ص 59.

6. مقابلة يامن زيدان، 30.06.2012

7. مقابلة أمل جمل، 18.03.2013

8. موقع العمامة الدرزي،
   http://www.al-
   amama.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1317


10. سلطان باشـا الأطرش، فـيلم وثـائقي لقـنـاة الجزـيرة الوثائـقي،
    http://www.youtube.com/watch?v=PFEaCQRcIXQ
11. مقابلة سامر سويد، 29.05.2013,

ت. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان,

=161

12. موقع العمامة الدرزي،


13. الموقع الإلكتروني لـ: بديل: المركز الفلسطيني,

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1507-art14
الفصل السادس
مصادرة الأراضي الدرزية

1.6 سياسة مصادرة الأراضي

في هذا البحث سيتم تبليين ما إذا كانت القرى الدرزية قد تعرضت لعملية مصادرة الأراضي كغيرها من القرى العربية، بغية الكشف عن استقادة أو عدم استقادة الدروز من أدائهم للخدمة العسكرية نسبة لموضوع مصادرة الأراضي، وهذا يجدر الإشارة إلى أن مصادرة الأراضي لا تعني فقط نقلها من ملكيات أصحابها الأصليين إلى مالكين آخرين، وإنما أيضاً تجري البلدات من أراضيها عن طريق ضمها إلى مناطق نفوذ المستعمرة المجاورة لها، أو تحويل ملكيتها للدولة ومؤسساتها المختلفة، فمصادرة الأراضي تتمثل أيضاً في عملية قطع الصلة أو النفوذ بين هذه الأراضي وبين سلطات البلدات أو المجالس المحلية الخاصة بها، أي قطع الصلة القانونية معها.

ويتمثل ذلك في مصادرة الأراضي لصالح مخططات ومشاريع زراعية وتنموية مختلفة لا يتفق بها أصحابها الأصليون. كما أن مصادرة الأراضي تعني خسارة السلطة المحلية لأي دخل قد تدره هذه الأراضي على شكل ضرائب بلدية ورسوم.
ولكي يتم الكشف عما إذا كانت الأراضي الدرزية قد تعرضت للمصادرة أم لا، سوف نتم دراسة الفرق بين مساحات الأراضي التابعة للدروز قبل عام 1948 وحتى أوائل العقد الأخير، عن طريق عرض الأحداث التي تعرضت لها القرى الدرزية والتي أدت لمصادرة أقسام منها، وعرض جداول تبين حجم الأرض التابعة للدروز حالياً مقارنة بحجمها قبل عام 1948، ومن خلال تلخيص ودراسة هذه الأحداث والجدول سيتم معرفة نسبة مصادرة الأراضي الدرزية.

بعد قيام دولة إسرائيل أصبحت القيادات الإسرائيلية مسيطرة على السلطات التشريعية، التي كان أحد أهم أهدافها (القيادة الإسرائيلية) ضم الأراضي وضم بقائمة في أيدي يهودية، فقامت بسن عدة قوانين للسيطرة على تلك الأراضي. وبعد دراسة المراجع الخاصة بعملية مصادرة الأراضي، تم التوصل إلى أن البلدات الدرزية عانت من نفس الممارسات التي مارستها السلطات الرسمية في جميع أراضي البلدان العربية في البلاد، كما وتم التوصل إلى أن القيادة الإسرائيلية قد أتمت هذه المهمة عن طريق التدترع بحجة عديدة، منها:

1. مصادرة الملكية الخاصة للأراضي التي يملكها العرب بحجة الحاجة لها وضرورةها للمصلحة العامة، مثل حاجتها لإقامة مشاريع تعدد خطوط الغاز أو إقامة شوارع رئيسية.

2. أتباع سياسة تضيق مساحات البناء والتطوير، وتحويل ما تبقى من الأراضي إلى محميات طبيعية وحدائق قائمة بهدف تقويم استعمالها لمصلحة أصحابها، ولو لأغراض الزراعة ورعاية المواشي.

3. مصادرة الأراضي التابعة للعرب بشكل تلقائي بسبب وجود قوانين تنص على ذلك.

وستفسر هذه النقاط بشكل مفصل فيما يلي.
1. المرحلة الأولى، قبل 1948

اء. مصادرة ما يسمى بأراضي المشاع، وهي تلك الأراضي التي لم تكن ملكًا لشخص معين وإنما اعتبرت ملكًا جماعيًا لأهل القرى أو المنطقة التي تقع فيها. وخلال فترة الحكم البريطاني في فلسطين (1918-1948) ظُفعت الضرائب عن هذه الأراضي لحكومة الاحتلال، وكانت هذه الأراضي مسجلة على اسم القرية التابعة لها، حتى صدور ما يسمى بقانون الغباث في 1926، فسجلت على اسم المندوب السامي، وعند قيام دولة إسرائيل صدرت كل هذه الأراضي وسُجلت على اسم الدولة بصفتها وريثة الاحتلال البريطاني، ومن الجدير ذكره أن المندوب السامي لم يكن هذين حيازة الأراضي بنية إقامة استيطان صهيوني، ولكن دولة إسرائيل كانت تهدف لذلك. وقد شملت هذه الأراضي آلاف الدونمات في القرى الدرزية منها منطقة (الصفاح) في قرية عسافيا، وهي عبارة عن سبعة آلاف دونم، التي كانت تعتبر ملكًا جماعيًا لأهالي قرية عسافيا، وتم ذلك في عام 1951.

ب. قانون أراضي "المواطن" لعام 1921: والمقصود بها الأراضي التي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي المهمة، وغير المأهولة أو مستغلة للعمل فيها، هذه الأراضي تشمل معظم جبال منطقة الجليل التي يسكنها الدروز. وقد استغلت السلطات الإسرائيلية هذا القانون الذي ورثته عن الاحتلال البريطاني للقيام بالإستيلاء على مساحات كبيرة من منطقة الجليل وضمها لأراضي الدولة، وذلك لكون تلك الأراضي عبارة عن غباث ذات مساحات كبيرة غير مستغلة للسكن أو الزراعة، مستغلة بذلك عدم احتفاظ العديد من مالكي هذه الأراضي بالكواشين (صملك استئلاك الأراضي)
التركيبة التي أعطيت لهم. أما حينما كان يبرز أحدهم أمام المحكمة "كوشانا" ما، فقد كانت المحكمة ترفض في معظم الحالات هذه البيتة لعدم وضح حذور الأراضي، أو عدم دقة وصحة التفاصيل الواردة في "الكوشان".

2. المرحلة الثانية، ما بعد 1948:

مرحلة سن القوانين، في هذه المرحلة تحاول الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضي القرى العربية، التي تشمل القرى الدرزية بشكل قانوني، فتسن القوانين التي من شأنها مصادرة أراضي بشكل تقليدي. ومن أهم تلك القوانين:

أ. قانون أملاك الغابريين: سن هذا القانون في 1950.14.03.14، والذي يهدف لسيطرة الدولة على أملاك الفلسطينيين "الغابريين"، والغابريون بموجب هذا القانون هم الذين هجروا من بلادهم في نكبة 1948 ولجئوا إلى دول اعتبرها القانون الإسرائيلي بلاد عدو، وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق واليمن والسعودية، ومناطق في فلسطين كانت تحت نفوذ قوات من اعتبر عدو أثناء حرب 1948. وصودرت بموجب هذا القانون، أملاك الفلسطينيين "الغابريين" في القدس الغربية وفي بقية المدن والقرى التي هجر أهله. وقد استغلت القيادات الإسرائيلية هذا القانون لتصادر الأراضي التابعة للقرى العربية، التي تشمل القرى الدرزية، لنقل ملكية الأراضي إلى ملكية صهيونية، وبذلك أصبحت إدارة أراضي إسرائيل تمثل اليوم 93% (والتي تعود 88% منها لأراضي مسما بالغابريين) من مساحة الدولة، بينما كانت 7% في عام 1948. وقد نالت القرى الدرزية نصيبها من هذا القانون، فقد صدرت الكثير ممّا سمي بأملاك الغابريين فيها، منها 3960 دونماً في المجمل.
قانون الدفاع، أو حالة الطوارئ: صدر عام 1945 (القانون القديم- الجديد ورـيـث الانتداب البريطاني)، وقد ذكرته بعد قانون أملاك الغانبيين، على الرغم من أنه صدر قبله؛ بعـيـة شرـح كـيفـية مصادرة أملاك من اعتبروا غانبيين بسبب هذا القانون، بحسب هذا القانون فإن الحكام العسكريين يستطيعون الإعلان عن منطقة أو قرية معينة بأنها منطقة مغلقة، ويعني ذلك أن الدخول إليها أو الخروج منها مسموح فقط بتصريح خطي من حاكمها العسكري، وقد ساعد هذا القانون كثيرًا على مصادرة ما سمي بأملاك الغانبيين، وذلك لأن من ترك منطقة سكناه أو أرضه في ذلك الوقت لم يستطع الرجوع إليها إلا عن طريق أخذ التصريح من حاكم المنطقة العسكري، وبحسب هذا القانون فإن للحاكم الصلاحية في عدم إعطاء أي شخص بريده التصريح للرجوع إلى مرتقبه أو الدخول إليها، بحجة وجود أسابيع تتعلق بأمن الدولة، وهذا يعني أن الأشخاص الذين تركوا مكان سكنهم وأراضيهم بعد عام 1948 وأرادوا الرجوع إليها في الأعوام التي تليته قد منعوا من الرجوع بسبب هذا القانون، وبذلك اعتبروا من "الغانبيين"، مما سمح للحكومة الإسرائيلية بمصادرة أملاكهم حسب قانون الغانبيين. وقد أعلنت مناطق عديدة كان يقطنها الدروز كمناطق مغلقة عام 1950، منها مناطق في الجليل والمجدل.*

ت. قانون الاستيلاء على الأراضي عام 1949: وينص على منح الحكومة الصلاحية بالاستيلاء على أي أرض مطلوبة من أجل الدفاع عن الدولة، أمن الجمهور، خدمات جمهورية، استياع مهجرين يهددون جنود، أو إسكان جنود مسرين. وقد نص القانون في البداية على منع احتفاظ الدولة بتلك الأرض لأكثر من ثلاثة أعوام، ثم مدته إلى ستة أعوام، ثم إلى الاحتفاظ بها إلى الأول من آب 1958، وبعد ذلك صدرت.

86
قانون استملاك الأراضي عام 1953: وينص هذا القانون على منح وزير المالية حق نقل ملكية الأراضي التي صودرت حسب القوانين التي سيقتها، مثل قانون الاستيلاء على الأراضي، إلى ملكية دولة إسرائيل، وبحسب هذا القانون فإن أي ملك خصص بين 14.05.1948 و1952.1.04 سيبقى قيد الحفظ لم أستعمل ذكر أملة على مصادرة أراضي الدروز لكل قانون ذكرته، ولم أتجاهل ذكر القوانين التي لم أجد لها تلك الأملة بهدف ذكر القوانين حسب السرد التاريخي الصحيح.

اص. لأهداف تطوير أو استيطان صهيوني أو أمن، وإنه لا يزال مطلوبًا لاستخدامه للأهداف السابقة، ولم يكن تحت تصرف أصحابه 1952.1.04، فإن لسلطة التطور الحق في تملكه.

استخدم قانون استملاك الأراضي للصالح العام، مثل شق شوارع على حساب الأراضي الخاصة كل شوارع هيفا-يوكنيم، وتمرير خطوط الكهرباء عالية الضغط، والغاز، وسكة الحديد، وخطوط المياه، ومشروع وادي المقاطع من أراضي الجلالة والمنصورة التابعة لعسفيا والدالية، وشق شوارع بين المستوطنات المحيطة بالقرى الدرزية في الجليل، على حساب يانوح وجبت والرامة.

ح. قانون أساس أراضي إسرائيل عام 1960 الذي سن الكنيست بهدف ضمان بقاء هذه الأراضي تحت ملكية دولة إسرائيل إلى الأبد، حيث نصت مادة القانون على منع نقل ملكية الأراضي التابعة لدولة إسرائيل لأي ملكية أخرى، ويفر القانون أن أراضي إسرائيل هي أراضي الدولة وسلطة التطور أو الكهربا تابعة إسرائيل، في الدولة ولا تنقل ملكيتها سواء كان ذلك عن طريق البيع أو أي طريقة أخرى.
قانون تسوية حقوق الأراضي: سن هذا القانون لحل خلافات ملكية الأراضي بين السكان سواء كأفراد أو كمجموعات سكانية. إذ أن السلطات الإسرائيلية استغلت هذا القانون وأبقت عليه، ثم قامت بإقرار نص معدل ومجدد له عام 1969، بموجبه قامت دولة إسرائيل بتسجيل ادعاءات ملكية مساحات شاسعة من الأراضي بصفتها وراثة الحكم البريطاني (المنذوب المدني البريطاني)، وطالبت بتسجيل الأراضي باسمها بصفتها أراض غير مستغلة، أو أراضًا (موتات) كما ذكر سابقًا، بصفتها أراض صخرية وغير قابلة للاستغلال الزراعي. وقد تم في هذا القانون الاستيلاء على آلاف الدونمات في القرى الدرزية، مثل: مصادرة 2950 دونماً من حرفيش، و2640 دونماً من ساجر، و7579 دونماً من شفاعمر، و550 دونماً من مخيم الجلمة التابع لعسفياً.

1- استعمال قوانين الطبيعة والحدائق القومية لسيطرة على الأراضي، مثل قانون الغابات الذي أصدر عام 1926، والذي أعلن بموجبه عن مناطق معينة كمحاتطات طبيعية أو غابات محمية، وقد اشتملت هذه المحاتطات على عدة مناطق وما زالت تحت تصرف السكان العرب، وما حصل في القرى الدرزية هو أكبر دليل على أن السلطة لم تتورع عن اتباع أي وسيلة بهدف تقليل سعة الأرض التي يمتلكها السكان العرب، ووضع هذه الأراضي تحت سيطرتها. وبالرغم من صدور هذا القانون في 1926 إلا أنني ذكرته هنا بسبب إعلان منطقة الجرمق محمية طبيعية عام 1965، والتي ضمت 5000 دونم من حرفيش والبيقعة والرامة وعين الأسد، و1500 دونم من بيت جن، بينما حددت منطقة تفوذ بيت جن بـ 2520 دونم فقط، وفي 1969 أعلن عن (بارك الكرمل) الذي ضم 37000 دونم من أراضي عسفيا ودالية الكرمل.
2- استخدام قوانين الآثار الذي تم الإعلان بموجبها عن مناطق عديدة كمواقع أثرية محافظ عليها وmongenu البناء فيها، وتسجيلها على اسم الدولة، مثل بيوت السهل في الجلملة العتيقة ومساحاتها 56.5 دونم والمنصورة التابعة لداليا الكرمل.

الذ. في نطاق تهويد الجليل تم اقتناع مساحات شاسعة من القرى العربية بما فيها الدرزية مثل مصادرة 12000 دونم من البقية، وإقامة مناطق سكنية يهودية مثل: بكيعين حداثة وحورشيم، ومصادرة 20000 دونم من بركا أقيمت عليها المستعمرات: توبال وشوعل وكليل، ومصادرة 300 دونم من جولس لإقامة منطقة تل-إيل، ومصادرة 12000 دونم من يانوح لإقامة مدينة "الورود وموشاب لبيدوت ومجلس تيفن الصناعي"، ومصادرة 3000 دونم من حرفيش لإقامة (هارمنتان). وقد وقعت العشرات من شركات البناء اتفاقيات مع الحكومة لزيادة عدد السكان اليهود في الجليل والمملكة جنوباً إلى جنوب مع نسخة مجالس إقليمية وهيئات ساحة محلية، وساهمت في بناء هذه المستوطنات الجمعيات الصهيونية الدولية، بما فيها الوكالة اليهودية.

ووهما يجدر ذكره أنه خلال عمليات المصادرة هذه استمرت عملية البيع بواسطة السماسترة والسياسيين التقليديين وأعوان السياسيين بطرق الإقناع والإغراء المادي، ولأسباب كثيرة ومتنوعة، الفقر والعوز والعجز المالي وضيق مجالات الرزق وقلة الوعي التعليم والثقافية، فمثلاً يورد شمعون أفيفي في كتابة عن "السياسة الإسرائيلية تجار الدروز" أنه بين نيسان 1960 وتشرين الثاني سنة 1963 اشترى الكركر كيمي 2307 دونمات من العرب منها 1606 من القرى الدرزية.

أما بالنسبة لموقف الزعماء التقليديين والروحاويين للدروز حيال مصادرة الأراضي وبيعها فقد كان مشتقاً ومتبناً، فقد قبل قيام الدولة كان هناك إجماع على منع بيع الأرض بين مخاطر القرى والرئاسة الروحية الدرزية التي أصدرت فتوى دينية تحرم وتبعد كل من بيع الأرض، ولمن، وبعد قيام
الدولة، كان صمّم قسم من هذه القيادات مدوناً وصارخاً بخصوص البيع والمصادرة، بل وفِي بعض حالات المصادرة كان توسيطاً بين الدولة وأصحاب الأراضي لصالح الدولة وضد مصلحة المالكين، عن طريق إقناع المالكين بأخذ التعويضات مقابل الأراضي بحجة أن الدولة ستأخذها عاجلاً أم آجلاً.12
2.6 حجم الأراضي التي فقدتها القرى الدرزية

يتمثل الجدول الأدنى نسبة الأراضي التي فقدتها القرى الدرزية بين الأعوام 1946 (قبل قيام الدولة) حتى العام 2008، مع إظهار حجم الأرض التي خسرتها كل منطقة، المستعمرة اليهودية التي أقيمت مكانها، ونسبة كثافة السكان في كل منطقة أو قرية.

<table>
<thead>
<tr>
<th>المستعمرات اليهوية التي أقيمت على أراضي البلدة</th>
<th>الكثافة السكانية</th>
<th>مساحة الأراضي التي صدرت النفط والوطنية بالدونم</th>
<th>مساحة منطقة الذي اتفرعت البلدة بالدونم</th>
<th>المساحة المحلية مملوءة في 1946</th>
<th>السلطة المحلية</th>
<th>البلدة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>خالد بن يقين</td>
<td>(33%) 5,810</td>
<td>11,705</td>
<td>10.300</td>
<td>كسر - جماع</td>
<td>كسر - جماع</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>314</td>
<td>2,000</td>
<td>(83%) 37,075</td>
<td>5,080</td>
<td>بيت جن</td>
<td>بيت جن</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>396</td>
<td>13,300</td>
<td>12,975</td>
<td>يتح - جماع</td>
<td>يتح - جماع</td>
<td>يتح - جماع</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>1,513</td>
<td>16,150</td>
<td>31,870</td>
<td>دماوندة الكرمل</td>
<td>دماوندة الكرمل</td>
<td>دماوندة الكرمل</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>1,240</td>
<td>4,230</td>
<td>17,245</td>
<td>حرفيش</td>
<td>حرفيش</td>
<td>حرفيش</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>1,721</td>
<td>6,700</td>
<td>12,800</td>
<td>أبو سنان</td>
<td>أبو سنان</td>
<td>أبو سنان</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>814</td>
<td>15,630</td>
<td>32,110</td>
<td>بركا</td>
<td>بركا</td>
<td>بركا</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>1,193</td>
<td>4,490</td>
<td>14,440</td>
<td>جولس</td>
<td>جولس</td>
<td>جولس</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>913</td>
<td>5,560</td>
<td>14,260</td>
<td>البقعة</td>
<td>البقعة</td>
<td>البقعة</td>
<td>خالد بن يقين</td>
</tr>
</tbody>
</table>
يتبع من خلال الجدول السابق نسبة الأراضي التي فقدها الدروز بعد قيام دولة إسرائيل، حيث نجد
ما يلي:

1. بلغت مساحة أراضي الدروز قبل قيام الدولة حوالي 325.000 دونم، وبعد قيام الدولة فقدت القرى الدرزية حوالي نصف مساحتها، حيث تقللت المساحة الكلية لها إلى 116.000 دونم تقريباً.

2. كانت أكبر الخسائر في القرى الكبرى مثل:

أ. قرية المغار حيث بلغت مساحتها 56.000 دونم، وقد تقللت إلى 20.000 دونم فقط.

أ. تليها بيت جن وعين الأسد اللتان شكلتا 45.000 دونم، وقد تقللت الأولى إلى 5.000 دونم والثانية إلى 2.570 دونماً فقط.

ب. تليها دالية الكرمل، عسفيا ويركنا التي تبلغ مساحة كل منها 32.000 ألف دونم تقريباً، وقد تقللت كلها إلى 16.000 دونم تقريباً، ويركنا إلى 15.000 دونم فقط.
3. سبب مصادر الأراضي هذه إلى ارتفاع في الكثافة السكانية، حيث بلغ معدل كثافة السكان في القرى الدرزية حوالي ألفن نسمة لكل كم². أي أنها بلغت حوالي ثلاثة أضعاف معدل الكثافة السكانية العامة في إسرائيل. وقد تصدرت قرية بيت جن أعلى قائمة في الكثافة السكانية، حيث وصلت نسبتها إلى 2000 نسمة لكل كم².

4. تقاسمت سلطة الدولة المباشرة مع 16 سلطة محلية يهودية الأراضي التي سلخت من البلدات الدرزية، ولم تتم إعادة هذه الأراضي إلى سلطات المجالس المحلية الدرزية وإنما أقيمت عليها 26 مستعمرة يهودية.

5. أدت هذه التقلصات إلى انخفاض نسبة مساحة الأرض المحصصة للفرد، التابعة لمنطقة نفوذ البلدات الدرزية إلى دون واحد فقط، بينما يصل المعدل العام في البلاد إلى حوالي 3 دونمات. لقد ذكرنا سابقاً أن القيادات الإسرائيلية قد استولت على قسم كبير من الأراضي الدرزية، ليس فقط عن طريق مصادرةها وشملها بمناطق نفوذ بلديات المناطق اليهودية، وإنما أيضاً عن طريق وضع قواعد تصادر الأراضي تلقائياً عن طريق ضمها لمحميات طبيعية أو مناطق مفتوحة متعَنَّع ببناء فيها واستعمالها، وقد تعددت هذه التسميات والزراع لمصدرة الأراضي، ولكن الغالبة بقيت واحدة يمثل الجدول الآتي نسبة مساحة الأراضي التي صدرت تحت ذرائع ضمها لمحميات طبيعية، مناطق مفتوحة، ومسطحات بناء وتطوير (لصالح الدولة).
<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة المفتوحة</th>
<th>مساحة المحميات الطبيعية (%)</th>
<th>مساحة الفوائد (دومن)</th>
<th>عدد السكان (دور)</th>
<th>البلد</th>
<th>عام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>50%</td>
<td>18%</td>
<td>2,070</td>
<td>32%</td>
<td>3,775</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1%</td>
<td>49%</td>
<td>3,200</td>
<td>50%</td>
<td>2,545</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0%</td>
<td>26%</td>
<td>670</td>
<td>74%</td>
<td>1,900</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>40%</td>
<td>10%</td>
<td>1,335</td>
<td>50%</td>
<td>6,620</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>11%</td>
<td>73%</td>
<td>11,830</td>
<td>16%</td>
<td>2,620</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>49%</td>
<td>21%</td>
<td>890</td>
<td>30%</td>
<td>1,250</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>70%</td>
<td>18%</td>
<td>1,215</td>
<td>11%</td>
<td>765</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>17%</td>
<td>31%</td>
<td>4,850</td>
<td>52%</td>
<td>8,130</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>41%</td>
<td>38%</td>
<td>1,715</td>
<td>21%</td>
<td>930</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>37%</td>
<td>14%</td>
<td>775</td>
<td>49%</td>
<td>2,710</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>39%</td>
<td>38%</td>
<td>1,350</td>
<td>23%</td>
<td>820</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1%</td>
<td>21%</td>
<td>1,360</td>
<td>77%</td>
<td>4,880</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>21%</td>
<td>25%</td>
<td>5,265</td>
<td>53%</td>
<td>11,050</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>28%</td>
<td>31%</td>
<td>36,525</td>
<td>41%</td>
<td>47,995</td>
</tr>
</tbody>
</table>

من الجدول السابق يتم الاستنتاج أن:

1- تشكل المحميات الطبيعية والحدائق القومية والمنتزهات اليوم حوالي 47,000 دونم، أي ما يعادل 41% من مساحات ما تبقى من مناطق نفوذ البلدان الدرزية.
ب- تشكل المناطق المفتوحة (أي المناطق التي تشمل الأراضي الزراعية وكروم الزيتون) اليوم حوالي 32.000 دونم، أي ما يعادل 28% من مساحات ما تبقى من مناطق نفوذ البلدات الدرزية، ويشكل عام تشكل هذه المناطق المفتوحة احتياجات البلدات التي تقع فيها كأراض يمكن توسيع مسطحات البناء والتطوير عليها عند الحاجة، ولكن في حالة البلدات الدرزية، مثل بيت جن ودالية الكرمل، فإن هذه المناطق قد تم تصنيفها كمحميات طبيعية، مما يمنع استخدامها للبناء والتوسع عند الحاجة لها.

2- أ- تقلص حصة مسطح البناء للمواطن إلى 200م² فقط خلال العقد القادم، وذلك لأن الحصة نفسها وصلت في 2008 إلى 300م²، ومع توقع ازدياد عدد السكان في هذه البلدات إلى 160.000 نسمة لغاية عام 2020 ومساحة مسطحات البناء إلى 36 ألف دونم فقط، فإنه يجب على هذه المساحة أن تستوعب هذا الكم من النسبة السكانية مما يؤدي إلى تقلص حصة الفرد إلى 200م² فقط.

ب- إذا اعتبرنا أن حصة المواطن المذكورة أعلاه تشمل أيضاً المساحة المخصصة للأمور العامة من شوارع ومساحات، فهذا يعني أن المساحة المتبقية للمواطن هي 60% فقط تقريباً من حصة الكلية، مما يعني أن حصة العائلة من مسطح البناء التي تبلغ اليوم 0.7 دونم، ستقلص إلى 0.5 دونم فقط خلال العقد القادم.
من خلال المعطيات السابقة نجد أنه بالإضافة إلى معاناة المجتمع العربي داخل إسرائيل من سياسة مصادرة الأراضي بشكل عام، تعاني القرى الدرزية من أساليب مصادرة الأراضي المبنية على سياسة التضليل والخداع، والسبب في ذلك حسب اعتقادي هو صعوبة سلب الدولة أراضي الأكراد بالقوة العارية، دون تغطية، أو حسب حسابات أخرى كالرقابة والإعلام كون الدروز يؤديون الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. لذلك نرى أن ما أخذ من العرب بالقوة أخذ من الدروز بالسياسة والتدخل، ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم قلّت ملكية الدروز الخاصة للأراضي، وتطورت الطرق والوسائل في سبيل ذلك، لكن الهدف بقي واحداً، فكيف يمكن أن نصف علاقة الدروز بالدولة في قضية الأرض غير مصطلح صراع؟ فمن يسيطر على الأرض يتحكم بمستقبل وحاضر الآخر، وإذا كان هناك تحالف بالفعل بين اليهود والدروز بالنسبة لوضوع الأرضي، فمن المؤكد أن ما تعرض له الدروز لا ينطبق مع ما يجب أن يهتعرض له أحد الأطراف في وجود تحالف، ولذلك نتوصل إلى أن التحالف المزعوم هو ليس بين الجماهير من الطوائف ولا بين الجماهير الدرزية والسلطة، بل إنه بين القيادة الإسرائيلية وقسم من الزعامة الدرزية، وإن هذه القيادة لا يمكن أبداً أن تنصب أدوار الطبابة الدرزية وذلك لسبب واضح جداً، وهو أن ما دامت هذه القيادة الإسرائيلية ملزمة بقيم وآيديولوجيات صهيونية تجعلها تؤمن بأن الأراضي في الدولة يجب أن تكون دائماً في أيدي يهودية كما ذكر سابقاً، بما أن الدروز ليسوا "الأيادي اليهودية"، فإنه ليس من الممكن لهذه القيادة أن تدع الدروز يتمتعون بملكية هذه الأراضي.
لقد كان نصيب الدروز من سياسة مصادرة الأراضي كبيراً وقاسياً جداً، إذ فقدوا أكثر من ثلثيّ أراضيهم خلال الأعوام التي تلت قيام الدولة، وفق الإحصاء المؤشر الذي دراسة المركز العربي للتخطيط البديل (ضائقة البلدان المعروفة). وإذا تتبعد عمليات المصادرة في القرى الدرزية في سنوات الخمسين من القرن العشرين حتى عام 1962، التي جرت متزامنة وشملة لكّل أراضي المجتمع العربي في إسرائيل، طبعاً، نجد أن نسبة الأراضي التي فقدها الدروز مشابهة للكسب حجم الأراضي التي فقدتها الشرائح الفلسطينية كالمسيحيين والمسلمين، لتجد أن الدروز، بالرغم من فرض التجنيد الإجباري عليهم لاحقاً، قد عولموا بنفس الطريقة في قضية مصادرة الأراضي.

ومن الجدير ذكره إن القيادة الإسرائيلية قد استفادت من عملية مصادرة الأراضي من نواح أخرى، فمصادرة الأراضي لم تفقد أصحاب هذه الأراضي إمكانيهم وحسب، وإنما مصدر رزقهم أيضاً، لأنهم يعيشون على الزراعة، فيتوجب على أصحاب هذه الأراضي البحث عن بديل للأرض التي كانت مصدر رزقهم الوحيد، وقد تزامن ذلك مع وجود الحكم العسكري في ذلك الوقت الذي أوصد عدة طرق أمامهم، وتزامن كذلك مع فرض التجنيد الإجباري في وقت لاحق، فكانت إحدى السبل للحفاظ على الأمن الاقتصادي التوجه للعمل في الجيش والشرطة المدنية، وحرس الحدود، وخدمة السجون لاحقاً، وبذلك استفادت القيادة الإسرائيلية من عدة نواح:

1. من جهة سيطرت على أراضي الدروز.

2. ومن جهة أخرى كسبت الموارد البشرية بإرغامها على الانضمام لخدماتها الأمنية.

3. ومن جهة ثالثة عملت على تقوية سياسة فرق تسد التي مارستها لإبعاد الدروز عن باقي أبناء المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة طرق أهمها توظيف الدروز في المواقع التي تلزم العاملين فيها.
بالتعامل بلا إنسانية مع الفلسطينيين كفئات جنود المشاة في الجيش، أو تجنيب الدروز لمحاولة توظيف عملاء لصالح الدولة كما ذكر سابقاً.

مصادر الفصل السادس

1. كيوف، كمال. (تشرين ثاني، 2012): "الصراع بين الدروز واليهود على الأرض منذ 1895". صحيفة أمجاد العرب.

http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=20&id=00016051

2. المصدر السابق

3. جريس، صبري. (1967): العرب في إسرائيل، الطبعة الأولى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. ص 123-128

4. المصدر السابق، ص 136-140

5. المصدر السابق، ص 152-153

6. أ. مقابلة سامر سويد، 25.05.2012

ب. جريس، صبري. (1967): العرب في إسرائيل، الطبعة الأولى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. ص 154


9. موقع المركز الإعلامي الفلسطيني


10. المصدر السابق


http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=20&id=00016051

13. المركز العربي للتخطيط البديل. (نيسان، 2008): دراسة "ضائقة الأراضي في البلدات المعروفة".

14. المصدر السابق
نتائج الدراسة

لقد اشتملت هذه الأطروحة على دراسة موضوع فرض التجنيد الإجباري على الدروز، من خلال التعمق في الأسباب والظروف التي أدت إلى ذلك، ومن ثم دراسة التطورات التي أدت لاستمرارية هذا الوضع من خلال البحث في عدة محاور أساسية أثرت على الوضع الاجتماعي والسياسي للطائفة الدرزية. ومن أهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة هو أن القيادات الإسرائيلية قد سعت منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم لعمل عدة خطوات هدفها الرئيسي هو إبعاد الدروز عن قوميتهم العربية، وزيادة اندماجهم الطائفي، لأهداف لا تصب إلا في مصلحة المشروع الصهيوني والدولة "اليهودية".

النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة:

1. إن فرض التجنيد الإجباري قد أتى في البداية نتيجة لاتفاق جرى بين قسم من القيادات الدرزية مع القيادة الإسرائيلية، أما بالنسبة لاستمرارية فرض هذا التجنيد فمن المحتمل أن حصول ذلك جاء بناءًا على أمرين أساسيين: الأول هو التطورات التي حصلت في الأعوام التي لحقت فرض التجنيد، التي كان أهمها فصل المناهج التعليمية للدروز عن المناهج التعليمية لباقي المدارس في المجتمع العربي. أما الأمر الثاني فهو استفادة قسم من الدروز من استمرارية العمل بهذا القانون.
القيادة الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على إلزام الدروز باستمرار أداء الخدمة العسكرية.

2. من الواضح أن الدروز لم يستفيدوا من الصفقة التي عقدت بين قسم من قياداتهم مع الدولة الإسرائيلية - بنفس معايير استفادة المجند "اليهودي" - فالدروز لم يكونوا إلا آداء استعملتها السياسة الإسرائيلية لتحقيق أهدافها، مع عدم اكتشافها لألفادتهم أو عدمها من موالاتها، والدليل القطع على ذلك هو حجم الأراضي التي فقدتها ولا تزال تفقدها البلدان الدرزية، التي لم يبق منها اليوم سوى ما يقارب ثلاث مساحاتها قبل قيام الدولة عام 1948، فالدروز لم يستفيدوا من جوهر السياسة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي العربية بهدف إقامة مستعمرات أbartةدية عليها.

3. لقد كان لتصميم مناهج تعليمية للدروز الأثر الأكبر في تطور مجابات الأحداث فيما يتعلق بموضوع تأديته الخدمة العسكرية، فقد وضعت هذه المناهج بانتقائية مؤلّفة ركزت على المواضع التي تتحاشى تناول علاقة أو أي ارتباط للطائفة الدرزية بالمجتمع العربي، وتركز بشكل واضح على الفترات التي كان فيها احتكاك أو علاقة لليهود مع الدروز، فالخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ما هي إلا تحصيل حاصل لتأثير الطلاب الدروز بما ورد في كتبهم المنهجية، والتي تركز بشكل متعمّد على إطلاقهم عن أقومتهم العربية.

4. لقد هدفت السياسات الإسرائيلية إلى محاولة إعادة أندلاع الدروز من الناحية القومية، من خلال محاولة "أسرتهم" قومياً أو "تدريبهم" على الأقل، وتبتدع لذلك حصول انقسام بين الدروز في مفهوم الهوية الدرزية، أو في تعريفهم لهويتهم القومية، فهناك عدة تعريفات للهوية القومية في المجتمع الدرزي، فقسم من الدروز يعرفون عن هويتهم القومية بأنها درزية -مع أن الدروز هي مذهب ديني وليس قومية كما ذكر سابقاً-، وقسم آخر لا يزالون يعرفون عنها بأنها عربية فلسطينية، والقسم الأخير يعرف عنها بأنها إسرائيلية. إلا أن تأثير الدروز بهذه المحاولات لم ينجح بشكل كلي.
والدليل على ذلك نتائج الدراسات التي تتعلق بموضوع الهوية القومية في المجتمع الدرزي، فحسب استطلاع للرأي أجرته مركز التعددية الحضارية والدراسات التربوية في جامعة حيفا (2009) فقد عرف 81.4% من عينة الاستطلاع (التي كانت جميعها من الدروز) أنفسهم بأنفسهم من الدروز، بينما عرف 64.4% عن أنفسهم بأنهم عرب، وبعد 32.7% منهم أنفسهم أبناء للشعب الفلسطيني.
المصادر:

التوصيات

إن التوصيات التي تعالج موضوع التجنيد الإجباري للدروز تتمحور حول معالجة المواضيع الرئيسية التي نوقشت في هذه الأطروة - مثل موضوع المناهج التعليمية للدروز وسياسة مصادر الأراضي، ومن خلال معالجة هذه المواضيع تدريجياً، تتم معالجة موضوع التجنيد الإجباري للدروز.

أ. بالنسبة لموضوع الهوية القومية والجهاز التعليمي للدروز، يجب العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة من قبل الجمعيات الدرزية المناهضة للسياسات الإسرائيلية، بالتنسيق مع الأهالي، للمطالبة بالأمور الآتية:

1. إقامة حراك شعبي بالتنسيق من كافة اللجان الدرزية الوطنية يطالب - عن طريق المقاومة السلمية - بطرح مسألة سن قانون يلغى تخصيص مناهج تعليمية للدروز، وإعادة دمجها مع المناهج التعليمية لباقي المدارس العربية.

2. إقامة مخيمات تعليمية وأعمال تطوعية -خارج الإطار المدرسي- للطلاب الدروز تعمل على تقوية الحس القومي لديهم، وتوطيد روابط الاتصال بينهم في المجتمع العربي؛ عن طريق عمليات ورحلات ترفيهية وتعليمية مشتركة مع طلاب من المدارس في المجتمع العربي.

3. إقامة ندوات ثقافية وورشات عمل دورية تعمل على زيادة الوعي الثقافي لدى الشباب الدروز في مرحلة إنهاء السنوات التعليمية المدرسية، وشرح ميزات وأهمية التوجه لإتمام التعليم الجامعي، مما يؤدي إلى إعادة تفكيرهم في مسألة قضاء ثلاثة أعوام في تأديبة الخدمة العسكرية.

4. إقامة ندوات ثقافية في المجتمع العربي تشرح أوضاع الدروز اليوم، وتكشف عن التأثيرات السلبية التي يعاني منها الدروز من موضوع التجنيد الإجباري، مما يغير الفكرة السائدة التي
يتمتع بعض الدروز، وخصوصاً أن كثيراً من الدروز يعانون مشكلة في هويتهم القومية بسبب توجه أصابع الاتهام إليهم.

ب. من المهم العمل على توصيات لإيجاد حلول بالنسبة لمشكلة الأراضي الدرزية، والسبب في ذلك هو أن امتلاك الدروز لأراضيهم يضمن لهم نوعاً من الأمان الاقتصادي، وبالتالي يزيل أحد أهم الأسباب وراء توجههم للتنجذب الإجباري. وإيجاد حلول بالنسبة لهذه المعضلة يتوجب إعادة توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية للبلدات الدرزية لتشمل جميع الأراضي التي يمتلكها الدروز، التي تقع تحت سيطرة الدولة أو تحت سيطرة السلطات المحلية التابعة للبلدات "اليهودية الأخرى المحيطة بالبلدات والقرى الدرزية"، ويتم ذلك من خلال عدة وسائل، أهمها:

1. أخذ الإجراءات اللازمة من قبل المجالس المحلية والجمعيات الدرزية الوطنية، بالتنسيق مع الأهالي، من أجل رفض أي مخططات هيكليات مستقبلية تهدف إلى تقسيم حصة الفرد من مساحات البناء، أو مصادرة الأراضي لأي سبب كان، سواء كان ذلك عن طريق المقاومة والاحتجاج السلمي، أو عن طريق التوجه لأعضاء الكنيست الدروز والعرب ذوي التوجهات القومية العربية أيضاً، وطالبتهم بمحاولة منع ظهور قرارات مشابهة.

2. مطالبة الجمعيات الدرزية الوطنية للسلطات الملائمة أن يتم تحويل المناطق والمجالس الصناعية التابعة للدولة أو للكيانات خاصة غير درزية والمقامة على أراضي البلدات الدرزية، إلى مناطق نفوذ سلطات المجالس المحلية والبلدات الدرزية، مما يؤدي إلى تطوير الاستثمار المحلي وخلق فرص عمل للشباب الدرزي وتعزيز ميزانيات تلك المجالس والبلدات، وفي حالة تم رفض ذلك من قبل الجهات المعنية تقوم الجمعيات الوطنية الدرزية بتحفيز الحراك الشعبي للمقاومة السلمية لمناهضة قرارات تلك السلطات.
3. طرح سن قانون من قبل أعضاء الكنيست الدروز والعرب ذوي التوجهات الوطنية، ينص على تعويض كمرحلة أولى، القرى والبلدات الدرزية التي فقدت الأراضي بسبب عملية مصادرتها أو ضمها للمساحات المفتوحة أو المحميات الطبيعية أو المستعمرات اليهودية، عن طريق إيقاف تلك الأراضي على ما هي عليه حالياً، ولكن ضم منطقة نفوذها لمنطقة نفوذ المجالس المحلية والبلديات الدرزية، مما يؤدي إلى تعزيز ميزانيات تلك المجالس والبلديات.

ت. عمل اللجان الوطنية الدرزية وأعضاء الكنيست العرب والدروز ذوي التوجهات الوطنية على نقل قضية التجنيد الإجباري من كونها قضية خاصة بالمجتمع الدرزي وحده، إلى قضية رأي عام في المجتمع الفلسطيني ككل، الذي سيوفر بدورة دعماً إضافياً لمناهضة التجنيد الإجباري من المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه، أو على الأقل يقلل النظرة السلبية الموجهة لكافة الدروز من قبل بعض باقي الشرائح الفلسطينية.
المراجع والمصادر:

أ. الكتب


ب. المجلات والمقالات


http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=20&id=00016051


http://www.aljabha.org/?i=22795

ت. الدراسات العلمية


(غير منشور)
2. المركز العربي للتخطيط البديل. (نيسان، 2008): "دراسة ضرائب الأراضي في البلدان المعروفة".

ث. المقابلات

2. سويد، سامر. مقابلة، مقر الكنيست الإسرائيلي، القدس. 29.05.2012.
3. قرا، أبو، مقابلة، مقر الكنيست الإسرائيلي، القدس. 29.05.2012.
4. زيدان، ياسين. مقابلة، فندق الامباسادور، القدس. 30.06.2012.
5. جمال، أمين. مقابلة، جامعة تل أبيب، تل أبيب. 18.03.2013.

ج. الأفلام الوثائقية

1. الفيلم الوثائقي "العودة إلى الذات" (2008)، قناة الجزيرة.
2. الفيلم الوثائقي "الدروز مسلمون أم كفار خوارج" (2009)، قناة الجزيرة.
3. الفيلم الوثائقي "سلطان باشا الأطرش" (2011)، قناة الجزيرة.

ح. المواقع الإلكترونية

- http://knesset.gov.il
- http://www.ohchr.org
- http://druzemethaq.org
- http://www.justice.gov.il

4. موقع وزارة العدل الإسرائيلية، il
10. موقع الجيش العربي،
http://www.arabic-military.com

11. موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة،
http://www.aljabha.org/?a=22795

12. موقع قناة الجزيرة الإخباري،
http://www.aljazeera.net

13. موقع المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،
http://www.arabhra.org

14. موقع مناهج التأهيل التاريخي للمدارس الدرزية،
druzenet.tzafonet.org.il/drhistory/home/aldrwz-llmrhlte-aladadyh

15. موقع عرب 48،
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=86784

16. موقع العمامة الدرزية،
http://www.al-amama.com

17. موقع بديل: المركز الفلسطيني،
http://www.badil.org

18. موقع صحفية أجداد العرب،
http://www.amgadalarab.com

19. موقع المركز الإعلامي الفلسطيني،
http://www.palinfo.com
الملاحق
1. مقابلة مع الأستاذ المحامي يامين زيدان (نموذج من المقابلات)

في البداية أود التقدم بالشكر الجزيل لموافقتك على إجراء هذه المقابلة، وإعطائي فرصة لمساعدتي في إتمام هذا البحث، ومعرفة آرائك حول قضية السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل، وأتمنى أن لا أخذ من وقتك كثير.

1. ما هو تعرفك لهويتك الذاتية؟ عربي، درزي، فلسطيني، إسرائيلي، مجلس إسرائيلي، أو أي مزيج من المصطلحات السابقة؟


ب. بالنسبة للخدمة في الجيش، هل من الممكن معرفة أسباب تجنبك للخدمة العسكرية؟

لم أخدم في الجيش، حيث أخذت إعفاء بسبب فقدان أخوتي فواد وصالح زيدان، صالح في حرب إسرائيل مع حزب الله وفود في الضفة الغربية، أراضي 1948 أثناء تأدية الخدمة العسكرية، ولكني اختبرت طفولاً أن أعمل كحارس سجن في السجون الإسرائيلية، والسبب هو اقتصادي.

1.2 هل يمكن أن تلتخص لي موقفك بالنسبة للتجنيد في الوقت الحالي في عدة سطور؟

أنا بالطبع ضد هذا، برأي إنه موضوع ذو تأثير خطير على الطائفة الدرزية من جميع النواحي: الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الوطنية، وأيضاً الأخلاقية، بالإضافة إلى أنه يرتب خطر على وجودهم وثقافتهم كطائفة في الأراضي الفلسطينية. وهذه المخاطر هي مختلطة ومدروسة، فهي أحد أهداف الحركة الصهيونية من خلال مشروع يفرض التجنيد الإجباري من أجل تعريضهم للعزل عن باقي الفلسطينيين والدون القاطنين في الدول الأخرى، ومن أجل تفتيت النسيج الفلسطيني عن طريق خلق أزمات بين الطوائف ونقل الصراع من صراع فلسطيني صهيوني إلى صراع فلسطيني فلسطيني.
ب) بما أنه كان ذلك تغيير كبير في موقفك، فما هي العملية الفكرية، السياسية والعاطفية التي رافقته هذا التغيير؟

أباداً أولاً بكيفية التغيير، عملية التغيير التي مررت بها كان سببها الأساسي هو الاحتكاك مع الأسرى السياسيين من موقعي كسمان في السجون الإسرائيلية، وقد كنت أتعامل معهم بالطبع على أساس الخلفية الإسرائيلية التي كنت عندي، أي أنهم مخربون، إرهابيون... الخ. من قبل احتكاكه بهؤلاء الأسرى لم تمر بي فرصة جديّة للسؤال عن الطريق التي تمّشي به طائفتي إذا كان صحيحاً أم لا، احتكاكه بهؤلاء الأسرى قد ولد لدي حب المعرفة والاستطلاع.

وأذكر أحد المواقف التي استفزنتني لبدء العمل والتفكير بهذا الموضوع، وهو أنني كنت في حديث مع أسير أمل من حمص، فيحكم علي وحب مساعدتي للأسرى كنت أخوض في عدة أحاديث معهم، وكان الحديث حول موضوع المذاهب في الدين الإسلامي، ثمّ خضنا في موضوع الدروز واكتشفت أن لديه خلفية غير صحيحة عن طائفة الدروز، واتهمهم بأنهم مفسدين. وبسبب عدة مواقف مثل هذا الموقف، قررت أن أبحث عن مصادر أخرى غير المناهج التركية الإسرائيلية التي تعلمتها في المدرسة لكي أدرس عن تاريخ طائفة، وبالفعل قمت بقراءة عدة كتب عن الدروز بشكل خاص وعن تاريخ العرب في فلسطين بشكل عام، وعن طريق هذه الكتب تمّني لي عدّة حقائق عن الدروز غير تلك الموجودة في مناهج التعليم الإسرائيلية منها أن الدروز قطعوا في الجبال لكي يتمكنوا من الدفاع عن السواحل أثناء الحملات الصليبية والحروب بعكس الرواية الإسرائيلية في المناهج وهي أنهم قطعوا هناك بسبي ملاحقتهم من السنة فاضطروا للسكن في الجبال. ومنها أيضاً أن الطائفة الدرزية تتحدر من أصول إسلامية وعربية. بالإضافة لذلك تمّني لي أن الدروز هم من أول من نادى بالكفاية للملتسل في القرن 12، في الوقت الذي كانت فيه بيئة الفصائل الفلسطينية في مرحلة التفاؤل ضد القتال المسلح، في الفترة ما بين 1919 و1929، حيث تشكلت في ذلك الوقت وبالتحديد في 1927 أول خليفة مقاومة درزية، وهي خليفة "الكف الأخضر". وفي جيش الإلقاء العربي الذي تشكّل عام 1987 كان هكذا ما يقارب 600 جندي درزي من أصل 2800 جندي عربي شكّلوا الجيش، أي أن يقارب ال20% من هذه المعلومات استنتجت أيضاً أن الدروز لم يكونوا محابدين إزاى الصراع العربي الصهيوني كما هو دارج في الرواية الصهيونية، بالإضافة إلى استشهاد أكثر من 100 درزي في معارك أو

وَنتيجة هذه الحِقائق تَوَّدَّ لدى السوَّال عن أسبَاب انتقال الدروز في الجيْش الإيْسرائِليّ هو نتيجة صَفقة تَمت بين دولة إيْسرائِيل، وبعض وجهاء الدروز، في ظًل رفض قسم كبير من أبناء الطائفة الدرزية لهذا القرار، وَبَعْدَا بفترة قَرْرت أخذ بُعْثة من عمليَّة لمدة أربعة شهور متواصلة أَفْكر فيها في الطريق الذي أَسبر فيه بالحياة وأَتَوْصل إذا ما كان صحيحاً أو لا.

3. ما هو الثمن أو المقابل الذي دفعته بسبب هذا التغييْر بالنسبة ل: الثمن/المقابل العائلي، الثمن/المقابل الاجتماعي، الثمن/المقابل السياسي?

بالطبع الثمن قد دُفع من عدة نواحٍ، من الناحية السياسية كان هناك في البداية تجنَّاحًا لي ومقامٍ، بعد ذلك أَنْتَ مرحلة الاستهراذ أو الاستهزاء بِي، وَبَعْداً مرحلة التَخويف والتهريج بسبب خوف القِيادات الصَّهيونِيّة أنَّ أَوْثَر على من حولي، وقد تمثلت هذه المرحلة في عدة أشكال فقد تعرضت للإِقامة الجبرية، ومن دخول القِدس والضفة، استدعت للتحقيق عدة مرات واعتقلت عدة مرات وعُتِبَت من زيارة موكلي الأَسْرى الذين أُتَراَفُع عِنهم عدة مرات.

ومن الناحية الاقتصادية اضطُررت للعيش دون دخل ثابت لفترة زمنية ليست بالقصيرة، حيث اعتقدت أنَّا ولائِني بشكل أساسي على مربط زوجتي وعلى حساب توفير كان لنا في البنك، بالإضافة لذلك أنا لم أَقَل العمل في أي مؤسسة إسرائيلية بعد التغيير في موقعي، وقد جاتني عدد عروض للعمل في مؤسسات إسرائيلية برواتب مَغْريبة لكي يكون لي وازع للتراعج عن موافقة ولكنني لم أَوافق.

بالنسبة لعائلتي لقد ساعدت ودعمتني في مواقفي، على الرغم من أنها في البداية كانت مواقف غريبة عليهم، ومتَّضعة بالنسبة لهم، وإذا كان هناك مرات قد حاولت منع أَرائَي فيفعّر حمايتي فقط وليس لنِسيء آخر، وقد كان لي تأثير اجتماعي إيجابي، حيث أَنْي أَناشِل كل من حَولي من الشباب الدروز حول هذا التغيّر وأُحَاول جعلهم يكتشَّفون الحقيقة أيضاً.
4. أ. ما هي خلفية عائلتك (الرباعية) بالنسبة للتجنيد؟ ما وظيفة كل شخص في عائلتك (الرباعية) وموقفهم من الخدمة العسكرية؟

بالنسبة لأخوتي فقد فذكرتهم في الجيش كما ذكرت سابقاً، أي قد خدم في الجيش لكنه ضد هذا الموضوع أيضاً، على جدي لم يسر تطبيق قانون التجنيد الإجباري. جدي من ناحية الأم كان من أوائل من وقع على الوثيقة ضد التجنيد الإجباري، وهو "خير صالح حمدان".

5. هل توافق على خدمة أبنائك في الجيش إذا أرادوا ذلك؟

إذن ما تأكد أن أولادي لن تكون لديهم رغبة بالخوض في هذا الشيء، بسبب طريقة تنشئتها وتوحيدي لهم.

أ) فكر كانت مساحة أراضي بيت جن قبل عام 1948؟ وما هي النسبة التي صوردت من أراضي القريه خلال الأعوام التي تلت 1948 إلى اليوم؟

صوردت 83% من أراضي بيت جن

ب) هل صوردت أراض لعائلتك؟ ما هي مساحة هذه الأراضي؟

صوردت، ولكن لا أعرف ما هي المساحة بالتحديد.

ج) هل كانت تصرفات السلطات الإسرائيلية مقابل المجلس المحلي لبيت جن وباقي القرى الدرزية بشكل عام أفضل نوعاً ما من تصرفاتها مع باقي الأوساط العربية في فلسطين فيما يخص:

1) الميزانيات و (2) الخدمات و (3) عملية مصادر الأراضي؟

ميزانيات: لا

خدمات: لا

عملية مصادر الأراضي: لا

فقط من ناحية التعامل أو التوجه، طريقة الرفض أو التلاعب حيث كانت "الطف".
116

(ب) ما هي نسبة الرافضين عبر العقود منذ بداية فرض التجنيد الإجباري عام 1956؟ وكيف تغيرت هذه النسبة عبر العقود؟

النسبة كانت في تزايد، حيث كان الرفض للتجنيد الإجباري حوالي 80% من الفوج الأول الذي فرض عليه التجنيد الإجباري. وعندما بدأت هذه النسبة تتقل تدريجياً بسبب الخضوع التدريجي، نتيجة استعمال وسائل ضغط وتخويف وسجن الأهل، الزوجة، الأبناء للشخص الذي يرفض التجنيد الإجباري. وبهذه الطريقة أخذت نسبة الرفض بالتناقص.

بعدما خضعت دولة إسرائيل في السبعينيات الدروس من منهج تعليمي خاص قللت نسبة رفض الخدمة العسكرية بشكل ملحوظ، وهذا ما يثبت كلامي بأن تردد الشبان الدروس في الجيش الإسرائيلي ليس إلا تحصيل حاصل لمنحها التعليمية التي تدرّب لهم في المدارس. ولكن، اليوم نلاحظ أن هناك تزايداً في نسبة الرافضين للخدمة.

وبشكل عام من 1956 لم تتوفر معارضة التجنيد بناءً حتى لوقت نسبتها في بعض السنوات، ولا يوجد لدي نسبة دقيقة لوقت بدء عملية رفض التجنيد بشكل كبير وحدي، أو بالنسبة الدقيقة لرفض الالتجنيد الإجباري. وعندما يعود لرفض السلطات الإسرائيلية إعطاء معلومات صحيحة ودقيقة حول هذا الموضوع، وهنا ننصح حوال الموضوع في التصريحات الرسمية الإسرائيلية، فمثلاً: الجيش الإسرائيلي والسياسيون (الديميوئنيون) الإسرائيليون يزعمون أن نسبة تجنت الدروس للجيش تصل 80% منهم، بينما مؤتمر هرتسلبا السنوي في الأعوام الأخيرة، وتحديداً في الـ 2011 صرح أن هناك تراجعًا كبيرًا في نسبة التجنيد لدى الدروس، وهنا نذكر أن ما يقارب ال50-45% متهربين من التجنيد الإجباري، وصرح المؤتمر أيضاً أن نسبة النقصة-ثقة الدروس بمؤسسات الدولة- قد هيئت من 6% فقط إلى نقطتين فقط خلال الأعوام الأخيرة وهي نسبة كبيرة جداً وسلبية جداً بالنسبة للدولة.

مؤثر هرتسليا في دوره شباط من العام 2012 صرح أيضاً بأن نسبة متناقضة جداً من النسبة في الـ 2011 بالنسبة للتهرب من الخدمة العسكرية ويصل عددهم إلى ما يقارب ال 50%، وبالطبع فإن هذا ما يتناقض مع الادعاء السياسي وما يقوله الأشخاص الميسيون إن أكثر من 80% من الدروز يخدمون في الجيش الإسرائيلي، ولأسف
فإن قسماً من الدروز أنفسهم يقولون إن 80% منهم يخدمون بالجيش، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أن هؤلاء يأخذون بالتصريحات التي تدلى بها الدولة أو المؤسسة العسكرية أو بعضة من القيادات الدينية الذين يدرّون ذوي الآراء المسيسة أو تتأثر بالمناهج التعليمية كما ذكرت سابقاً، فالنسبة لهذا الموضوع نلاحظ دائماً أن هناك قلقاً بالفاسداً، ولا أستطيع أن أدرك نسبتهم دقيقة 100%، ومن ناحية أخرى أرجح أن النسبة الأصح هي في مؤتمر هرتسليا، لأنهم أولاً يأخذون نسبتهم الراقصين من بينهم من كل النواحي (الرفض من منطق ديني، ضميري، وطني، سياسي، إنساني، من منطق مصلحة...)، وأيضاً لأن هذه النسبة هي ليست في مصلحة مؤتمر هرتسليا والدولة بناياً.

هل هناك تميز داخل الجيش نفسه بالنسبة للدروز؟

هذا شيء مؤكد 100%، فالتمييز موجود في كل أقسام الجيش وهناك عدة أمثلة من الواقع على هذا الشيء، وقد التقى شيئاً بقسم من مئات الذين عانوا من التمييز أثناء الخدمة العسكرية، ومن يدعي أن تميز في الجيش الإسرائيلي يكتب على نفسه قبل أن يكتب على الآخرين، ولهذا يتعقب المؤسسة الإسرائيلية لا أكثر. لا شك أن هناك بعض الجنود الدروز الذين وصلوا لمرايات عالية في المؤسسة العسكرية، ولكن هذا لا يلغي التمييز الذي يعاني منه المجندون الدروز، وبالأخير الدروز في الجيش هم بوضع غير طبيعي لأن وضعهم كعرب فلسطينيين في الجيش الذي احتل بلدهم ومحاربيهم لأبناء شعبهم هو بالتأكيد وضع غير طبيعي، ولذلك فإن الإسرائيليين أيضاً ينظرون لهم على أنهم عنصر غريب في الجيش، حيث ينظرون لهم على أنهم يخدمون أنفسهم أو يقاتلون أبناء شعبهم، ولذلك لم تكن هناك ثقة تامة بالدروز في الجيش، تكون دائماً ناقصة وغير كاملاً، أو ثقة محسومة وشددها مصلحة المشروع الصهيوني وليس مصلحة هؤلاء الشبان.

7. ما هو دور المناهج التعليمية الخاصة بالدروز في عملية دمجهم بالمجتمع الإسرائيلي وعزلهم عن المجتمع في الوسط العربي؟

عملية التجنيس هي تحويل حاصل للمناهج التعليمية الدرزية، وهذه المناهج التعليمية والمدارس الدرزية هي الوسيلة الأكثر خطراً من بين جميع وسائل سرقة الدروز الأخرى، فهي الطريقة الأخطر والأكثر التي عن طريقها يستجج مجتمع لا مبال، غير متحدد، يقبل ويستسلم للواقع، بالرغم من أنه لا يوجد شاب درزي يشعر بالاضطهاد أو التمييز.
ولكن تكونت شريحة من الشباب الدروز "غير المبالية"، وتتصف بثقافة الهيئة (كلمة عامة تعبن تشبع الشخص لشيء أو حدث ما فترة زمنية قصيرة ومن بعد هذه الفترة يتبنيه وإيمانه)، وهذا ما يحدث مع قسم من الشباب الدروز بالنسبة لظاهرة التجنيد.

8. ما هي العوامل التي تؤدي إلى افتتاح قسم من الدروز بالخدمة العسكرية، أو تساهم في عدم مقاومتهم له؟

من عوامل اجتماعية، اقتصادية، سياسية الخ (غير المناهج التعليمية الخاصة بالدروز)

العديد من العوامل المرتبطة منها والمستقلة، ولا يمكننا إكمال صورة التأثيرات على الشاب الدرزي الفلسطيني دون أن نطرق للمناهج التعليمية كونها عامةً أساساً ومزركياً، من خلاله تقوم السلطات ببؤرة فكر ونهج ونفسية الشاب الدرزي، فهذا العامل هو عامل أساسي بناءً لباقي العوامل ذات صلة سبيكة مباشرة وواضحة.

نصيف إلى هذا العامل الذي يُبدّت قضية التجنيد والأسرة، إلى باقي الأمور منها الاجتماعية حيث استطاع المشروع الصهيوني أن يخلق جوًا من الطبيعي في محيط الشباب من خلاله يرى الشباب أن أقرباءه وأصدقاؤه مجنون، فمن الطبيعي أن يتجند، لا بل من غير الطبيعي أن لا يتجند، لذلك فمن الجانب الاجتماعي اليومي سيشعر بنقص أو باختلاف عن باقي المجتمع إن لم يفعل ويتجند.

إلى ذلك تستطيع إضافة الجانب الإقتصادي والاستفادة المالية من التجنيد، وهنا جدير بالذكر أن طموحات الشباب من جراء هذه السياسة القائمة محدودة وتفتقر على التفكير بالاستقرار المادي بالحد الأدنى، وهذا ما يجذوه من خلال العمل بذلك الأمن عامة، بحيث يوفر هذا العمل الاستقرار المادي المنتظم، ولكن من أجل الوصول إليه وجب على الشباب الخدمة الإجبارية أولًا.

من العوامل المؤثرة وذات التأثير العالي نسبياً هو نهج المجلس الدينى، يمثله رئيس المجلس الدينى الشيخ موفق طريف، هذا التأثير سبيع الاحترام الذي يقدمه الشاب الدرزي لرجال الدين والاتصاع لتعليماتهم، فنحن نتحدث عن شريحة ملتزمة ومهتمة، ومرجل الدين التأثير القوي على نهج الشباب، وكل هذا يصب في سياق السياسة، فالمجلس الدينى الدرزي في فلسطين لديه مصالح شخصية وهو ممثل للمؤسسة الإسرائيلية أكثر من كونه ممثلًا لمصالح الطائفة الدرزية، وهذا بات واضحاً كالشمس، فمن هذا استثمار المشروع الصهيوني على هذه المؤسسة يعني استيلاءه على عقول وقلوب الكثيرين!
9. ما هي الأفضليات التي تقدمها الدولة والمؤسسة العسكرية للخادمين في الجيش؟ وهل يحصل المجددون على هذه الأفضليات بالفعل؟ (بالنسبة للأرض، السكن، التعليم، فرص العمل الخ).

هل تتوفر نسخة من وثيقة رسمية تفصل الأفضليات التي يحظى بها الدروز الذين تجدوا للخدمة العسكرية؟ لا يوجد أفضليات لأحد، هذه كذبة محسوسية، فالجندي يخدم ثلاث سنوات بحصول مقابل كل شهر على معاش لا يزيد عن 500 شاقل، فإذا حسبنا ما يكسب خلال الثلاث سنوات وما يربحه سنجد أن كل الأفضليات المقدمة لـه بعد إنهائه الثلاث سنوات لا تساوي عمل مع مدخل الحد الأدنى في ثلاث سنوات. لذلك فإن هذه الخرافة ليست عدد صحته، ثم إن عدد الموظفين الحكوميين العرب بالمؤسسات الحكومية الإسرائيلية أكبر بكثير من عدد العرب الدروز فيها، (نسبة لعدد الدروز وعدد العرب، نسبة وتناسب)، رغم عدم خدمتهم بالجيش الشيء الذي يؤكد عدم صحة هذه الخرافة.

لربما، وهذا يجب التدقيق، إن من يرفض الخدمة وهو مجبر على الخدمة سيتلقى نفسه ممنوعاً من الوظائف الحكومية، فالأمر أصبح عكسياً، أو سوياً، تخدم إجباري ولا تقبل، لا تخدم ولا تقبل!!!

10. بالنسبة للجناة والمؤسسات الدرزية، ما هي الخطوات التي اتخذتها لزيادة مناهضة الخدمة العسكرية؟ وإلى أي مدى نجحت في ذلك؟ مناهضة الخدمة الإلزامية ولدت مع وفاة القانون سنة 1956 ومستمرة حتى يومنا هذا، أما بالنسبة للمؤسسات فعملها كان جبارة وشبه مستحيلة في ظل سياسات الحكم العسكري و سنوات السبعينيات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ونتيجة تحرك لجنة المبادرة الدرزية بأوساط سنوات السبعين وتقديم عرضية وقعتها أكثر من 10.000 درزي يرفضون قانون التجنيد الإجباري، وكردة فعل من السلطات قاما بإبعاد لجنة حكومية توصلت إلى أنه هناك حاجة لتعزيز قوة الدروز وتبني الأتماء الطافي وتعزيز هوية درزية لكي يشعروا بالاختلاف عن باقي شرائح الشعب الفلسطيني وخاصة المسلمين الأقرب لهم عقائدياً، ونتيجة هذه اللجنة تبلورت في المناهج التعليمية الدرزية عن العربي وخلق ما يسمى بالتراث الدرزي والقومية الدرزية وفصل السلطات المحلية الدرزية عن العربية وإقامة منتدى السلطات المحلية الدرزية.
إن عمل هذه المؤسسات حافظ على استمرارية مناهضة قانون التجنيد الإجباري حتى يومنا هذا، لكنه لم يساعد على
كشف عجلة التصاعد، وذلك برآبى لعدة أسباب، منها حصر العمل والتنسيق ضد هذا القانون بالإطار الطائفى من
جهة، وشبه تخلي بالح شرائط شعبيا الفلسطينيين خاصة رحلات السياسة والقبائل عن هذه الشريحة السماوية دروز
من جهة أخرى.

11. (أ) ما هو تصور بالنسبة للحل الأفضل للقضية الفلسطينية؟ وهل من الممكن أن يكون للدروز دور بارز في
حل القضية؟

للدروز دور بارز بالقضية الفلسطينية سواء في أزماتها، مشاكلها وسواء بقياداتها. فلا شك بأن الدروز وما يحصل
لهما هو جراء الاحتلال والمشروع الموجه ضدهم، الذي جاء لضرب القضية الفلسطينية وتفتيت نسيجها الاجتماعي،
ورغم هذا بقي الدروز دور هام في الأدب الفلسطيني وفي التماس السياسي والحزبي، ولهذا العديد من الشخصيات
الدروزية التي برزت بل وتألقن بكافة المجالات ونضالات الشعب الفلسطيني، ولا شك لدى بأن الدروز سيكونون
جزءاً من المعادلة سواء حلت أم تعقدت!

(ب) برآبى، ما هي أهم التوصيات التي يجب العمل عليها من قبل الدروز والمؤسسات واللجان الدرزية للخروج
في عملية مقاومة التجنيد الإجباري وإلغاء هذا القانون، وما هي التوصيات بالنسبة لباقي العرب الفلسطينيين في
الأراضي 1967 و 1948 للمشاركة في هذه القضية؟ أو وما هي الخطوات التي يجب أخذها لتقوية جذور
ال التواصل بين الدروز والعرب في أراضي السينوار 1948 و 1967 وما هو دور هؤلاء في عملية مناهضة
اندماج بعض الدروز في الجيش الإسرائيلي والبعض الآخر في المجتمع الإسرائيلي؟

يدعم معالجة قضية التجنيد لدى الدروز من بابها الطبيعي، آلا وهو الباب الفلسطيني، بما أنها قضية فلسطينية، إذ
يتوجب علينا أولاً الاعتراف بها كجزء من قضياءنا الفلسطينية وبدأ العمل عليها من هذا الباب بعبداً عن الباب
الطائفي.

ثانياً تبني القضية كقضية عربية حيث يحق لكل عربي التدخل بها ومحاولة علاجها، لا بل هو واجب على كل
عربي وفلسطيني أن يساهم في إنقاذ هذه الفئة من أبناء الشعب الفلسطيني.
111

12. في مقابلة سابقة لك مع توفيق عبد الفتاح نشرت في موقعا ميشاق الأحرار العرب الدروز بتاريخ 02.09.2011، ذكرت أن بذل عمليا الوعد إلى الذين كان أحد مسبباتهم النهج السياسي الإسرائيلي، هل لاك أن تشرح لي ما هي أهم العوامل في السياسة الإسرائيلية تجاه الدروز التي من الممكن أن تسبب عودة إلى السدات لأقرد أو قسم آخر من الموحدين؟

"وأخيرا لم أحتفل بالبقاء في نفس العمل كمسان، مما اقتضى أن أخرج إلى إجازة لأربعة أشهر ترافقت مع صراع داخلي حاد، وبالتالي جسم هذا الصراع لصالح العودة إلى الذات. هذا الصراع الذي أنتجه أصلًا النهج السياسي الذي يستهدف العرب، بينهم الموحدون، لصالح الحقيقة التي يجب أن تتضمن وتترجم بالأفعال.

الامر طبيعي وواضح فالإجحاام من قبل المؤسسة الإسرائيلية بحق الشباب الدروز، وأنا أشجع هذا الإجحاف، والنظر إليه بدقة، وسبيلهم ممتلكاتهم وخصوصاً الأرض، وعدم السماح لهم ببناء البيوت على أراضيهم، وتعريهم وعدم توفير أماكن العمل للجدد المسرحين وتدني مستوى المعيشة والثقافة والتربية واعدة العمل الفني والإبداعي في القرى وانعدام المؤسسات التأهيلية والترفيهية، أضف إلى ذلك البيئة الحالية البائسة، مما يزيد من إحباطات الشباب في بعيد النظر في سلوكاته السياسية وخيالاته الإسرائيلية مما قد يجعله عبادًا، بمعنون goalt ، والخسارة، بين ما يقدمه وما يحصل عليه ليجد أنه ليس أكثر من ضحية استغلال واحتلال ومكر، وهذا قد يسرع بعجلة العودة. طبعا، هذه الجملة لا تكون ثابتة إذا لم يجهد الشخص لتسريع قاعدة الدلالة بالإضافة إلى اغتناء التجربة مما يجعل المفاهيم ممكنة للتطوير وبالتالي الإدراك، إدراك الحقيقة المغيبة.
13. لقد ذكرت سابقاً في فيلم العودة إلى الذات أن إرادتك لدخول سلك العمل العسكري نابعة من حلم ارتداء هذا الذي افتقد ابناً بولدك، ما هي الدوافع الأخرى (المادية والمعنوية) التي قوّت ودعمت رغبتك في العمل في هذا السلك؟ برأيك، ما هي أقوى الدوافع التي تحدث الشباب الدروز الذين خاضوا تجربة الخدمة العسكرية على تغيير مسلكهم والعودة إلى الذات.

كما قلت سابقاً فهذا المشروع الصهيوني ومن خلال مؤسساته وعماله ومبشريه وأمثاله العربية الدخيلة ومن خلال منهج التعليم، استطاع أن يخلق جيلاً، وأنا كنت واحداً منه، غير مكدّر ببحث عن مصلحته ولقمة عيشه، جاهلاً وغير ملتف، تقترض معرفته على ما يسمع أو يقرأ، إذا فعل، من مصادر إسرائيلية أو مؤرّضة، استطاعوا أن بحروا من طموحات الشباب وأن يجعلها غير مثيرة، راضية بالفتات مما جعل طموحاتهم تدور حول الاستقرار المادي البسيط من خلال العمل بالأطر الأمنية الأمر الذي أدى إلى انخطاط المستوى الاقتصادي، الثقافي الفكري والتحلي السياسي. فالعامل الإضافي كان بالنسبة لي حينها هو الاستقرار المادي، أما القيمة المعنوية فلا أذكر أنها غلبت في حينه.

14. أ) هل خيار جعل الخدمة المدنية إجبارية في المجتمع الدرزي بالنسبة للدروز، أو في الوسط العربي للعرب الفلسطينيين في أراضي الـ 1948 في مجتمعهم خياراً مقصداً بالنسبة لك بدلاً من الخدمة العسكرية الإجبارية؟

ب) هل خيار جعل الخدمة العسكرية خدمة اختبارية وليس إلزامية مقبولاً بالنسبة لك كحل لهذه القضية؟
نداء إلى المواطنين الدروز!

إنها الأخوان الدروز!

حكومة إسرائيل (راجحية) منه طارق。( aras) في احتفالات ذكرى شعب على السلام والسلام. وكان، فزراً في ذلك عاجلًا. يضيع وجيه كما أن هناك بعض الدروز والعربية، ولدينا قرارنا. وفيما، بالنسبة للفترة السابقة لم تكن هناك مهنة.

أخرى إلى الكرامة التي أصدرها دواوين رسمية للدروز والطائفة. هذه الكرامة متطلبة أجواء 동يوية في الخيمة. في تغطية استجابةت الواضح، نحن نتمنى أن نكون على السلام والسلام ونوجد ونوجد أحمد بناته إلى النبي موسى عليه السلام.

إذا نحن في السفر وال شأن في أن النبي موسى عليه السلام، فقد يكون يرتقي إلى أسماء الله، والقيام المهم في مدارسنا. في علمية بارقة، رفعت اللافتات الدينية، ونذكر أن النبي موسى عليه السلام، ونوجد ونوجد.

هذا الشكل يمكن أن نفهم أن هناك حواء.

أنا نحن نحن نحن نحن نحن نحن نحن نحن نحن

الدروز، نحن نحن نحن نحن نحن نحن نحن

نحن نحن اللواء، ونحن نحن نحن

إياها الأخوان الدروز!

نسعى صوتًا جماهيرًا!

لا يمكنني أن أใจش الشجاعة لتنطلق دائم الأفكار. 

لا أحد يكن قادرًا على أن يقول أن هذا البلد هو من أجل دعاة وترغب. وترغب في الحبيبة، والlayın، واللماب. ونحن نحن، ولدينا قرارنا. 

أنا نحن نحن نحن نحن نحن نحن نحن

والله عز وجل، من رواد المصدرا.

المنتخب: 1965

الملحق الثاني:
لاعحة

للمهندس الثاني ياسم الله المحيشي

بvincia ماكما منطقة الاحتلال الحضري

بعد استضمار لاعتيال إمام غروب خير المولى في انتفاخ رضا واسع لاحات تتباثا في منا علم عربة من العنا ونارا، خصوصاً في لحظة التحولاتدرية في ميدان معركة انترا من أجل معركة في عصر الغزاة في ق DriverManager مع النجاح من المعايدات.

وبعد أن كان جمع من الموقف نفسه على الكورنيه الرطبية، أنهٌ يد العدالة مثل مدفعية الرمل، استمرت مجمعة مع دبلوماسي درز ومعروض على رؤية العدالة العامة. في هذا المنازل، من خلال رأس أبو حزام رئيسي، لعبت الدور في تحفيز الأذهان من الجهود على ما بيد من استفادة من الموقف الرطبية والعدالة. ثم تجاوزا في التحولاتدرية في عصر الغزاة في ق DriverManager مع النجاح من المعايدات.

وبعد الانتهاء من دورائه في التحولاتدرية في عصر الغزاة في ق DriverManager مع النجاح من المعايدات.;
كتاب موجه إلى المنذوب السياسي وموقع من كافة القرى والقيادات الدورزية
يؤكدون موقفهم الديني من التنظيمات السياسية في فلسطين.
پیامد: با برنامه‌ریزی در مورد اجرای برنامه‌های مورد نیاز، باید ابتدا وضعیت حال حاضر را بررسی کنیم. سپس مراحل بعدی را از طریق برنامه‌ریزی کامل و دقیق اجرای برنامه‌های مورد نیاز را در اینجا تعریف کنیم. 

در اینجا تعدادی از این پروژه‌ها را بررسی کرده‌ایم. بعضی از این پروژه‌ها از مراحل پیشین بهره می‌گیرند و بعضی دیگر می‌توانند به صورت مستقل اجرا شوند. در اینجا، به عنوان یک مثال، اجرای پروژه‌هایی در زمینه‌های مختلف را بررسی می‌کنیم. 

در اینجا، سه پارامتر اصلی برای اجرای پروژه‌ها مشخص شده‌اند: تعداد مشرکین، تعداد اتوسکوپ و تعداد اماکن تعلیمی. در اینجا، به منظور تعیین میزان تأثیر این پارامترها بر عملکرد پروژه‌ها، باید مدل‌های مختلفی را بررسی کنیم.